الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت-

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

دراسة كتاب:

في اللّسانيات التداولية

مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

للدكتور خليفة بوجادي

إعداد:
- كبير أمينة
- عيشة محبوبة

إشراف الأستاذ:
*د/ بومسحة العربي

د.		رئـــــــيسا
د.		عضوا مناقشا
د. بومسحة العربي		مشرفا ومقررا.

السنة الجامعية: 1437/1436هـ/2017/2016

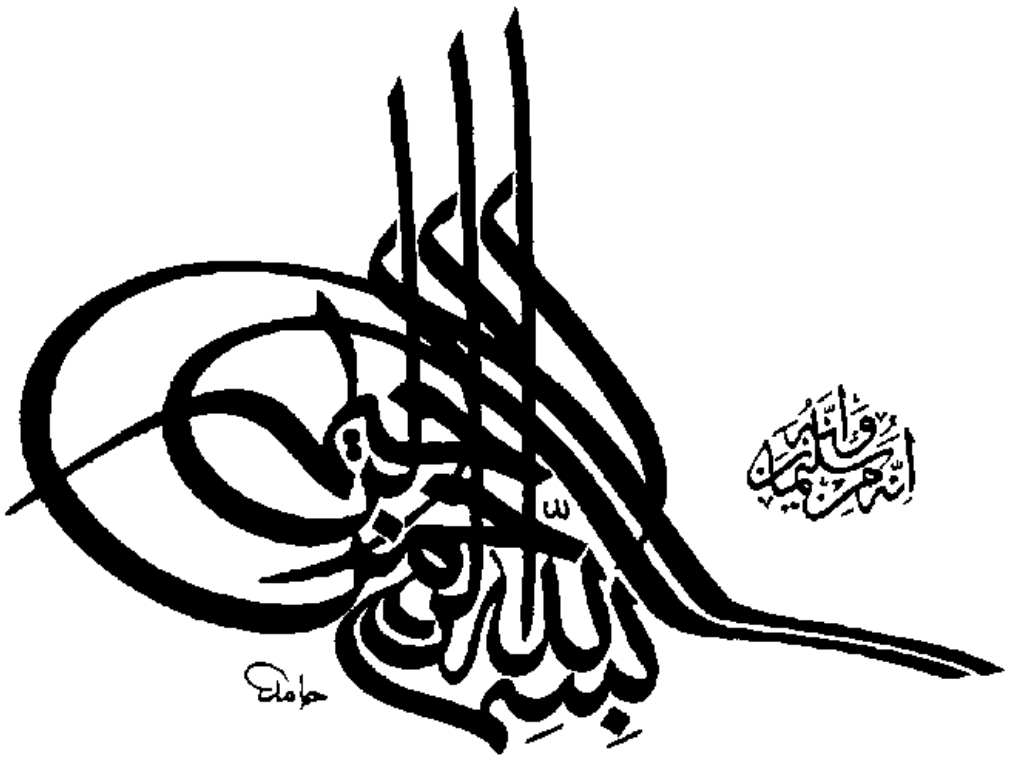
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيىء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والإمتنان إلى من يعجز لساني عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره ، إلى من سدد خطايا وأنار طريقي إلى واهبي الحياة إلى رب العزة جلّ جلاله.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أوبعيد في إتمام هذه المذكرة ونخص بالذكر أستاذنا المشرف "بومسحة العربي" الذي كان نعم الموجه والمحفز للبحث ونرجو أن يجازيه اللّه كل الخير.

كما نتقدم بتحية عطرة ملئها المسك والتقدير والإحترام إلى كل أساتذة قسم اللّغة العربية وآدابها، أدامهم اللّه في خدمة العلم ونشره.

وكذلك إلى كل عمال المكتبة الجامعية ولا ننسى عمال مكتبة النجاح الذين سهروا على إتمام عملنا هذا.

شكراً لكم يامن خرجتم في زمان المعجزات، يامن زرعتم في الدّجى أحلى الصفحات، شكراً لكم يامن علمتمونا في الورى سر الحياة.

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من نزلت الآية الكريمة بحقهم ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾.

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبُلسم الشفاء، إلى من غرست فينا العطف صفحات، ووصفت لنا من الأمل طرقات، ومسحت بابتسامتها من عبرات ،وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات "أمي الحنون" أطال الله في عمرها.

إلى من علمني ورباني وانتظر بفارغ الصبر نجاحي وتحقيق أحلامي، إلى الذي لا أرجو من الدنيا سوى رضاه، الذي تتبع خطواتي رغم مشاكل الأزمان، الذي في كنفه ترعرعت والأن أهديه محصول مازرعَ أبي الغاليّ حماه الله وحفظه.

إلى جواهر حياتي والشموع التي تضيء الظلام إخوتي نسيمة، فتيحة، عبد الهادي، محمد، رضا، رزيقة.

إلى من تقاسمت معها مرّ الحياة وحلوها إلى شعاع البسمة في حياتي محجوبة.

إلى من ارتقو مراتب الصداقة وسمو معاني الأخوة صديقاتي زهرة، مليكة، نعيمة ، زهية.

إلى من تتلمزت على أياديهم وإلى من أمدوني بنصائحهم وتوجيهاتهم أساتذتي من الإبتدائي الى الجامعي

أمـــينة.

الإهـــــداء

الحمد لله على عظيم كرمه وبركته، والصلاة والسلام على خير عباد الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. أهدي ثمرة جهدي إلى:

من منحتني نور الحياة...إلى من منحتني نبعا فياضا وملأت حياتي ضياءًا

إلى من بدونها لا أساوي شيئا ...إلى من ساندتني في أصعب الظروف والمحن....

أمي الحنون أطال الله عمرها.

إلى الذي تعب من أجل تربيتي، وعلمني الصبر على مصاعب الدنيا وبفضله حققت هذا النجاح.

ولكن للأسف لم يكتب له أن يشاركني فرحتي هذه.

أبي الغالي "سليمان" رحمه الله وجعل مثواه الجنة.

إلى من هم مصدر ثقتي ... إلى أنبل رابطة... إخوتي.

إلى من قاسموني فرحي وقرحي.... أخواتي.

إلى من إمتلأ البيت ببرائتهم ..... أحفادنا.

إلى من قاسمتني عناء هذا البحث.....الأخت "أمينة". إلى صديقاتي الغاليات.

إلى كل من لم أستطع ذكرهم في هذه المساحة الصغيرة لأن مكانتهم

أكبر من كل مذكرتي.

إلى كل من أضاء بعلمه فكر غيره.

محجـــوبة

الدكتور
خليفة بوجادي

في اللسانيات التداوليّة

مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

بيت الحكمة

بطاقة فنية الكتاب:

المؤلف: خليفة بوجادي.

عنوان الكتاب: في اللسانيات التداوليّة- مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم-

طبيعة الكتاب: أدبي.

دار النشر: بيت الحكمة.

البلد: الجزائر.

السنة: 2009م.

الطبعة: الأولى.

حجم الكتاب: متوسط الحجم.

عدد صفحات الكتاب: 265.

_ كتاب في اللسانيات التداوليّة – مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم_ لمؤلفه الدكتور خليفة بوجادي، من أهم الكتب في التداوليّة وقد تكلفت بيت الحكمة بنشره في 2009م بالجزائر، وكان من الحجم المتوسط، جاء في 265 صفحة.

مقدمة

معلوم أنَّ اللّغة من أجلِّ ما حبا اللّه- سبحانه وتعالى- به بني البشر، فهي أهم وسائل التواصل بينهم؛ بهذا تزداد حاجاتنا لفهم هذه اللّغة التي نستعملها يوميًا، فنسعى للإلمام بها والبحث عن خصائصها ووظائفها وطاقاتها التعبيرية وأثارها الواقعية؛ لذا حظيت اللّغة بنصيب وافر من الإهتمام والدراسة والتعمق منذ قرون خلت، إلى أن ظهرت مدارس عديدة في فترات متزايدة بدءاً بدي سوسير وانتهت بتشومسكي ومن بعده، فكان هدفهم بناء نظريات عامة للقواعد التي تسمح بوصف اللّغات الإنسانية جميعاً، باعتبارها مجموعة من القواعد التي يجمعها نظام واحد، وهدف ذلك شهدت الساحة الفكرية الأمريكية بروز نظرية لسانية جديدة وُلدت من الفلسفة التحليلية، هي اللّسانيات التداوليّة، التي ظهرت رداً على اللّسانيات الوصفية التي قصرت من دراستها الجانب الحي من اللّغة، فالتداوليّة هي آخر مولود للسانيات فهي تصف اللّغة وترصد خصائصها وتفسر ظواهرها الخطابية التواصلية، بكونها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللّغوية في مجال الإستعمال، وتضم مستويات متداخلة، كالبنية اللّغوية، وقواعد التخاطب، والإستدلالات التداوليّة وتمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة .

ومن هذا المنطلق إرتأينا أن يكون البحث قائماً على الدراسة التداوليّة، وكان عنوان بحثنا قراءة في كتاب: **في اللّسانيات التداوليّة_ مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم_ لـ: "خليفة بوجادي"** الذي نهدف من خلاله إلى رصد خصائص التداوليّة.

ومن أهم الدوافع التي دعتنا إلى إختيار هذا الموضوع: حب المعرفة والتطلع والبحث عن خبايا التداوليّة، وأين تكمن مهمتها؟ وماهي التداوليّة ؟

وكان مضمون الكتاب ككل يتمحور حول إشكالية جوهرية مفادها: كيفية إستغلال ما تقدمه اللّسانيات التداوليّة من إقتراحات لدراسة النص الأدبي؟ وكذلك محاولة الإجابة عن الإشكاليات الآتية:

- إلى أي مدى تكمن مهمة التداوليّة؟.
- ماهي التداوليّة وما الهدف من دراستها؟.
- وهل يمكن أن تكون هذه الوجهة بديلاً لتحليل النص الأدبي؟.
- هل تمّكن الباحث خليفة بوجادي من تجسيد قصدية عنوان الكتاب في المتن؟.

وغير ذلك من الأسئلة التي دفعتنا إلى إنجاز هذا العمل، فقد سارت الدراسة لهذا الكتاب وفق خطة تضمَنت مدخلاً، وثلاثة فصول ينطوي تحت كل فصل عناوين فرعية، وخاتمة.

تناولنا في المدخل: قراءة موجزة عن حياة الكاتب والقليل عن شخصيته وأهم الدواعي التي جعلت المؤلف يكتب هذا الكتاب والحقل المعرفي الذي تنتمي إليه الدراسة، والتعرف على نمط الدراسة.

_ فكان الفصل الأول معنون ب: دراسة اللّغة من المرحلة البنيوية؛ إلى مرحلة ما بعد البنيوية إنتهاء باللّسانيات التداوليّة.

_ وجاء الفصل الثاني معنون ب: في اللّسانيات التداوليّة والذي تضمن عناوين فرعية:

في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداوليّة، في الماهية، مفهوم التداوليّة، تطور التداوليّة أشكالها وأقسامها، من قضايا اللسانيات التداوليّة، علاقة التداوليّة بتخصصات أخرى، أهمية التداولّية.

وجاء الفصل الأخير بعنوان: من قضايا اللسانيات التداوليّة في الدرس العربي القديم- محاولة تأصيلية في الرس العربي القديم – وتضمن عناوين فرعية أهمها:

في مصادر التفكير اللّغوي التداولي عند العرب ومبادئه، في المجالات المفهومية لمصطلح (تداوليّة) في العربية، من مباحث اللسانيات التداوليّة في الدرس العربي القديم.

وفي الأخير؛ توصلنا إلى خاتمة عارضة أهم النتائج المتوصّل إليها من خلال البحث.

وسار هذا الموضوع على منهج وصفي تحليلي مبني على تحليل ووصف التداوليّة.

اعتمدنا في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع، لعل أهمها كتب "أحمد المتوكل" التي خدمت الموضوع بطريقة مباشرة مثل: (الوظائف التداوليّة في اللّغة العربية)، (قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية)، و "محمود أحمد نحلة": (أفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر)، إضافة إلى كتاب "مسعود صحراوي": (التداولية عند علماء العرب).

ومن الصعوبات التي واجهتنا:

_ صعوبة المادة المدروسة؛ إذ ليس بالأمر الهيّن الخوض في هذا المجال خاصة ما تعلق بالتداوليّة.

_ تشابه المادة العلمية.

_ صعوبة الإلمام بمفهوم التداوليّة لأنّها مصطلح فضفاض يصعب على الدارس جمعها.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر إلى المولى عزَّ وجلَّ، ثم الأستاذ الفاضل "بومسحة العربي". فإن أصبنا فذلك من فضلِ اللّه تعالى وإن أخطأنا فمن الشيطان ومن أنفسنا.

الطالبتان: كبير أمينة

عبشة محجوبة

تيسمسيلت في: 18 ماي 2017

مدخل

قراءة موجزة عن حياة الكاتب:

هو خليفة بوجادي ولد في مدينة جميلة ولاية سطيف الجزائر بتاريخ 13 جانفي 1972م، أستاذ محاضر في اللّسانيات وعلوم اللّغة بجامعة سطيف.

الشهادات والسيرة المهنية:

1/الشهادات: شهادة البكالوريا (رياضيات) العلمة ولاية سطيف 1990م.

_ شهادة الليسانس في اللّغة والأدب العربي معهد اللّغة العربية وأدابها، قسنطينة 1994م.

_ شهادة الكفاءة المهنية في التعليم الثانوي مادة اللّغة العربية . سطيف 1996م.

_ شهادة الماجيستير في اللّغويات العربية، معهد اللّغة العربية، جامعة قسنطينة.

_ شهادة الدكتورة، العلوم في اللّسانيات، جامعة قسنطينة2006م.

_ شهادة التكوين في الإعلام الآلي، المركز الثقافي، العلمة، سطيف2001م، إضافة إلى اللّغة العربية والفرنسية.

2 /السيرة المهنية: متعاون صحفي في الفترة الممتدة مابين 1992م/1995م مع جرائد ومجلات بقسنطينة وسطيف منها: الشرق الجزائري، المعرفة، البيان، بريد الشرق والإشراف على المراقبة اللّغوية لعدد منها:

_ أستاذ التعليم الثانوي، مادة اللّغة العربية، من 8 أكتوبر1994إلى 14ديسمبر1999م.

_ أستاذ مؤقت في مقاييس اللّغويات بقسم اللّغة العربية، جامعة سطيف من 1995م إلى 2002م.

_ أستاذ متعاقد في اللّغويات بجامعة التكوين المتواصل في السنوات 1995م ،1996م 2004م، 2005م، 2006م.

_ أستاذ مساعد في اللّغويات بقسم اللّغة العربية جامعة بجاية من 15ديسمبر1999م إلى 30سبتمبر2002م.

_أستاذ مساعد في اللّغويات بقسم اللّغة العربية جامعة سطيف من 01أكتوبر2002م إلى 20سبتمبر2003م.

النشاطات العلمية:

_ عضو اللجنة العلمية بقسم اللّغة العربية بجامعة بجاية والمجلس العلمي 2000م لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة نفسها من جانفي إلى 30سبتمبر2000م.

النشاطات الثقافية:

_ عضو مؤسس في جمعية النادي الأدبي الثقافية بمعهد اللّغة العربية وأدابها قسنطينة من 1991م/1993م.

_ رئيس جمعية النادي الأدبي الثقافية بمعهد اللّغة العربية و آدابها قسنطينة من 1994م إلى 1995م.

_ عضو رابطة إبداع الوطنية، وإتحاد الكتَّاب الجزائريين.

_ حاز من دار سعاد الصّباح (دولة الكويت)، الجائزة العربية الأولى في النقد 1995م.

_ حاز من وزارة الثقافة والإتصال (الجزائر) الجائزة الوطنية الأولى في أدب التحرير 1997م.

أهم مؤلفاته:

1_ معلقة طرفة بن العبد، دراسة نحوية ودلالية، الكويت، دار سعاد الصبّاح، 1997م.

2_ الثابت اللساني في إلياذة الجزائر بين المنظور الوظيفي والإتجاه الأسلوبي، دار هومة الجزائر،2001م.

3_ قصائد محمومة (شعر) مركز إعلام وتنشيط الشباب، سطيف الجزائر ط1،2002م،ط2 مزيدة،2009م.

4_ محاضرات في علم الدلالة، مع نصوص وتطبيقات، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط:1 2009م،ط 2،2012م[1].

5_ في اللّسانيات التداوليّة، مع محاولة تأصلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة ط1،2009م، ط2، 2012م.

6_ اللّسانيات النظرية، دروس وتطبيقات، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر،ط1،2012م.

7_ بالإشتراك، عضو لجنة مراجعة قاموس البدر للطلاب، ط1، 2005م، ط2، 2007م.

الدواعي التي جعلت المؤلف يكتب هذا الكتاب:

_ التعرف على القضايا الأساسية في الموضوع، وبشكل موجز ومركّز.

_ إدخّار كثير من الوقت والجهد الذي يُصرف في قضايا الموضوع، لا سيما في فترات المراجعة والتحضير للإمتحانات.

_ الإسهام في تأسيس درس تداولي عربي، وليس في التراث العربي على إختلاف إختصاصاته ما يُعجز للقيام بذلك.

_ أن تتجه الدراسات العربية، اللسانية تحديدا، إلى تأسيس حاضرها ومستقبلها بإستحضار التراث العربي، إستعادةً للتواصل الذي تجتهد في قطعه كثير من الدراسات.

_ الردُّ على بعض المناهج السابقة وإزالة الغموض والإبهام حول هذا الحقل المعرفي.

1 – خليفة بوجادي: اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات ،ط1، بيت الحكمة، الجزائر،2012م.

_ الرغبة في معرفة ما جاءت به المدرسة الدلالية التي تقف على محصول المعنى فيها بين تراكيب النّص، وصولاً إلى الإهتمام بنوايا المتكلم ومقاصده، والإعتداد بالظروف المحيطة بإنتاج النّص وتلقيه.

_ إستغلال ما تقدمه اللّسانيات التداوليّة، كونها آخر مولود للسانيات، من إقتراحات لدراسة النّص الأدبي.

_ يحاول الباحث خليفة بوجادي من خلال كتابه هذا بيان صلاحية المنهج التداولي، لدراسة النّص الأدبي، وأنّه أصلح للّغة الأفراد وأحاديثهم اليومية والنصوص الإشهارية ...، دون النصوص الأدبية.

_ نقص العناوين العربية في اللسانيات التداولية.

_ تقليص الفجوة بين عروض اللّسانيات الحديثة، و مباحث الدرس العربية القديم.

_ تمكين الطالب في الجامعات العربية من المصادر والمراجع في مجال التداولية.

القيمة العلمية لعلمه:

لغة ذات قيمة نصية تبتدى أثناء الإتصال، وكل قول ملفوظ في نظره عمل.

أهم المصادر التي إستقى منها مادته:

_ إعتمد الموضوع على عدد من المراجع، وهي متعدّدة بحسب قضاياه؛ ففي التعريف بالتداوليّة ومسائلها إعتمد كتاب التداوليّة؛ تاريخ ونقد لـ: (فرانسوا لاترافارس)، وكتاب المقاربة التداوليّة (لفرانسواز أرمينكوا)، وكتب (أحمد المتوكل) المختلفة في الوظيفة والتداوليّة في اللّغة العربية، وكتب (دومينيك مانقونو)...وغيرها من المصادر العربية، وإعتمد العناوين الشهيرة

في البلاغة والنّحو العربي، نحو: مفتاح العلوم (للسكاكي)، الإيضاح (للقزويني)، والكتاب (لسيبويه)،...وغيرها.

إضافة إلى القرآن الكريم وبعض المراجع أمثال: (أحمد المتوكل) الجملة المركبة في اللّغة العربية منشورات عكاظ، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص.

و(محمود أحمد نحلة) أفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية.

و(مسعود صحراوي) التداولية عند علماء العرب

الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه الدراسة:

تنتمي إلى فلسفة اللّغة حيث إنتقلت من البحث في تكوين المعرفة حول الأشياء والكون إلى البحث في اللّغة، ويعود الفضل "لخليفة بوجادي"، والذي نهدف من خلاله إلى رصد أي مدى تصلح المبادئ النظرية المتوصّل إليها في هذا المجال للتطبيق في موقعها بين الفكر اللساني والنظريات المعرفية.

نمط الدراسة:

أخذت الدراسة التداوليّة طريقها في الدراسات اللّغوية والبلاغية والنقدية بداية المنتصف التداولي في الدرس النحوي القديم عموماً والخطة التي ستعتمد في هذا البحث.

تقديم وعرض

مناقشة الإشكالية المطروحة من قبل الكاتب:

ـ قسّم الباحث كتابه هذا إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين والآخر تطبيقي، وقد حاول من خلاله الإجابة عن الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها الكتاب ألا وهي: كيفية إستغلال ما قدمته اللّسانيات التداوليّة من إقتراحات لدراسة النص الأدبي؟، والتي تفرعت عنها أسئلة جوهرية أخرى من بينها:

- ما هي التداوليّة؟ وما الهدف من دراستها؟.

- إلى أي مدى تكمن مهمّة التداوليّة؟.

ومن هنا، كان لزامًا علينا طرح بعض الفرضيات المقترحة لمعالجة هذه الإشكاليات من بينها:

ـ جعل النّص يشمل العناصر الداخلية في تشكيله.

ـ التمييز بين الدلالة بعدّها دراسة المؤولات، وبين التداوليّة التي تهتم بدراسة بقايا هذه المؤولات ورواسها.

وقد إتبع المنهج الوصفي التحليلي المبني على تحليل ووصف التداولية.

ـ فالمنهج الأول (الوصفي)، قد كان واضحًا في الفصلين الأول والثاني.

ـ أمّا المنهج الثاني (التحليلي) وظفه في الفصل الأخير.

دراسة فصول الكتاب بالتسلسل:

في البدء وقبل المقدمة ذكر الباحث "**خليفة بوجادي**" "بسم اللّه الرحمان الرحيم" في صفحة خاصة بها، ثم تناول المقدمة، وقد حدد فيها طبيعة دراسته التي قسّمها إلى قسمين، قسم نظري وقسم تطبيقي.

الفصل الأول: دراسة اللّغة؛ من البنيوية إلى التداولية.

لقد جاء هذا الكتاب الموسوم ب: "**في اللّسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم** " لصاحبه خليفة بوجادي، في ثلاثة فصول أساسية، مقسّمة إلى عناصر، وكل عنصر بدوره مقسّم إلى عناوين فرعية أخرى، حيث وُسم الفصل الأول ب: "**دراسة اللّغة؛ من البنيوية الى التداولية** " بدأه بمقدمة موجزة تحدث فيها عن تاريخ الفكر اللساني الحديث، تحديدا مع ما قدمه دي سوسير في محاضراته؛ إذ عدت مصدر لمرحلة جديدة مغايرة لتصورات الدارسين السابقين، إلا أنّها إستفادت من بحوثهم، خاصة ما قدمه علماء النحو التقليدي العام من قبل لدى الهنود، اليونان، الرومان، والعرب، ودراسات الباحثين في القرون الوسطى، وعصر النهضة حتى نهاية ق 18م. إضافة إلى ذلك بحوث اللّسانيات التاريخية والمقارنة التي ظهرت في ق19م، وخاصة أعمال (فرانز بوب) و(النحاة الشبان) فيما بعد.

بإعتبار أنَّ اللّسانيات تُعدّ علمًا جديدًا يختلف عن باقي البحوث السابقة، كونه علمًا مستقلاً ضمن حقول المعرفة الإنسانية والدقيقة.

وبهذا، يُعدّ هذا المدخل تفصيل لما عرضته محاضرات دي سوسير، لا يمكن أن يكون تكرارًا لقضايا تناولتها كتب المحدثين ودراستهم؛ بل هو دراسة تأويلية بالعرض والنقد والتحليل.

ولذلك ستكشف الصفحات الموالية أهم ما قدّمته هذه المحاضرات لتأسيس الدرس التداولي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ تمييز (دي سوسير) بين الجانب الإجتماعي في اللّغة؛ (اللسان) والجانب الفردي؛ (الكلام) يُعد منطلقًا جيّدا لتتبع مسار ظهور التداولية فيما بعد البنيوية.

علاوة عن ذلك أنّه يقوم بحصر المفاهيم المشتركة بين أفراد المجموعة اللّغوية الواحدة، فإنتاج اللّغة حسب وجهة نظر الكاتب ليس عملاً فرديًا، بل إنَّ اللفظ يأخذ صيغة إجتماعية حتى وإن أطلقه فرد معين، ومن هذا المنطلق يعتبر البحث اللساني أنّ اللّغة إجتماعية وهي كلٌّ بنيوي؛ في ظلِّ ظروف علميَّة ومنهجيَّة، حيث حُصرت مهمَّة اللّسانيات الأساسية في:"الكشف عن القوانين الداخلية لهذا النظام سواء أكانت قوانين ثابتة أو متطورة"[1].

ثم تناول عنصرين، العنصر الأول قد عنونه ب: **"اللسانيات البنيوية"** حيث تطرق من خلاله إلى أنَّ اللّسانيات البنيوية تشمل عدّة تيارات لسانية، إنطلاقا من (دي سوسير) إلى التيارات المختلفة التي تظهر بعد، ويُعد كتاب سوسير ذروة جهود وإستباقات في دراسة اللّغة؛ إذ شهدت العقود الخمسة اللاحقة تقدمًا وافرًا لم يسبق له مثيل.

وتُبنى الفكرة البنيوية على أنَّ "القضية الأساسية عند البنيوية هي أنّ كل اللّغة، كل (النصوص): بناء المعنى مأخوذ من معجم ليس لمفرداته معاني خارج البناء الذي يضمها"؛ معنى ذلك أنّ الكلمات المبعثرة لا تعطي معنى واضح إن لم توظف في سياق نصي منظم، حيث ينظر إلى النص من خلال هذا البناء، بدءا من الجزء إلى الكلّ؛ من الفونيمات – مثلاً– إلى الوحدات الأكبر (الكلمات)، ثم الأكبر (الجمل)...وهكذا. كما أنَّها تلح على الوظيفة الاجتماعية للّغة، وتميز بين الظواهر التّاريخية لها، والخصائص المميزة للنظام اللّغوي في لحظة زمنية معيّنة.

ومن هنا يمكن القول أنّ مثل هذه المبادئ والأفكار، برزت عند اللّغويين خلال ق 19م بصورة قليلة لم تحض بالإهتمام والتناول، يقول (رومان ياكبسون) في هذا الشأن:" تعود أغلب

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية– مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم– بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط:1، 2009، الصفحات: 13، 14، 15.

المفاهيم والمبادئ النّظرية الرئيسة التي قدمها سوسير إلى معاصِرَيْه الأكبر منه سنًّا، وهما (بادون دي كورتيني، وكروسزفسكي) و- في المحاضرات- تشديد فعّال على التكافل المتبادَل بين النّظام ومكوّناته، وعلى التناقضات التي نواجهها عندما نتعامل مع اللّغة"[1].

وبهذا يُعد "رومان ياكبسون" مؤسسًا للسانيات البنيوية إذ شكَّل رأيًا مسموعًا، وأصبحت أفكاره في المحاضرات أسسًا لنظرية لدى اللسانيين فيما بعد، بالإضافة إلى أنّ التحليل الوقائعي للأنظمة اللسانية كانت مهمة بُلِّغت إلى باحثي المستقبل، وقد كان البحث من أهم المناهج المناسبة لتحليل الأنظمة اللسانية، فما الذي قدمه دي سوسير في دراسة اللّغة ؟.

ثم أدرج تحت هذا العنصر أربعة عناصر فرعية أخرى، حيث جاء الفرع الأول بعنوان:"**دي سوسير و علم اللّغة** " والذي كان بمثابة الإجابة عن الإشكال المطروح ما الذي قدّمه دي سوسير في دراسة اللّغة ؟

دي سوسير وعلم اللّغة:

تعدُّ اللّغة نظامًا من الإشارات للتعبير عن الأفكار، وهي مجموعة من العبارات والرموز، إذ يقول ابن جني (ت392هـ) في هذا الشأن: "حد اللّغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[2].

ويعرفها ابن خلدون:" إعلم أنَّ اللّغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فعل لساني فلا بد أن تعبر ملكة متقررة في العضو الفاعل وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب إصطلاحهم[3].

وهذا ما أكسبها أهمية بالغة لم تكن تتمتع بها من قبل. وبالمفهوم الجديد للبنية يتضح لنا بأنَّ مادتها تختلف عن مادة العلوم الأخرى مثل: الفلسفة والتاريخ وغيرهما، فهي مادة مستقلة

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية ، (م، س)، ص: 15.

2- ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية ،سيدنا الحسين، ج: 1، 1418هـ، ص: 44.

3- سعدون محمود الساموك، مناهج اللّغة العربية وطرق تدريسها، دار وائل للنشر والتوزيع، ط:1، 2005م، ص:23 .

وموضوع لعلم مستقل، وبناءً على منهج دراستنا لجأ إلى إشتقاق بعض الثنائيات؛ أهمها: اللسان والكلام، التزامن و التعاقب، الدال و المدلول، الإستبدال و التوزيع*.

ومن جانب آخر، نراه (دي سوسير) يدرس اللّغة بإعتبارها مجموعة من العناصر تربطها علاقة تجعل هذه العناصر لا معنى لها في ذاتها وإنما معناها في إرتباطها ببعضها، وكل تغيُّر يصيب عنصرًا منها يظهر أثره على سائر العناصر بل على النظام كلُّه[1]؛ وهذا يعني أن البنية تخضع لطابع النسق أو النظام في داخل عناصرها، فإذا ما تعرض واحد من هذه العناصر للتغيير أو التحول تحولت معه باقي العناصرالأخرى.

ونرى أيضًا (سابير) يعُدُّ اللّغة وسيلة إنسانية خالصة غير غريزية تُستخدم لتوصيل الفكر والأفعال والرغبة بواسطة الرمز اللّغوي بكيفية إرادية.

أمّا (بلومفيلد) فقد عدّها سلوكًا فيزيولوجي يتسبب في حدوثه مثير معين يمكن ملاحظته[2].

ومن أهم مبادئ البنيوية التي قدمها دي سوسير ما يلي:

- اللّغة هي نظام حيث لا يمكن تحليل الظواهر اللّغوية بعزلها عن غيرها، فهي أجزاء متناسقة.
- اللّغة ظاهرة اجتماعية.

---

* **اللسان: هو جزء معين، متحقق من اللّغة بمعناها الإنساني الواسع، وهو اجتماعي عرفي، مكتسب، ويشكل نظاما متعارفا عليه داخل جماعة إنسانية محددة مثل: اللسان العربي، الفرنسي.**

الكلام: مفهوم فردي ينتمي الى اللسان،ويشتمل ما يعتري أداء الفرد للسان من ملامح فردية.

التزامن: حالة توازن النظام في نقطة معينة من الزمان.

الدال: وهو الصورة الصوتية.

المدلول: هو الصورة المفهومة التي تعبر عن التصور الذهني لذلك الدال.

1– نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، (د.ط)، المكتبة الجامعية 2000، الأسكندرية، مصر، ص.ص: 307، 308.

2 – نعمان بوقرة: اللسانيات إتجاهاتها وقضياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي ، الأردن، ط:1، 2009م، ص:03.

- التمييز بين اللّغة والكلام؛ أي تمييز لما هو إجتماعي في اللّغة وخاضع لنظام عام وما هو فردي ذاتي.
- لا تحمل أيّة علامة معنى مستقل بذاتها ما لم تكن داخل نظام، حيث تستند إلى مبدأين:

مبدأ المخالفة: حيث تتحدد قيمتها بما يمكن أن تُستبدَل به(ما تقتنيه مثلا).

مبدأ المشابهة: حيث تتحدد ضمن ما يشبهها من قطع أخرى، بمقارنتها فيما بينها.

-الدراسة التعاقبية (التاريخية) للّغة، ينبغي أن تُسبق بدراسة تزامنية (آنية)؛ لأن النّظام والنّسق الثابت يمكن فهمه أكثر من التغير.

-يتميز وجود اللّغة بمحورين؛ الإستبدال: وهو المجموعات اللّغوية الحاضرة في الذهن والمحور التوزيعي: وهو العلاقات التي تربط بين وحدات اللّغة أثناء التعبير بها.

-الكلمة وحدة أساسية للتحليل اللساني، لا الجملة.

ولقد أرجع بعضهم مبدأ الثنائية (الآنية، التاريخية)- هذا الذي يحكم محاضراته - إلى مصدر آخر غير علم الإجتماع وعلم النفس أو علم الإقتصاد (وهي المصادر التي أسهمت في تشكيل فكره اللّغوي) هو عقيدته الدينية القائلة بثنائية الجسد والروح، ومنه إستمدّ مبدأ الثنائية الذي يعتنقه.

ومجمل القول أنَّ الفكر البنيوي أسهم في تكوينه – إلى جانب دي سوسير- خصوصا في مناحيه التطبيقية؛ الشكلانيون الروس الذين كانت إهتماماتهم متجهة نحو دراسة بنية النص الأدبي وخاصة الحكايات الشعبية. كذلك كانوا يستندون في تحليلهم للشكل من مفهوم البنية [1].

وبعد ذلك جاء العنوان الفرعي الثاني موسوم ب: **"حلقة براغ واللّغة الأدبية"** والذي تحدّث فيه عن أفكار وأنشطة دي سوسير المرتبطة بالتيارات اللسانية الغربية والروسية المعاصرة

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م.س)، الصفحات: 19، 20، 21.

حيث شملت عددا من الشبان التشيك وباحثين ألمان، فضلا عن لسانيين شبان من روسيا أمثال: مكاروفيسكي، إينغرت وفاشيك، بنفست...وغيرهم، فبذلوا هؤلاء الأعلام جهودا في دراسة اللّغة الشعرية وميزوا بين اللّغة القياسية المعيارية، والإستشرافية، كما إعتمدوا المنهج الآني السويسري دون إهمال المنهج التاريخي، بالإضافة إلى جانب دراسة الأصوات في الشعر[1]، ومن أرائهم ما يلي:

– يتكوّن النظام اللّغوي من وسائل تعبيرية، تؤدي وظيفتها تواصليًا؛ ومهمّة اللساني دراسة الوظيفة الفعلية للّغة.

– اللّغة حقيقة واقعية فعليّة، ويحكم نمطها عوامل خارجية (غير لسانية)، وينبغي على اللساني دراستها في ضوء ذلك.

– إضافة إلى المستوى الذهني الذي تشمله اللّغة هناك مستوى عاطفيًا، وعلى اللساني بحث العلاقة الحاملة لهذين المستويين بين أشكال اللّغة.

– يجدر بحث العلاقة بين اللّغة المكتوبة و اللّغة المنطوقة؛ لأنّهما غير متطابقتين.

– نظرًا للتأثير على واقع اللّغة الفعلي يُعتبر المنهج الآني ذو الأولويّة عن المنهج التاريخي [2].

ويستشهد ياكبسون في تلخيص مجموعة هذه الآراء بحديث هوسيرل: "إنّه كان يجب تجاوز الثوابت المنقسمة على قسمين أو المعّدة بإفراط؛ ثوابت التجريدات النسبية و الوحيدة الجانب. وقد تميّزت ما بعد سوسير بالجهود التجريدية لربط هذه الثنائيات الداخلية وتركيبها"[3]. وخلال ذلك وجّهوا بعض الملاحظات لما قدمته محاضرات سوسير، نحو تبنيهم المنهج الآني في دراسة اللّغة ولكن على أن يكون في ظل نظام و ظيفي، وكذلك حرصهم على دراسة الوظيفة الجمالية في النص الأدبي، وبحث الشروط التي تجعل من النّص نص أدبيا.

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 21.

2– ينظر: (م، ن)، ص:22.

3– رومان ياكبسون: الاتجاهات الاساسية في علم اللّغة ، تر: علي حاكم صالح و حسن ناظم، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء – بيروت)، ط:1، 2002، ص: 13.

وفي سياق نقد دي سوسير، جاءت مناقشة ياكبسون مبدأي الخطّية والإعتباطية في العلامة اللسانية، حيث يلغي مبدأ الخطية قائلاً: "لقد نسب دي سوسير للإشارة اللّغوية خاصيتين أساسيتين عرضهما في مبدأين أساسيين فأدّى بنا تحليل الفونيم ولا سيما تحليل مكونات، أي الكيفيات المتميزة إلى التخلي عن أحد هذين المبدأين، أي المبدأ الذي يحدّد (الطبيعة الخطية Linear للدال)".

وبهذا نجد دي سوسير وورومان ياكبسون يدافعان عن العلامة ويجعلانها نسبية ومتغيرة لا ثابتة. إضافة إلى رأي" بنفنست" الذي يقول: "بأن الإرتباط بين الدال والمدلول في العلامة ليس إعتباطاً، إنما هو ضروري".

وإذا أردنا النظر إلى تأسيس هذه المدرسة (مدرسة براغ الوظيفية) نجدها تأسست سنة 1926م، على يد العالم اللساني" فيلام تيسيوس (1882-1942)، تشكيل ما عرف باسم (حلقة براغ اللسانيةLinguistique de prague circle)، حيث كانت إمتدادا للمدرسة الروسية (1915)، وما كان ذلك إلا لأن جل الباحثين في هذه المدرسة هم من النازحين الروس أمثال: تروبتسكوي، كارسفسكي ورومان ياكبسون، وأيضا اللّغويين التشكيلين (بالإضافة إلى ماتيسيوس)[1].

ويلي هذا العنصر عنصر فرعي آخر وُسم ب: **الجلوسيماتيكية أو السويسرية الحديثة"** يمكن تلخيصه في:" أنّها إتجاه لساني برز في كوبنهاغن، تمثله أعمال "هيلمسليف" و زميله "بروندال"، حيث إجتهدا الإثنان في دراسة علمية للّغة وجميع علوم الإنسان بِعَدّها أنظمة، ثائرين على الأساليب القديمة لدراسة اللّغة بمصطلحات جديدة علمية بعيدة عن الفلسفة متميزة بالتجريد والتسمية gLossématique خاصة بهيلمسليف في الواقع، حيث عرض فيها تصوره الشخصي لدراسة اللّغة، وهو وصف البنية الشكلية للّغات...، وأهم ما قدمه أنّ اللّغة مضمون

1- وائل بركات: مفهومات في بنية النص، دار معهد للطباعة والنشر و التوزيع، 1996م، دمشق، سوريا، ط:1، ص: 39.

وتعبير، ويتصل المضمون بالتعبير إتصالا وثيقا خلال تواصل دون التطابق التّام بينهما. واللّغة أيضا نظام من القيم، وهي شكل وليست مادة، على ما ذكر دي سوسير، ومادة اللّغة ليست لها معنى في ذاتها"[1].

علاوة عن ذلك نجد الباحث "الطيب دبة" يتحدث عن نشأة هذه النظرية حيث كان تأسيسها عام (1913م) حاملة مشعل اللّسانيات البنيوية ومتبنية أفكارها مع قدر كبير من الدقة ولكن إنطلاقًا من إعتبارات ذات طابع منطقي[2]، وفي عام (1933م) إشترك كل من يلمسليف واولدل في بلورة بحث علمي متخذين موقف مغايرًا من مدرسة براغ، وأثناء المؤتمر الدولي الثالث للسانيات الذي إنعقد بكوبنهاغن سنة (1936م)، كانت رغبة التمايز عن علماء مدرسة براغ قد تجسدت بخلق مصطلح الغلوسيماتيك.

ولكن الجديد الذي جاء به هيلمسليف هو فكرة التعبير والمحتوى إلى جانب الشكل والمادّة؛

فالتعبير: هوكل الوسائل التي يتمّ بها نقل المعلومات من المحتوى وتحويلها إلى مصطلحات لغوية.

أما المحتوى: فهو الواقع الحيّ نفسه الذي هو موضوع التّواصل.

وتظهر مهمّة الجلوسيماتيكية في دراسة علاقة شكل التعبير بشكل المحتوى و وصفها. التعبير (المادّة، الشكل) المحتوى(المادّة، الشكل).

إضافة إلى ذلك تناول خليفة بوجادي في ختام هذا العنصر عنوان فرعي آخر ألا و هو: " **الوصفية الأمريكية و التحليل المادي للّغة** " حيث يمكن تلخيصها في ما يأتي:

–قد برزت في أمريكا الوصفية ثلاثة أعلام مثلوها و هم (فرانز بواس ، إدوارد سابير ليونارد بلومفيلد)، فإختلفوا فيما بينهم في دراسة هذه الوصفية.

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م،س)، ص.ص: 25، 26.

2 – ينظر: الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنيوية – دراسة تحليلية ابستمولوجية– (د، ط)، حيدرة، الجزائر،2001م، ص: 41.

أمّا "بواس" قد إعتمد في دراسته اللّغة المنطوقة بالخصوص على الكلام، مخالفًا بذلك لسانيات دي سوسير في أوروبا، وهذا ما يلزم وجود خصائص كل لغة على حدة.

أما"سابير" فإهتمّ كثيرًا بدراسة الأنماط اللّغوية، دراسة تحليلية دون الرجوع أو الإستناد بتصورات سابقة، ومن أرائه أن كل إنسان يحمل داخله المخططات الأساسية التي تنظم لغته، وهي نماذج مكتسبة. حيث نشر كتابًا واحدًا بعنوان "اللّغة Language"، وتتلخص آراءه في اللّغة و الإشارة اللّغوية بما يأتي:

1-اللّغة نظام مزدوج يسير جانباه في إتجاهين متوازيين لكنهما يلتقيان، الأول منهما هو المعنى، وهو موضوع علم الدلالة، و الثاني هو الشكل، و هو موضوع علم النحو.

2- النحو في اللّغة محتاج إلى دراسة شكلية لأنَّه في الأصل ذو طابع شكلي فقصارى ما يبحث فيه النحاة هو أشكالٌ من التراكيب التي أصبحت قواعد بسبب تكرارها، و تواترها في الإستعمال، جيلاً بعد آخر[1].

أمّا "بلومفيلد" فهو يدرس اللّغة دراسة علمية من خلال كتابه الذي نشره (1933م) و فيه أعلن تمسكه بالمبادئ السلوكية، وجعل اللّسانيات شعبة من شعب علم النَّفس السلوكي متأثرًا بما قدمه (واسطون) فهو يرفض كل المعايير الذهنية في التحليل، ويفسر الظواهر اللّغوية وفق منهج مادي (مثير/ إستجابة)، وهو لا يختلف عن تحليل سلوك الحيوانات في المخبر مغفلاً الملكة الإبداعية التي يتميز بها الإنسان عن الحيوان وهي العقل، وهذه النظرة قد أبدعت جانبًا مهماً من اللّغة خلال التحليل مما جعل دراستها تقتصر على تحديد المواقع المختلفة، مما أسهم في تأسيس المنهج التوزيعي من طرفه، و طوَّره الذين جاءوا من بعده، فإنها وليدة سببين في نظر الدارسين[2]:

1 – ابراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1: 2007م– 1427هـ، ص: 32.

2– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص.ص: 27،28.

الأول: إنَّ الإهتمام بشيئ من المعنى خلال تحليل اللّغة، قد يتيح المجال لدخول معايير ذاتية في نظر بلومفيلد، والأفضل الإبقاء على إبعاده لتأسيس منهج لساني جاد يقوم على الدقة والعلمية[1].

الثاني: يعدّ بلومفيد من أنصار الفلسفة الوضعية والتي كان إهتمامها منصبًا على دراسة الظواهر المادية اليقينية، ولا تؤمن إلا بالمرء التجريبي؛ لكونه يتَّصف بالعلمية.

وقد جاء هذا الإتجاه في اللّغة مخالفًا عن (ديكارت، وهمبولت من قبله، وعن تشومسكي فيما بعد)، حيث جعلوا تحليل اللّغة مقتصرًا على جانبه البنيوي، فتوصف الفونيمات ثم المورفيمات، وتُشرح كيفية بنائها وترتيبها في المفردات والجمل والحفاظ على الجوانب الدلالية، وفي نهاية الخمسينيات ظهر لسانيون آخرون في أمريكا أمثال (رومان ياكبسون، أندري مارتيني وبوهلر، وغيرهم، إذ فتحوا أفاقا واسعة أمام اللّسانيات الأمريكية[2].

ومن الأراء اللّغوية المعروفة لدى تشومسكي مايأتي:

1-التفريق بين الكفاية (القدرة) والأداء: ثمة فرق في رأيه بين أن تعرف اللّغة بما لها من قواعد وأحكام نحوية وصرفية وبين إستخدامك لها. فالإنسان في حدود طفولته المبكرة يكتسب مجموعة محدودة العدد من القواعد النحوية تمكنه من بناء ما يشاء من جمل وفهمها سواء سمع بها للمرة الأولى أو مما تكرر له سماعه من قبل.

2-إكتساب اللّغة: وثمة سؤال يتبادر إلى الذهن وهو من أين تتخلق الكفاية لدى متكلمي اللّغة؟ الجواب عن هذا التساؤل إقتضى البحث في موضوع مهم وهو إكتساب اللّغة الذي إستأثر بإهتمام تشومسكي كثيرًا. فكل طفل يتمتع بالصحة العادية لديه قدرة كامنة فطرية على تعلم الكلام. ويبدأ هذا التعلم منذ الولادة، لكنه يتزايد بالنمو بإستخدام أعضاء النطق، ثم تظهر له

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص:28.

2- ينظر: (م، ن)، ص: 31.

القدرة على دمج صوتين ببعضهما لتأليف مقطع، نحو: ماما، بابا، وهذه المرحلة توطئة- في الواقع- لمرحلة لاحقة يكتسب فيها القدرة على ترديد الكلمات.

3-البنية العميقة والبنية السطحية: يرى تشومسكي في الجملة مستويين من البنى، الأول سماه البنية العميقة deep structure ، والثاني سماه البنية السطحية surface structure وهذان المستويان في رأيه موجودان في كل جملة منطوقة أو مكتوبة، والإنتباه إليهما يجعلنا أقدر على فهم المعنى، وعلى معرفة الخفايا المتحكمة بالنظام اللّغوي نحوًا وصرفًا ودلالة وأصواتًا[1].

وفي ختام هذا المبحث في اللّسانيات البنيوية إقتصر على الإتجاهات التي برزت أعمالها في دراسة اللّغة، وهيمنت على الدرس اللّغوي بأفكارها ونماذجها؛ فالبنيوية ذاتها أخذت أشكالاً عدة بعد دي سوسير وإرتبط كل شكل بإتجاه أو باحث معين.

فالبنيوية تمسكت بالعناصر الداخلية في النص الأدبي ووجّهت إليها إنتقادات عدة حتى من روادها، ومن ذلك أنها:

- تنظر إلى النّص والجملة على أنهما بنيتين ثابتتين خلافًا للنظرة الوظيفية.

- جعل دراسة النّص الأدبي دراسة داخلية مغلقة، مما لم يسمح بتحليل قضايا جديدة بقيت عالقة.

- تكتفي بالنظر في العلاقات الداخلية بين العلامات في النّص، لا يتجاوز وصف هذه العلاقات إلى مساءلتها، وبحث أسباب إئتلاف.

- لم تستطع إنارة النَّص الأدبي وبحث مقولاته، ويرجع ذلك في نظر الدارسين إلى سببين:[2]

1- إنشغالها بآليات الدلالة ونظامها عن ماهيتها.

2- إنحباسها في اللّغة؛ لأنَّ النموذج اللّغوي ليس بالضرورة موافقًا للأنظمة غير اللّغوية.

1- ابراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص، (م، س)، ص: 36.

2- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 31.

-تمثل قطيعة بين البنية النحوية و بين إستعمالها في النّص الأدبي ولا تهتمّ بالعلاقة بينهما، وهذه المهمّة هي التي ستضطلع بها التداولية وتسمح بملاحظتها[1].

أمّا العنصر الثاني من الفصل الأول كان باسم: **"لسانيات ما بعد البنيوية"** ونجد الباحث خليفة بوجادي قد أدرج تحت هذا العنصر أربعة عناوين فرعية.

فهو في بداية الأمر وقبل الحديث عن تطوّر اللّسانيات يرى بأنه تجدر الإشارة إلى أنّ المتتبع لدراسة اللّغة غالبا ما يجدها ناشئة في الحقل الفلسفي أو الديني على حسب إختلافها حيث نشأت البحوث اللّغوية ضمن قضايا فلسفية أو دينية، ولكن إجتهاد سوسير في محاضرته وإلحاحه على المادّة المستقلة للّغة عن الفلسفة بغية تأسيس علم مستقل (اللّسانيات)، تدرس ذاتها ومن أجل ذاتها (اللّغة)، مما جعل من البحث اللّغوي يبتعد كل البعد عن الحقل الفلسفي للتخلص من بناءه وتراكيبه، وخصائصه.

ظهرت اللّسانيات في منتصف القرن 20هـ؛ لتستند على الدرس الفلسفي ومقولاته وذلك كان بعد مسيرة الإتجاهات البنيوية المختلفة، فإعتبرت الفلسفة أحد المصادر الهامة لتطورات اللّسانيات الحديثة، وهذا ما نجده بوضوح خلال تتبع مسار نشأة اللسانيات التداوليّة[2] .

ميَّزت فلسفة اللّغة حديثًا بين لغتين؛ لغة عادية، ولغة مثالية صناعية. إذ هناك من يمجد دراسة اللّغة الأولى، وهناك طرف آخر من الفلاسفة يمجد اللّغة الثانية. ويُبرَزُ في هذا السياق بحوث (روسل و فيتغنشتاين) في اللّغة المثالية، وهذا ما دفعهم إلى تقديم بحوثًا في اللّغة العادية.

وقد إنتقد تشوسكي فيتغنشتاين حول توظيفه اللّغة العادية كما هي جارية في الشارع دون إضافة وضع أية أسس وضوابط للتراكيب اللّغوية المستخدمة[3].

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م،س)، ص: 31.

2- ينظر: (م، ن)، ص: 32.

3- ينظر: (م، ن)، ص.ص: 32،33.

وبهذا يمكن تلخيص إتجاهات فلسفة اللّغة عموما في ما يأتي:

-إيضاح القواعد النحوية وأصول اللّغات الطبيعية، أو ما يعرف ب: (الفلسفة التحليلية) وتمثّلها أعمال فريج، هوسرل، روسل، فيتغنشتاين،...

- دراسة أفعال الكلام، نحو أعمال: أوستين، سورل.

- التحليل المنطقي للّغة واستبعاد الميتافيزياء، أو ما يعرف ب: (الوضعية المنطقية)، وتمثلها أعمال (رودولف كارناب).

- البنيوية الفلسفية التي تنطلق من البنيوية اللسانية، ولكنّها تضيف إليها الإهتمام بالواقع. وهو إهتمام فلسفي لا لساني.

- التيار التأويلي الذي يوسّع المدلول إلى أبعد الحدود، نحو أعمال: ديتلي، كيمو، هيدغر غادامير،...

- إضافة على ذلك تبرز أهمّ تأثيرات بحوثها في الدرس اللساني السويسري أنَّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة إعتباطية التي وضحها دي سوسير أصبحت علاقة بين الدال وبعض تأثيرات بيانه.

وهذا عرض لأهمّ التيارات اللسانية لما بعد البنيوية، والتي إعتمدت المعطيات اللسانية السويسرية، وإستندت إلى مقولات الفلسفة اللّغوية.

1_ التوليدية التحويلية و عقلانية دراسة اللّغة: إنَّ منهج تشومسكي الذي يقوم على دراسة النّماذج والأشكال في بنية اللّغة مكَّنه من التصنيف بنظريته التوليدية التحويلية ضمن التيارات البنيوية، ولكن هذا المبحث أثر أن يجعله ضمن لسانيات ما بعد البنيوية، لسببين[1]:

الأول: إنَّ ما قدمه تشومسكي في نظريته يعد نقطة تحول بارزة في الفكر اللساني الأمريكي، وقد وجّه إنتقادات إلى البنيوية ذاتها كونها تهتمّ بالتحليل الشكلي للّغة دون الإلتفات إلى المعنى ولم تلق

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 35.

البنيوية الخطوة بعد مسيرتها الطويلة لأنَّها إكتفت بدراسة البنى السطحية دون العميقة وقوانينها، لذلك رجعت التحويلية إلى إستنباط القواعد العامة التي تحكم البنية ولم تكتف بوصفها وتحليلها.

الثاني: لم تكن دراسة اللّغة تعتمد على بيان جوانب اللّغة ذاتها فحسب، وإنما يصفها الدارسون ضمن إسهامات اللّغويين أنفسهم في فلسفة اللّغة، حيث يبحث في طبيعة اللّغة، كيف يتعلمها الطفل؟ كيف تتطور القدرة اللّغوية ...؟.ويختلف تشومسكي عن سابقيه من البنيويين الأمريكان في أنّه محسوب على التيار العقلاني في دراسة اللّغة، وتلك هي نقطة التحول البارزة في اللسانيات الأمريكية، حيث تناول اللسانيون الذين هم قبله المادّة اللسانية بالوصف والتحليل، أما عنده، فهي وسيلة لا غاية في ذاتها لأنه منطقي عقلاني وهم وصافون تجريبيون.

ويختلف تشومسكي عن سابقيه من البنيويين كونه ينتمي إلى التيار العقلاني في دراسة اللّغة؛ بإعتبارها نقطة التحول البارزة في اللّسانيات الأمريكية، حيث تناول سابقوه المادّة اللسانية بالوصف والتحليل، أمّا عنده فهي وسيلة لا غاية في ذاتها.

وعلاوة عن ذلك، إنّ جهوده تعدّ تتمة لما بدأه أستاذه (زليخ هاريس) في النحو، الذي أدخل تحسينات على نموذج التحليل التوزيعي الذي قدمه (هوكات) قبله، ومهّد الطريق لظهور النحو التحويلي التوليدي، فمصطلح التحويل، يبرز مع (تشومسكي) واللّغة في نظره إبداع وليست قوانين ثابتة أو جامدة كما عرضها سابقيه. ومن أهم المفاهيم التي يعرضها في نظريته:

-ينبغي الربط بين النحو والمعنى، خلافا للإتجاهات التي تفصل بينها.

- يعتمد في دراسته للّغة على شطر من الموروث التوزيعي، وإستعمل الرموز نظرًا للدقة.

- التمييز بين الكفاءة والأداء بإعتبار الكفاءة هي المعرفة الضمنية التي يملكها مستخدم اللّغة ويتميز بالفطرة، والأداء هو الذي يحقق هذه الملكة.

- التمييز بين نوعين من البنية؛ البنية العميقة وهي أصل الجملة التي تحمل دلالة المتكلم والبنية السطحية وهي التي تظهر أثناء التعبير.

– يرى أنّ اللّغات لها خواص مشتركة، وتحتوي على جمل نموذجية تتفرع عنها جمل أخرى يشترط فيها السلامة النحوية والإستحسان وتستوفي قواعد اللّغة وتتماشى مع المدلولات المستخدمة وبهذا تكمن إبداعية اللّغة.

وخلاصة الحديث عن هذه المدرسة، أنّها لم تسلم من الإنتقادات، حيث تعاملت في نموذجها التحليلي للّغة مع لغة وأبنية مثالية، وهو النقد الذي ستوجهه الإتجاهات الوظيفية والإجتماعية في دراسة اللّغة.

2- اللّسانيات الوظيفية والأبعاد التداولية للّغة: ترجع اللسانيات الوظيفية إلى جملة بحوث وأعمال لسانية لم تستقر في فترة معينة، ولا عند دارس معين، فبدايتها ترجع إلى أعمال البراغيين، حين ميزوا بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على مفهوم الفونيم، وقدّم (ياكبسون) مخطّط التواصل المعروف بوظائفه الست[1]، (الوظيفة التعبيرية، وظيفة النزوع، وظيفة التنبيه (إقامة الإتصال)، وظيفة إنشائية، وظيفة واصفة للّغة، الوظيفة المرجعية[2]. حيث تعرّض إلى إنتقادات في الستينيات من طرف بعض اللسانين أمثال: دانيش، فيرباس، وسكال...، الذي يرون أنّ التواصل حركة وليس ثباتا كما يوحي بذلك مخططه.

فالدراسات الوظيفية تسند إلى ما قدمته المدرسة النفسية بلندن، وهي متأثرة بأعمال براغ بإعتبار اللّغة ظاهرة بشرية متكاملة، وطوّرت في هذا المجال مفهوم (سياق الحال) الذي يدرس اللّغة في سياقها المادي والمعنوي؛ لأنّها ظاهرة سيميائية وإجتماعية ويجب تفسيرها إنطلاقا من هذه المبادئ، إعتمادا على ما قدمه دي سوسير وهيلمسليف وماتيزيوس وفيرث...، دون إهمال دور بحوث (مارتيني)، لاسيما في (نظرة وظيفية للّغة/1962م) وإستند على مبادئ دي سوسير في التقطيع المزدوج للّغة وتقديم وصفًا وظيفيًا عامًا للّغة. فموضوع اللسانيات هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع، وتقدم في هذا المجال بحوث (سيمون ديك وأحمد المتوكل).

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 39

2 – ينظر: أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط:3، 2007، ص:148.

وبنية الجملة في نظر الوظيفيين هي مجموع وظيفتي:

وظيفة المحور: ويمثلها الخبر المعلوم لدى السامع في مقام ما، وهذا يكون حسب طبيعة التواصل.

وظيفة التعليق: يمثلها الجزء الحامل للمعلومة الجديدة وكلما إرتبط بعناصر أخرى زاد نموه وإتسم بالحركة والنماء.

فالدراسة الوظيفية تهتمّ بدراسة الوحدات اللّغوية داخل الخطاب، زيادة على ذلك دراسة المحتوى غير اللّغوي، والإهتمام بالسياق اللّغوي وموقف المتكلم من الخطاب ذاته ومن السامع[1].

3- اللّسانيات النّصّية وتحليل الخطاب: من إهتمامات اللسانيات النّصّية دراسة أبنية النّص المختلفة، ضمن تأثيرات وظائفها.

ويعد الخطاب من أهم المفاهيم وأبرزها التي تستند إليها اللسانيات النّصّية، كونه هو كلّ كلام تجاوز الجملة الواحدة سواء أكان مكتوبا أو ملفوظا. إذ تكون غنية بالدلالات غير الملفوظة أثناء التحليل اللّغوي، وهي مدركة لدى السامع والمتكلم أثناء الحديث، دون علامة معلنة واضحة نحو: ألا تُسلّم على الضيف؟ دعوى إلى التسليم، وليست سؤالا.

ومن مصدر هذه الفلسفة النّصّية مبادئ (جرايس) للمحادثة، ونظرية أفعال الكلام والسيمياء وغيرها. فهي وريث لكثير من المقترحات، نحو: البنيوية، الشعرية، الوظيفية، دراسات المعنى...؛ ووريث من السميوطيقا مفهوم الأدبية عموما؛ فيما قدمه (هودبين (1966) وكريستيفيا (1969)، وبارت (1971)، وحكائية باريس وجدليتها المجتمعة حول قريماص.

ومن السيميائية أعمال (جرايس) و(بورال)، ومن البلاغة كلّ مقولاتها البلاغية القديمة والجديدة، هذا وينبغي التصريح بمكتسبات أخرى، نحو: أبحاث اللّسانيات الإجتماعية (أعمال

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 39، 40، 41.

لابوف) في التعبير الشفوي، و(قوفمان) في طقوس المحادثة العادية،...واللّسانيات النفسية. وهي محسوبة أيظا على الإتجاه الإتصالي والوظيفي في اللّغة.

وتدعو إلى تجاوز الإعتداد بالجملة على أنّها الوحدة الأساسية في علم اللّغة، وتوسيع مجال القواعد، حيث أنّ العناصر الخارجية تساهم في إيضاح وإبلاغ الجمل، وتصبح حينها النّصوص هي الوحدات الأساسية للتحليل، بوصفها الموضوع الحقيقي والكامل للإتصال اللّغوي ومن أهم ما تتّجه إليه منذ نشأة نماذجها في مطلع السبعينيات تحديد كيفية عمل النّصوص في سياق الحياة العملية[1].

أمّا في مجال النّقد اللّساني، فقد إستوت اللسانيات النّصية، بعدّها آخر المناهج، وأكثرها إستيعابا للمقولات السابقة، وجعلت العناصر الداخلية ضمن مفهوم النّص في تشكيله والمرتبطة بالشروط الخارجية المحيطة به، وهو مثل اللّغة تماما يقوم على إختلاف الدلالة، وتأجيل المعنى.

4- اللّسانيات التداوليّة: يعدّ هذا الاتجاه لما أرساه (بيرس) في القرن 19، حيث صاغه بـ:pragmaticism عام 1905، ثم عدّل مفاهيمه (وليم جيمس) ومفاده أنّ قيمة الأفكار المجردة تقاس بمدى إنطباقها على الواقع وصياغتها عمليًا. فاللسانيات التداوليّة لا تعترف إلاّ بمادية الفعل وواقعيته، ومن أجل فهم حقيقة اللّغة، يدعو هذا الإتجاه إلى الإهتمام بما أهملته اللسانيات في الجانب الإتصالي والإلمام بالعناصر الفاعلة في عملية الابداع.

وخلاصة هذا المدخل تتبع اللسانيات منذ نشأتها إلى ظهور الدرس التداولي، فاللّغة شهدت تطورًا كبيرًا في ظل المناهج المختلفة وإنتقال اللّغة من نظام (من سوسير إلى تشومسكي) إلى علم لغة يركّز على التوجه الإتصالي والوظيفي، ومن عوامل هذا التحول:

-تعدد الحاجات والمصالح الإجتماعية، ممّا دعا إلى ضرورة تحديد دور علم اللّغة في المجتمع.

1- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 42،41، 43.

– ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللّغوية، تحتاج إلى معالجة مثل التوثيق، المعالجة الآليّة للمادّة اللّغوية، إكتساب اللّغة، تعليم اللّغة...

ولذلك " يمكن فهم التّحول البراغماتي في علم اللّغة، على أنّه إنعكاس لحاجات مجتمعية متغيرّة، مهمّته إجتماعية بوجه عام."[1].

الفصل الثاني: في اللّسانيات التداوليّة:

والذي جاء شارحًا وموضحًا لمفهوم اللسانيات التداوليّة، إذ نجده يحمل في طياته ستة عناصر؛ حيث يحوي كل عنصر عناوين فرعية مختلفة؛ فالعنصر الأول تمثل في: **"في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداولية"** ومن خلاله تطرق الباحث إلى الحديث عن اللّغة بعدّها عنوانًا لكل الأنظمة الدلالية الأخرى غير اللّغوية بإعتبارها تحقق عملية التواصل في ظروف معينّة، مثل الرموز والإشارات وتوظيف المصطلحات المختلفة. فهذه الأنظمة تؤدي بتأويلها إلى اللّغة.

و(رولان بارت) يجعلها أصلاً لعلم العلامات فهو يخالف (دي سوسير) الذي دعا إلى تأسيس هذا العلم بشرح العلاقة بينه وبين علم اللّغة.

اللّغة هي نظام من الأنظمة التي تحقق عملية التواصل من زاويتين مختلفتين، الزاوية الإشارية (السيميائية)، والزاوية الدلالية، وبهذا حُقَّت لها الهيمنة على الأنظمة غير اللّغوية الأخرى التي تؤدي الوظيفة نفسها (التعبير والإبلاغ) فتأتي لها (الإشارية) ولا تأتي لها (الدلالية) إلا بالتأويل إلى اللّغة فاللّغة البشرية (الإشارية) تستند إلى الظواهر الصورية المتوافرة في البنية وتؤديها، لكنّهما تبقيان غير كافيتين لتحقيق التواصل التام والناجح بين المتخاطبين، ونجد (أحمد المتوكل) هو بدوره يلخص هاتين الصفتين (الإشارية والدلالية) في إتجاهين:

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 44، 45.

الأول: نظريات لسانية صوريّة، أعطت هذه النظرية الأولوية لدراسة اللّغة الإشارية، حيث إعتبرت اللّغة الدلالية أنساق مجردة يمكن وصفها بعيدًا عن وظيفتها التواصلية[1].

الثاني: نظريات لسانية وظيفية، تقوم هذه النظرية على مبدأ أنَّ اللّغات الطبيعية بنيات تحدِّد خصائصها ظروف إستعمالها في إطار وظيفة التواصل، ومن أهم نماذج هذه النظريات: التداولية (البراغمانتاكس) إضافة إلى ذلك إستناد التفكير التداولي إلى عدة مصادر أهمها:

1-الفلسفة اللّغوية: تعد اللّغة الطبيعية والفلسفة التحليلية وكيفية الإبداع منابع نشأت فيها التداولية من خلال أعمال الفيلسوف الألماني (فريج) ثم الفيلسوف البريطاني (روسل) اللذين طوّرا كثيرًا من قضايا الفلسفة التحليلية ممّا نتج عنها الفلسفة الأوستينية في اللّغة.

ومن أبرز أعمالهم في هذا الميدان دراستهم للجوانب الدلالية والجوانب التداوليّة للغات الطبيعية، متجاوزين بذلك فكرة المشكل الفلسفي الذي يكمل في اللّغة ذاتها، إلى تحديده في الإستخدام السليم للّغة، ومن الذين إشتهرت بحوثهم في هذا الموضوع:

أ- فيتغنشتاين وألعاب اللّغة: يعد فيتغنشتاين من الفلاسفة الأوائل الذين نظروا في الجانب الإستعمالي للّغة، بدءًا بأعماله المنطقية والفلسفية المنتهية في (1918م) حيث كانت ميزتها دراسة الوظيفة التمثيلية للّغة، ثم إهتم بعد ذلك أكثر بدراسة العلاقة القائمة بين اللّغة والفكر، وأنّهما غير منفصلين، معنى ذلك أنَّ اللّغة تنبع من المجتمع وليس من الفرد، حيث وظّف مصطلح التعبيرية بدل التّواصلية؛ بإعتبار أن اللّغة وسيلة تؤثر في الآخرين.

ثم تطرق إلى فكرة (ألعاب اللّغة)، وهو تعبير "في معناه الأولي يوضّح كم هو مهّم أن تأخذ بعين الإعتبار سياق الملفوظية إذ تعلّق الأمر بفهم دلالة التعبير اللّغوي أو شرحه"، من خلال كتابه (بحث في الفلسفة والمنطق – 1921-)، الذي كشف فيه مفهوم التلاعب بالكلام، فهو إذن مرتبط بالمعنى الفعلي الذي أعطاه للملفوظات وخلاصة مفهوم (التلاعب بالكلام) أو (ألعاب

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 49.

اللّغة) أنّ الأفعال التي تتلفظها ترتبط بأشكال الحياة والممارسات التي نحياها، وبذلك يقوم بالتمييز بين المعنى المحصّل الذي يرتبط بالكلام، وبين المعنى المقدّر الذي يرتبط بالجملة والنّاطق في كلّ ذلك يتّبع قاعدة ويمتثل إليها[1].

ب–أوستين: إشتهر أوستين من خلال محاضراته التي قدمها بجامعة هارفارد في (1955)حول فلسفة اللّغة، التي كان عنوانها: "كيف ننجز أفعالا بالألفاظ؟"، حيث ربط العلاقة بين اللّغة والفكر، بإعتبار أنّ اللّغة وظيفة تأثير وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية. وقد تطرق إلى مفهوم "فعل الكلام" بإعتباره ترجمة من الإنجليزية speech act. ومجمل قوله في ذلك أنّ كلّ قول ملفوظ يُعَّد عملاً. وميّز بين نوعين من الملفوظات؛ (الملفوظات الثابتة، التقريرية constatifs) وهي تكون قابلة للخطأ أو الحقيقة، و (الملفوظات الإنجازية performatifs) وترتبط بشروط تحقيقها، وبمساعدة بعض الشروط الظرفية الأخرى، نحو: أعلن عن إفتتاح الجلسة. وهو بذلك يعارض مبدأ الصدق والكذب.

وهو من الأوائل الذين نبّهوا إلى أنّ دلالة الجملة في اللّغة العادية، ليست بالضرورة إخبارًا ففي المثال السابق كأنّ المتكلم يوجه سامعيه أو يأمرهم بقوله: (باشروا أشغال الجلسة).

ج– بيرس: يعدّ من الأوائل الذين إهتموا بدراسة العلامة إنطلاقًا من مفاهيمها الفلسفية ويعدّها أساس النشاط السيميائي، حيث توسعت عنده أكثر من مجالها اللّغوي، إلى حدّ أنّ الإنسان علامة، وحين نفكر فنحن علامة. لذلك تعد الأسس التي أنشأها أسس فلسفية تأملية.

ومن أبرز ما أسهم به في نشأة الدرس التداولي:

– التمييز بين التعبير بعدِّه نمطا، وبين ما يقابله أثناء الإستعمال.

– التمييز بين كلّ من العلامة، الرمز، الإشارة، والأيقونة.

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداوليّة، (م، س)، ص، ص: 51، 52.

وفي هذا الشأن قدّم شروحًا في مفهوم الدليل، حيث يقوم على مبدأ التأويل والأيقونة تطابق الموضوع صوريا، والأمارة (المؤشّر) تقوم على علاقة العلة بالمعلول، وهذا ما جعل الدارسون يستخلصون من خلال حديثه عن التأويل ما يرتبط بمفهوم التّداولية عنده، حيث ميّز بين الدلالة بعدِّها دراسة المؤوِّلات، وبين التّداولية التي تهتمّ بدراسة بقايا هذه المؤولات ورواسبها[1].

2- النظريات اللسانية الحديثة: بدأ تشكيل الإتجاهات اللسانية المختلفة منذ بداية نشاط نقد البنيوية في نهاية القرن الماضي، التي أسهمت (الإتجاهات) في تحصيل المعرفة التّداولية عموما وسرعان ما نشط البحث السيميائي، بعد الإنتقال من البنيوية إلى السيميائية، والتأويل، والبحث عن المعنى بشكل لم يُعرف من قبل.

بعد ذلك بدأ تيار ما بعد البنيويين الذي يبحث في حقيقة المعنى، وإتسع موضوع البحث من النّص الأدبي، إلى الخطاب الفلسفي أو الديني، حيث تجاوزا إعتماد الكلمة وحدة تحليل إلى الإعتداد بالجملة، وسرعان ما تجاوزوها هي الأخرى (أي الجملة) إلى النّص وظروفه المقامية وسادت مفاهيم (نحو النّص) و(الجملة النّصية) بدل نحو الجمل، والجملة النّظامية المعروفة في اللسانيات.

و"يرى علم النّص أنّ مهمّته هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الإستعمال اللّغوي وأشكال الإتّصال، ويصححها، كما تحلل في العلوم المختلفة في ترابطها الداخلي والخارجي"[2].

علاوة عن تلك الجهود البنيوية ولسانيات النّص تضاف جهود اللسانيات الوظيفية؛ بدءًا بأعمال الشكلانيون الروس بأبحاثهم الإنشائية، ثم أعلام مدرسة براغ والمدرسة النسقية الذين إهتمّوا جميعًا بالوظيفة، بدءًا بمفهوم التواصل. ومنذ منتصف الستينات إهتمّ بعض اللسانيين بما قدّمه سابقوهم في (براغ)، وإجتهدوا في إرساء اللسانيات الوظيفية التي تناولت الجملة بالنّظر

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية ، (م، س)، الصفحات: 52، 53، 54، 55.

2- ينظر: (م، ن)، الصفحات: 59، 60، 61.

إلى حركية التّواصل فيها، موضحين في ذلك أنّ التواصل في لحظة معينة ليس ثابتًا، والجملة ليست كلمات بقدر ما هي فعل لغوي.

وفي الوقت نفسه قدّم الوظيفيون رفضهم للتقسيم المنطقي لعناصر الجملة (مسند- مسند إليه)، وعدّوهما محورا (المعلومة المشتركة)، مما جاء بتبلور مساعي النّحو الوظيفي في السبعينيات من القرن الماضي القائم على أنّ الشروط التّداولية هي التي تحدد بنية اللّغة، وبذلك تكون اللسانيات الوظيفية هي أيظا قد تجاوزت النّص بعده موضوعا للدّرس إلى الإعتداد بالمقام، وجعل الخطاب موضوعا للدرس اللساني.

لكن رغم الصعوبات التي واجهوها الباحثين في إيجاد مفهوم واضح للتداولية ورؤيتهم لصعوبة تعريفها ألا وهي صعوبة الإستقرار على مصطلح قارّ يشمل مقولاتها ومجالاتها، إلا أنّه توصل بعض العلماء والباحثين إلى عرض جملة من التعريفات حول مفهوم التّداولية، ومن بينها نذكر ما يأتي:

أ/ تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التّداولي:

الأول: عرفها (تشارلز موريس) على أنّها جزء من السيميائية وأحد مكوناتها، تهتمّ بدراسة العلاقة بين العلامات، وبين مستعمليها أو مفسريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب)، وتحديدها يترتب عن هذه العلامات. كان ذلك حينما شرح أبعاد السيميائية الثلاثة:

_ علاقة العلامات بالموضوعات المعبر عنها وهذا يسمى بعد دلالي يهتمّ به علم الدلالة.

_ علاقة العلامات بالناطقين بها، وبالملتقي، وبالظواهر النفسية والإجتماعية وهذا هو البعد التداولي.

_ علاقة العلامات فيما بينها، وذلك بُعد تركيبي، يهتمّ به علم التراكيب ما نستنتجه من هذا التعريف هو الإهتمام بالبعد الدلالي وإعتباره في الرتبة الأولى لأنّه مرتبط بعلم العلامة بذاتها[1].

ومن خلال التعريف نستنتج بأنه مرتبط بطبيعة العلامة ذاتها، فالعلامة لا تميَّز إلا عن طريق المتكلم الذي يحدثها، فالعلامة يجب أن تكون لها دلالة ومُداوِل قبل أن تركب.

كذلك نستنتج أنه يجعل حقل الفلسفة للّغة العادية نواة وأداة لتأسيس التداولية و تحديد مصدرها إنطلاقًا من إشكالية أفعال الكلام التي ساهمت في تطوير التفكير في أليات معالجة اللّغة.

ب/ تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها: تنطلق تعريفات هذا الحقل من مبدأ لسانيات القرن العشرين، ساوت بين لسانيات اللّغة والكلام مخالفًا للموضوع المحدد في اللّغة وحدها، في محاضرات دي سوسير وإهتم بالخطاب بعده " أيّ إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف"[2]. وتتفق على أن التّداولية تهتمّ بكامل شروط الخطاب وتعتمد على اللّغة في الشرح والتفصيل وشرح سياق الحال والمقام الذي يؤدي فيه المتكلمون خطاباتهم وتحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللّغوية.

ج/ تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء:

تقوم التداولية على دراسة إستعمال اللّغة، فإهتمامها في مجموع التعريفات ينصب على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع، فتدرس كل العلاقات بين المنطوقات اللّغوية وعملية الإتصال والتفاعل، وتستند إلى علم اللّغة النفسي وعلم اللّغة الإجتماعي؛ فموضوعها هو التواصل البشري المعتمد على دراسة المقام والشروط المناسبة لأداء الحديث[3].

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 67، 68.

2– أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية؛ بنية الخطاب، من الجملة إلى النّص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط: 1، 2001، ص: 17.

3– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 70، 71.

التداوليّة مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللّغوي بمستعمليه، وكيفيات إستخدام العلاقات اللّغوية بنجاح، والسّياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز فيها الخطاب ويبحث في العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة ناجحة[1].

إنَّ اللسانيات التداولية إسم جديد لطريقة قديمة في التفكير بدأت على يد "سقراط" ثم "أرسطو"، ومن بعدهما الرّواقيين؛ بيد أنّها لم تظهر بصفتها نظرية للفلسفة إلا على يد "باركلي" وهي تغذّيها طائفة من العلوم في مقدمتها: الفلسفة واللسانيات والأنثروبولوجيا، وعلم النفس والإجتماع[2].

إضافة إلى ذلك نجد الباحث "عباس حشاني" يتحدث عن التداولية بعدها تدرس نظام اللّغة المستعمل في الواقع الإجتماعي التواصلي، ولا يمكنها أن تنعزل عن هذا الجانب، لأنّ اللّغة نظام في ذهن الجماعة، وهذا لا يمكن للدراسة التداوليّة أن تصفه، أمّا اللّغة فهي تطبيق لذاك النظام فتلك هي التداولية وإهتماماتها. وبذلك أصبحت تسمى العلم الذي يُعنى بظواهر التواصل اللّغوي فهي تهتم بالمرسل (المتكلم) والهدف المرسوم في ذهنه الذي يسعى لتحقيقه ولأجله تكلّم. فالتداوليّة تُعنى بتحليل عملية الكلام والكتابة، ووصف وظائف وخصائص أقوال لغوية خلال إجراءات التواصل. فهي تُعد علمًا جديدًا للتواصل يدرس الظواهر اللّغوية في مجال الإستعمال[3].

د/ تعريفات ترتبط بحقل علاقتها بعلوم أخرى، وبما تشمله من إتجاهات:

تعد التداوليّة إمتداد للسانيات التلفظ؛ حيث ميّز الدارسون بين دلالتين: دلالة تُربط باللّغة، حسب المقترح السوسيري، ودلالة ترتبط بلسانيات الكلام، حسب المقترح الأوستيني فالتداوليّة إهتمت بهذا الأخير ولم تميز بينه وبين اللّغة، على نحو ما يشير إليه سوسير، حيث ميزت

1– ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب– دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط:1، ص: 05.

2– ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات إ تجاهاتها وقضاياها الراهنة، (م، س)، ص163.

3 – ينظر: عباس حشاني: خطاب الحجاجي والتداولية– دراسة في نتاج ابن باديس الأدبي– جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، العبدلي، ط:1، 2014، ص، ص: 96، 97.

بين الملفوظ الذي يقصد به ما يُقال، والملفوظ الذي يُعد فعلاً للقول، فهي توسع عملية التواصل على نحو يعارض طرائق البنيوية. فإستطاعت أن تجيب عن بعض تساؤلات علماء اللّغة التي لم تجيب عنها البنيوية؛ فهي تنتمي إلى علم اللّغة كما تنتمي إلى علم النفس وعلم الإجتماع[1].

وبرزت تعريفات أخرى على أنّها أحد ثلاثة مكونات للّغة إلى جانب المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي، وهذه نتيجة توصل إليها (موريس)، وهي كذلك مجموع العلاقات التي تربط الدوال بمستعمليها وبظروف إستعمالها؛ والإلمام بأثار الخطاب نفسه على المتخاطبين؛ سواء من ناحية ذاتية المتكلم أم ناحية تأثر السامع، وعلاوة عن ذلك أنّها تصنّف الصيغ المستعملة بين المتخاطبين بإعتبار الملفوظ له وظيفة مقابلة على مستوى التواصل[2].

وحسب تعريف (بيرس) فهي فرع من السيميائية تهتمّ بالعلاقة بين الخطاب ومستعمليه وبالخطاب أثناء التفاعل اعتدادا بشروط تلفظه، وهي آخر مولود للدرس السيميائي.

وخلاصة القول نستنتج أنَّ جميع تعريفات التداوليّة ومصادرها ترجع إلى تعريف موريس في تأسيسه لعلم العلامات، والحكم على اللّغة أنها إجتماعية يمارسها أبناء المجتمع. وفق قواعد الخطاب، وهي تقوم على التفكير اللّغوي وبما يتعلق بالخطاب في الواقع[3].

أمّا العنصر الثاني وُسم بعنوان: **"تطور التداوليّة؛ أشكالها وأقسامها"**، جاء متضمن ثلاثة عناوين، وكل عنوان يندرج تحته عناوين فرعية أخرى.

لقد أصبحت اللسانيات الحديثة في نظر المتتبعين محكومة بتيارين متمايزين، الأول التيار السوسيري الذي أسسها من خلال علم اللّغة العام، وثاني تيار هو التيار الأوستيني الذي نشط بعد التيار السابق بنحو أربعة عقود تقريبًا، وأعاد بعث القضايا بصياغة مختلفة، فأشكال التداولية وأقسامها متنوعة، أسست لمدوَّنة إصطلاحية مستقلة، مثل الميتاتداولية (pragmatique méta)

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 72، 73.

2 – ينظر: (م، ن)، ص: 73.

3 – ينظر: (م، ن)، ص: 75.

وهي صيغة توسع الصيغة اللسانية المعروفة (الميتالغوية) وتثريها. وتعني "إستعمال الخطاب بعدِّه فعلا مرجعيًا مُمَثلا في هدفه إستعمال العلامات فيما بينها"، وتقوم على دراسة العلاقة بين العلامات وسياقها اللساني.

ولعلّ أحسن ما يذكر في أشكال تطورها، ما ورد في كتاب "فرانسواز أرمينكو" لأنّه يقوم على بعض الحصر، إضافة إلى تصور "هانسون وجان سرفوني"، وفيما يلي بعض هذه التصورات:

1-تصوّر فرانسواز أرمينكو: جعلها كتاب "المقاربة التداولية" في إتجاهين لا تقاطع بينهما[1].

أ/ تداولية اللّغات الشكلية وتداولية اللّغات الطبيعية: نشأت هذه التداوليّة من الإتجاه الكانطي في اللّغة، وهذا بتحليل فلاسفة اللّغة العادية بدءً من السبعينات، خاصة عند "ستالناكر" 1972م، ثم هانسون 1974م، فقد قامت على مبادئ الفلسفة والمنطق في معالجة العلاقة بين التّلفظ وملفوظه والجمل وسياقاتها من خلال أعمال (فيتغنشتاين) و(شتراوس) وغيرهما.

فهذه التداولية تجمع عددا من المشكلات، من النظريات المشتركة لمناطقة، أمثال (مونتاجو) (سكوت). ومعالجة ظواهراللّغات الطبيعية بمعالجة منطقية.

أمّا تداولية اللّغات الطبيعية فتشمل البحوث التي لجأت إلى دراسة اللّغة بوصفها وسيلة وأداة للتعبير عن مشكلات الفلسفة والمجتمع.

ب/ تداولية التلفظ: تتفرع بدورها إلى:

تداولية صنيعة التلفظ: وتدرسه من حيث هو صناعة؛ وهذا ما يدفع إلى صياغته وتشكيله، وتمثلها فكرة ألعاب اللّغة لفيتغنشتاين، ومفهوم الأفعال لدى أوستين وسورل.

1- ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداوليّة، (م،س)، ص، ص: 76، 77.

تداولية صيغ الملفوظ التي تهتمّ بشكل الملفوظ وعبارته: ويتمثل في علاقته بالدلالة المرتبطة بهذا الشكل أو هذه العبارة، وضبط خطوط السياق المناسب.

2 – تصوّر هانسون: قدم تصورًا متميزًا في (1974) وهذا التصور فريدًا من نوعه، يهدف من خلاله إلى توحيد أجزاء التداولية وتقسيمها وفق ثلاث درجات مختلفة ومتمايزة عن بعضها البعض وهي.

أ – **تداولية الدرجة الأولى:** تدرس رموز التعبيرات الغامضة المبهمة وفق ظروف إستعمالها وتستند إلى السياق الوجودي، ومعطيات الزمان والمكان، وتعكسها أعمال دارسي الإشارة والرموز أمثال: بيرس، روسل، بارهييل، بول كوشي...

ب – تداولية الدرجة الثانية: تقوم على دراسة إرتباط الموضوع المعبر عنه بملفوظه؛ يعني دراسة حجم ما يبلغه المتكلّم من دلالات في الملفوظ الذي يؤدي ذلك فهي تهتمّ بقضايا مختلفة نحو: شروط التواصل، التمييز بين المعنى الحرفي والتواصلي والسياقي والموضوعي[1].

الخطاب في نظر (جرايس) هو نشاط مقنّن؛ يخضع إلى قواعد، وميّز إلى جانب هذا أربعة أصناف للقواعد وهي مستقاة مما وضعه (كانط):

الكمية: أن يكون الخطاب غنيًا بالأخبار، بشكل كاف فقط، دون زيادة.

الكيفية: يجب أن يكون الخطاب صائبا وحقيقيًا إعتقادا، ولا يفقد البرهنة على ذلك.

العلاقة: أن يكون دقيقا، وأن تكون المساهمة دالّة (ذات بال) للحديث.

الصيغة (حكم الكلام): أن يكون واضحًا، غير مبهم، موجزا، منظما[2].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداوليّة، (م، س)، ص،ص: 78، 79.

2 – (م، ن)، ص: 80.

ج – تداولية الدرجة الثالثة: وتشمل أفعال الكلام، مما قدمه (أوستين) وطوره (سورل). فالفعل الكلامي لا يتحدد إلا بالرجوع إلى السياق الذي يحدده ويتكفل به، ولقد ساهمت بدورها في تطوير نشاط الملفوظية، مما أدى إلى تقدم الدرس الدلالي الذي أصبح محكومًا بتيار سوسير وأوستين. واللّغة في نظر (بنفنست) تتحقق على ثلاثة أشكال؛ الأوّل شكلها الكلّي كونها سجلا من الأدلة، والثاني بعدّها نظاما تُرَكّب فيه هذه الأدلة، والثالث على أنّها نشاط يتحقّق من وقائع الخطاب؛ وهذا هو موضوع لسانيات التلفظ.

أمّا في حقل اللسانيات فشهدت تنوعا من هذا القبيل، فظهرت:

التداولية الأصلية (العازلة): تبين أنّها ليست قسما مكملا لعلم الدلالة، بل أنّها منقسمة عنها.

التداولية التكاملية (المكتمَلة): إكتملت ضمن اللسانيات مع طروحات الملفوظية، ودورها دراسة أفعال الكلام ودراسة المعنى والملفوظية.

التداولية المعرفية (الإيصالية، الإدراكية): نشأت في نظام مركزي للتفكير، وعرضت فرضيات العمليات المرتبطة بالمعالجة التداولية للملفوظات، فهي ليست مختصة بالنظام اللساني[1].

3– تصوّر جان سرفوني: جاء بعد أوستين ولخّص التداولية في ثلاث وجهات هي:

أ/ وجهة نظر(أوزوالدديكرو): تناول في دراسته اللسان والعلاقات المتبادلة بين القول واللاقول. ويتناول أيضا القول الفاعل الذي يتجاوز تصور أوستين للأفعال، فهو يتضمن الإفتراض المسبق الذي هو وسيلة للقول أو عدم القول، وخاتمته في ذلك أنّ اللسان عكس ما تصوّره سوسير بإعتباره مجموعة من الإتفاقات التي تسمح بالفعل المتبادل بين الأفراد، مما يتيح لهم فرضَ أنفسهم وتبادل الأدوار في الكلام.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 82.

ب/ وجهة نظر (آلان بيريندونيه): يوضح من خلال مناقضته لطرح (أوستين) بإعتبار القول هو الفعل، بمذهبه "حينما نقول فنحن لا نفعل شيئا"؛ أي نستطيع أن نتخلى عن القول الفاعل؛ فالقول الفاعل مفهوم عالي الكلفة وبإعتبار الأفعال الإنجازية ليست هدفها الإنجاز بل العكس عدم إنجاز الفعل وتستخدم لإحلال الكلام محلّ الفعل المادي. فمفهوم الفعل لديه متصل بمفهوم الحدث.

ج/ وجهة نظر (ر. مارتان): من خلال كتابه" من أجل منطق للمعنى" يذهب إلى أنَّ مجال البراغماتية ليس الجملة، ولكنّها تتداخل على مستوى الملفوظ وهي هدف للدلالة المنطقية التي تشكل هذه الكلمة علامة لها.

وفي ختام هذا المبحث نستنتج أنّ بعض الدراسات لم تنظر إلى التداوليّة بعدّها نظرية متكاملة مستقلة، بل تعاملها على أنّها نظريات عديدة يحكمها مبدأ عام هو"دراسة كيفية إستعمال الناطقين للّغة في حالات الخطاب الملموسة" وجعلت كل قضاياها نظرية بذاتها، مثل: نظرية الخطاب، الأفعال الكلامية، نظرية السياق...، وغيرها[1].

ثم تناول الباحث عنصر آخر عنونه ب: **"من قضايا اللسانيات التداوليّة"**؛ نظرًا إلى اتّساع مجال التداولية وتعدد بيئة نشأتها، لا يمكن الإلمام بقضاياها ولا بالموضوعات التي صارت محدودة ضمن العنوان الكبير (اللّسانيات التداوليّة). ولذلك فضّل الباحث خليفة بوجادي في هذا الفرع عنوان (من قضايا اللّسانيات التداوليّة)؛ لأنّه كما سلف الذكر من الصعب الإلمام الشامل بقضاياها.

وعلى هذا المبدأ يمكن تلخيص أو تحديد خمسة موضوعات أساسية فيها وهي:

1-أفعال الكلام: وهي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداوليّة، إذ يمكن التأريخ لها منها، أما فكرة (أفعال الكلام) أو (أفعال اللّغة) نشأت من أهمّ مبدأ في الفلسفة اللّغوية ألا وهو

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 83، 84.

"الإستعمال اللّغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث إجتماعي معيّن أيضًا في الوقت نفسه"[1].

ومؤسس هذه النظرية هو الفيلسوف الإنجليزي (أوستين) أحد أبرز الفلاسفة التّحليلين، الذي يرى" أنّ وظيفة اللّغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار، إنما هي مؤسسة تتكفّل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صيغة إجتماعية"[2].

وهذا بعدما كانت الفلسفة الوضعية المنطقية تشترط مقياسا وحيدا للحكم على دلالة جملة ما، وهو مقياس (الصدق والكذب)[3].

ممّا أدى إلى حصر العبارات اللّغوية في منوال واحد؛ هو العبارات الخبرية، كأن تصف واقعًا ما، ويحكم على صدقها أو كذبها بمدى مطابقتها لذلك الواقع، نحو: (الجوّ جميل: صادقة في حال واحدة هي جمال الجوّ واقعًا، وكاذبة في غير ذلك) ولبُّ الخبر عند هؤلاء الفلاسفة (سورل...) أنّه لا يُقبل إلا إذا كان خاضعًا للتمحيص والتجريب، وأنَّ الوظيفة الأساسية للّغة هي وصف حالات العالم وإثباتها.

ومن الذين عارضوا لهذه الفكرة (أوستين) من خلال محاضراته بجامعة (هارفارد) في (1955م)؛ حيث نبّه إلى أنّ دلالة الجملة في اللّغة العادية ليست بالضرورة تكون إخبارًا[4]. وهي ليست مقيدة دائما بأن تحيل على واقع فتحتمل الصدق أو الكذب، وأن القصد من الكلام هو تبادل المعلومات.

1– خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 89.

2 – ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط: 1، 2003، ص: 155.

3 – ينظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989م، ص: 18.

4 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 89، 90.

إضافة إلى النوع السابق (العبارات الخبرية أو الوصفية)، يمكن أن نصنف نوعا آخر، هو (العبارات الإنجازية أو الأدائية)، "وهي التي تحض عن فعل أو تنهي عنه، أو التي ترد أوصافا لأحداث. وميزاتها هو أن تلفُّضها إنّما ينجز الحدث الذي تصفه".

ومن مميزات هذه العبارات أنّها جمل لا تصف واقعا خارجيا، ولا تعيّنه، نحو:

1_ ألتزم بالحضور.

2_ أعلن عن إفتتاح الجلسة.

3_ أعدك بالزيارة، غدا إن شاء اللّه،

4_ سأعيد لك مالك، الشهر القادم بحول اللّه.

فهذه الجمل ونحوها، لا يمكن وصفها بالصدق والكذب، حيث أنّها تعكس واقعا موصوفا بقدر ما هي أفعال منجزة من المتلقي على حد سواء. ومن خصائصها، أنّها جمل محكومة بالتلفظ بها؛ حيث أنّ نطقها سبب في إنجاز الأفعال المبنية عليها:

ففي الجملة (1) وعد، وفي الجملة (2) أمر بمباشرة أشغال الجلسة. وفي (3) و(4) وعد وطلب، مما يغير في سلوك متلقي هذه الجمل بتوفر ظروف ذلك، وتنوع المتلقين، بتنوع الأخبار وأغراضها، وهي جمل شبيهة بالجمل المنطوقة (أمر، إستفهام...)، إلى آخر أمثلة العبارات المشروطة بالوضع الإجتماعي العام للمتخاطبين، وطبيعة مقاصد المتكلم من إسعاد السامع أو الإساءة إليه، أو وعده .

كل ذلك يبقى مرتبطًا بنيّة المتكلم وقصده ومن أمثلة ذلك:

1_ أن يقول رجل مسلم لإمرأته: أنتِ طالق.

2_ أن يكتب رجل مسلم: أوصي بنصف ما أملك لدار العجزة.

3_ أن يقول ولي إمرأة، وفي ظروف معروفة، لأحد: زوجتك فلانة.

4_ أن تقول الأم فور الولادة: سميتها (هداية).

فبتوفّر القصد والنيّة؛ حيث يفرض المتكلم نفسه في كل من هذه الجمل مقتنعًا بما يقوله، وقد يبدي إهتمامه بالحدث، كأنّه يتمناه في الجملة (3) أو يصدقه في (1)، (2) مثلا، أو ينبني عنه عمل ما في (4)، وكذلك في الجمل (1)، (2)، (3).

ومن هذا يمكن أن تُبنى عن هذه الجمل أفعال وتغيرات في المواقف والسلوك، ومعنى ذلك أنّ المتكلم ليس مجبورًا أن يجعل أمره في صيغة أمر، والخبر في صيغة الخبر، إذ ليس ضروريًا أن يتلقى السامع هذا الخطاب النسقي، بل عليه بتأويل الدلالات؛ فقد يجد بعض أنواع الطلب في صيغة الخبر نحو: يدخل الأستاذ إلى حجرة الدرس، قائلاً: الجّو خانق، فينهض أحدهم لفتح النافذة، دون أن يُطلب منه ذلك[1].

كما قد يجد طلبًا متضمّنًا في الطلب؛ نحو سؤال أحدهم لآخر في الشاعر: هل عندك ساعة؟ فالسائل هنا لايريد معرفة إذ كان يملك ساعة أم لا، بل يودّ معرفة الزمن، وعلى المتلقي أن يفهم ذلك سريعًا.

ولهذا ميَّز (سورل) بين ثلاثة مستويات في أي نشاط إجتماعي:

مستوى اللسان: بعدّه إتفاقيات إجتماعية تحملها العبارة دون التلفظ بها (اللسان).

مفهوم الحوافز الفردية (الكلام بالمفهوم السوسيري) التي تمنح للعبارة دلالة ما عند التلفظ بها.

مستوى الإشتراطات الإجتماعية الواسعة: وهو مستوى معقّد، يشرح سبب إختيار هذه الدلالة دون غيرها.

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 91، 92.

وخلاصة القول من هذه الأمثلة، أنّه ينبغي على المشاركين في الخطاب أن يدركوا العلاقة بين الجملة ووظيفتها، وأن هذه الأفعال اللّغوية تكتسيها إضافات إجتماعية لها قواعدها ومعاييرها، ولا يمكن فهمها خارج هذه الشروط التي تحكم إن كانت صادقة أو كاذبة.

وبذلك فإن تحديد دلالة جملة ما لا يمكن، إذا إستمر فصل قيمتها الوصفية عن قيمتها الملفوظية التي تقرّها.

وإختصارًا لهذا قد قدّمت فكرة أفعال الكلام دراسة نسقية لعلامة العلامات عموما بمستعمليها ومؤوّليها، وشرحت ما يقوم به التأويل في الخطاب، وللإشارة، فإنّ الإهتمام بها لم يكن لدى اللسانيين فقط، بل إهتم بها أيضا علماء النفس لأنّه وسيلة هامّة لإكتساب اللّغة، ونقاد الأدب لفهم ما تتحمّله النصوص من فروق تعبيرية، والفلاسفة لأنّها مجال خصب لشرح علاقة اللّغة بالعالم.

أ/ فكرة أفعال الكلام عند (أوستين):

إذ نجد هذا العالِم يقترح قسمًا ثانيًا من العبارات وهي (العبارات الإنجازية) التي لا يمكن الحكم عليها بمقياس الصدق والكذب، كما نجد الدارسيين يوضحون شروطًا لها وهي:

_ أن يكون الفعل فيها منتميًا إلى مجموعة الأفعال الإنجازية (سأل، وعد، قال،...).

_ أن يكون الفاعل هو نفسه المتكلم؛ أي أنّها تمثل الفردية ممّن يقولها[1].

_ أن يكون زمن دلالتها المضارع.

_ فهذه الشروط كما نرى تجمع بين المستويين النحوي والمعجمي، في حين غياب شرط واحد كفيل بتحويلها إلى عبارة وهي وصفية، ويتميز الفعل الإنجازي عن الوصفي بكونه عاكساً للأثار التي ينجزها كلامنا، وهو فعل دقيق للغاية.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص،ص: 94، 95.

وبهذا أصبح مفهوم الفعل الكلامي: نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وفحواه أنّه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يعد نشاط ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية، لتحقيق أغراض إنجازية، (الطلب، الأمر، الوعد، الوعيد....)، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي، (كالرفض والقبول).

وعلى هذا الأساس تعد نظرية الأفعال الكلامية من أهم المحاور التداولية المعاصرة، حيث إنّ صاحبها يعطي مكانة كبيرة لدور اللّغة وأفعالها الكلامية في صنع الأحداث[1].

ثم لاحظ (أوستين) أنّه يمكن تقدير فعل، وفق الشروط المذكورة في العبارات الوصفية، حيث يمكن القول أن العبارات الملفوظة إنجازية على نوعين:

ـ إنجازية (صريحة/مباشرة): يكون فعلها ظاهر (أمر، دعاء، نهي) بصيغة الزمن الحاضر المنسوب إلى المتكلم.

ـ إنجازية (ضمنية/ غير مباشرة): فعلها غير ظاهر، نحو الإجتهاد مفيد: أمرك أن تجتهد ونحو قوله تعالى: ﴿ **"وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور"**[2]؛ (أقول) : أحذروا...

وبهذا نجد (أوستين) يميز بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية:

1 – فعل قولي: يقابل هذا الفعل التلفظ بالأصوات (فعل صوتي)، ويقابل التلفظ بالتراكيب (فعل تركيبي)، وإستعمال التراكيب حسب دلالاتها (فعل دلالي).

2 – فعل إنجازي (القول الفاعل): ويكون مصدر هذا الفعل التعبير عن قصد المتكلم من أدائه: يعد، يعجب، ينذر (الجانب التبليغي والجانب التطبيقي).

1 – ينظر: عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية (م، س)، ص، ص: 101، 102.

2 – سورة الحديد، الأية: 20.

3 – **فعل تأثيري (إستلزامي)**: ويحصل هذا الفعل التأثيري حين يغيّر الفعل الإنجازي من حال المتلقي بالتأثير عليه، كأن (يرعبه، يجعله ينفعل...).

ـ ومن هذا الشرح المبسط يمكن القول أن كل فعل من هذه الأفعال بتوفره على قوّة إنجازية، وهي: "تفترض تزامنا تاما بين موضوع الملفوظية، والمتلفظ"[1].

ـ علاوة عن ذلك وإستنادا إلى مفهوم القوّة الإنجازية ميّز خمسة أنواع للأفعال الكلامية:

1 – الأفعال الحكمية (الإقرارية): حكم، وصف، وعد.

2– الأفعال التمرّسية: إصدار قرار لصالح أوضد ...، أمر، طلب .

3 – **أفعال التكليف (الوعدية)** : تلزم المتكلم: وعد، تمني، إلتزم بعقد، أقسم، ...

4 – الأفعال العرضية (التعبيرية): عرض مفاهيم منفصلة، (أكد، أنكر، أجاب) ...

5 – أفعال السلوكات (الإخباريات): ردود أفعال، تعبيرات تجاه السلوك: (إعتذَر، هنّأ، رحَّب...).

ـ وهكذا تتضح أشكال الفعل الإنجازي في ما يأتي :

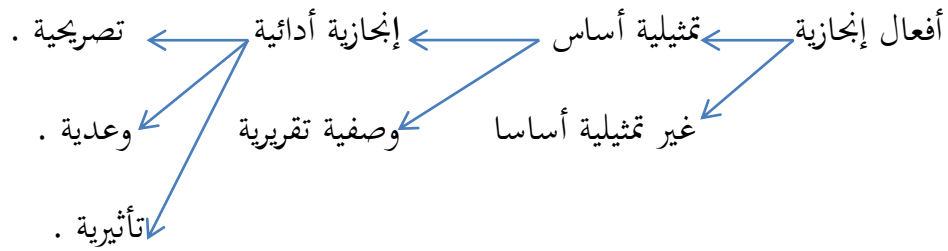

1 – ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 96،97.

ب – أفعال الكلام عند (سورل):

لقد بادر (سورل) بتوضيح فكرة أوستين السابقة، حيث قام بشرحها وتقديم شروط إنجاز كلّ فعل، كذلك قام بتبيان شروط تحوّل فعل من حال إلى حال آخر، إضافة إلى توضيح خطوات إستنتاج الفعل المقصود.

فالفعل الكلامي عنده هو: "أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلم بل هو مرتبط أيضًا بالعرف اللّغوي والإجتماعي، وبذلك قصد المتكلم وحده لايكفي بل لابد من العرف اللّغوي أيضا"[1].

كما قام سورل أيضا بإعادة تقسيم الأفعال الكلامية، وميزّها بين أربعة أقسام:

- فعل التلفّظ (الصوتي والتركيبي).
- الفعل القضوي (الإحالي والجملي).
- الفعل الإنجازي (على نحو ما فعل أوستين).
- الفعل التأثيري (على نحو ما فعل أوستين).

ـــ إضافة إلى هذا التقسيم أفاد إقتراح خمسة أصناف لها:

- الأخبار: (تبلغ خبرا، وهي تمثيل للواقع) وتسمّى أيضا التأكيدات، الأفعال الحكمية.
- الأوامر: (تحمل المخاطب على فعل معيّن).
- الإلتزامية: (أفعال التعهد)، وهي أفعال التكليف عند أوستين.
- التصريحات: وهي الأفعال التمرسية، وتعبر عن حالة، مع شروط صدقها.
- الإنجازيات: تكون حين التلفظ ذاته.

1 – عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية، (م، س)، ص: 276.

زيادة عن ذلك قد وضع إثني عشر مقياسًا لنجاح الفعل الإنجازي منها: غاية الفعل توجيهه، حالته السيكولوجية، وسماها شروط النجاح، كذلك قام بتوسيع مفهوم الفعل الإنجازي ليتجاوز إرتباطه بالمتكلم إلى العرف الإجتماعي اللّغوي، وجعل للقوة الإنجازية أدلة عليها: (تقديم تأخير، نبر، تنغيم، علامات ترقيم...).

ج _ أفعال الكلام بعد (أوستين) و(سورل):

قد نجد في هذا المجال إهتمام آخرون من اللسانيين الذين تناولوا فكرة (أفعال الكلام) وذلك بعد (أوستين وسورل) وعرجوا على الكثير من قضاياها، خاصة مفهوم الفعل الإنجازي وشروط قيامه، ومن بين أولئك:

أوزوالد ديكرو: ذكر هذا اللساني شروط الإنجازية، بقوله: "تكون جملة ما إنجازية إذا أمكن بعض من ملفوظاتها أن يكون كذلك، ويكون فعل ما إنجازيًا إذا أمكنه صياغة الفعل المحوري لجملة إنجازية".

ديترو وريكاناتي: يعتبران هذان اللسانيين من الذين إنتقدوا أوستين في بعض أقسام الأفعال إلى جانب (بنفنست) و(سورل) وغيرهما، وإقترحا أربعة أقسام فقط، هي: أفعال إنجازية، إدراكية، قوة الإنجاز، أفعال قوة الإدراك.

2- الملفوظية: تحدث إلى هذا المصطلح (شارل بالي) في كتابه: "اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية". كما تحدث أوستين عن دور الملفوظ الذي يقوم بوصف وضعيّة معيّنة، أو تعيين حدث.

وتتأسس فكرة الملفوظية على جهود (بنفنست) في شرح ثنائية سوسير، حيث قام اللسانيون بإعادة تأويل هذه الثنائية؛ مؤكدين بأنّه في الملفوظية لا يؤخذ كل شيئ من الفرد. وبيّن بنفنست أنّه يوجد فرق بين اللّغة بوصفها نظامًا من الأدلة، وبوصفها ممارسة يضطلع بها الفرد، وهذا الأخير هو أساس تحليل الخطاب، ولكن (منقونو) يميّز بين نشأتها ونشأة التداولية فيقول: "تهتمّ نظرية الملفوظية التي هي أساس عمل اللسانيين الأروبين بشكل خاص بطرق الخطابات

المؤدّاة وكيفيّات توصيلها (...) بينما التداوليّة، فقد تطوَّرت أساسا في المجال الأنجلوسكسوني حول إشكالية أفعال الكلام[1].

حيث ميّز الدارسون بين فعل الملفوظ والملفوظية بإعتبار الملفوظ هو الوحدات اللسانية الحاملة للمعلومات، أو هو الفعل المميز للصوت المنتج، أو هو ما تلفظ به المتكلم.

والملفوظية هي عملية إنتاج الملفوظ، حيث تقابل التوظيف الفعلي للّغة فتشكلها مجموع العوامل و الأفعال التي تسهل إنتاج الملفوظ، فالملفوظية ترتبط باللّغة. ومن أشهر ما عُرفت به: "هي فعل إنتاج ملفوظ لساني وتمثل في نظره (منقونو) ثلاثة خصائص:

- تكون وفق ما يريده المتكلم.
- تؤدي الخبرة الإنسانية في إستخدام اللّغة، من خلال بروز المتكلم (الآنا).
- هدفها أن الخطاب يسمح بوصف العالم وتقريرالحاجات المرجعية.

3 – **الحجاج**: هو مجال غني من مجالات التداوليّة يشترك مع العديد من العلوم الأخرى، نبع من عقل المنطق والبلاغة الفلسفية؛ فهو يقوم على صناعة الجدل والخطابة.

وهو تعريف مركب من (حجة)، ويُعرف في المعجم على أنّه معالجة المشكلات الكلامية مما يتطلب مواجهة حجاجية، ومختصر القول هو: طريقة عرض الحجج وتقديمها.

إضافة إلى ذلك عرّفه عباس حشاني لغة: "تدور معاني الجذر اللّغوي لكلمة حجاج (ح،ج،ج)، المجادلة بسبب خلاف الوجهة أو الرأي أو ما شبه، ومنه الدليل على الرأي المرغوب إثباته وهذا ما نجده واردًا في بعض المعاجم العربية، فمنها من أورد معنى الحجاج: غلبه بالحجّة، أو حاجة محاجّة، وحجاجا جادله، وإحتجّ عليه، أقام عليه الحجّة، وتحاجّوا: تجادلوا، والحجة الدليل والبرهان. وقد ورد لفظ الحجاج في عدّة آيات من القرآن الكريم منها: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداوليّة، (م، س)، الصفحات:،101، 102 103.

تُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٌ ﴿١٦﴾[1].

الحجاج إصطلاحا: هو طريقة تحليل وإستدلال، بقصد تقديم مبررات مقبولة للتأثير في الإعتقاد والسلوك[2]. وتلخص مباحث الحجاج حديثا في الأعمال الآتية:

أ/ الحجاج عند (بيرلمان) و(تتيكا):

لقد ساهموا في كشف جوانب عميقة من البلاغة بوصفها تأملا في اللّغة والفكر لاسيما من خلال كتاب (شايم برلمان)1958 بعنوان البلاغة الجديدة، وكتاب آخر ألفه مع تتيكا بعنوان: دراسة الحجاج؛ الذي درس فيه التقنيات التي تؤدي إلى التسليم بالموضوعات المعروضة.

والحجاج في نظرهما تجاوز النظر فيما هو حقيقي مثبت محدد إلى تناول حقائق متعددة.

وذكرا أيضا أنّه على ضربين:

الأول: تمثله البلاغة البرهانية؛ بإعتباره يقوم على البرهنة والإستدلال ويعتمد على العقل وهو خاص بالفيلسوف، وغايته بيان الحق.

الثاني: حجاج أوسع من السابق يعتني بدراسة التقنيات البيانية التي تسمح بإقناع المتلقي.

ـ ويعتمد مبحث الحجاج حديثا على ما ذكر من أعمالهما، وعلى أعمال أخرين نحو: (تولمين) و (ديكرو) و (أنسكومبو).

أمّا الغاية من الحجاج عند (بيرلمان) هي: "أن يجعل العقول تذعن لما يطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان، فأنجع الحجاج ما وُفّق في جعل حدّه الإذعان لقوى درجتها لدى

---

1 – سورة الشورى، الآية: 16.

2 – ينظر: عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية، (م، س)، ص: 61.

السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وفق على الأقل في جعل السامعين مهيئين لذلك العمل في اللحظة المناسبة".

أما مميزاته عنده هي خمسة ملامح: (أن يتوجّه إلى مستمع، أن يعبّر عنه بلغة طبيعية، أن تكون مسلماته إحتمالية، أن لا يفتقر تقدمه إلى ضرورة منطقية بمعنى الكلّمة، أن تكون نتائجه غير ملزمة " إحتمالية غير حتمية")[1].

وما تجدر الإشارة إليه أيضًا الحجاج عند اللّغوي الفرنسي (أزفالد ديكرو) فهو يفرق بين معنيين للفظ الحجاج: المعنى العادي: يعني طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف هذا المعنى التأثير في السامع، أمّا الحجاج بالمعنى الفني: يدل على صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية. فهو يركز على الحجاج داخل اللّغة، وينزل الحجاج عنده في صميم المدرسة البراغماتية[2].

ب – الحجاج عند (س– إ – تولمين):

_ والذي قدم بحثا بعنوان : the uses of argument عام 1958م، والذي كان هدفه دراسة الأدوات الحجاجية في الإستخدام العادي للغّة، وعرض ذلك بعدة رسومات بيانية على ثلاث مراحل:

الأول: وهو بدوره يشمل ثلاثة عناصر أساسية هي المعطى أو المصّرح به، (م)، والنتيجة (ن) والضمان – يكون ضمنيا –(ض)، ويصاغ على النحو الآتي:

م ← إذن: ن.

↓

نظرًا إلى أن

م(محمد جزائري) ← إذن: ن (هو ليس شيعيا)

↓

نظرا إلى أن: ض(أغلبية الجزائريين ليسوا شيعة)[3].

---

1 – ينظر: عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية، (م، س)، ص: 65.

2 – ينظر: (م، ن)، ص، ص: 62، 63.

3 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 108.

الثاني: يمثل حجاجا أدق من السابق بإضافة الموجّه (ج)، والإستثناء (س) الذي يحمل عناصر رفض القضية:

مثال: م (محمد جزائري) ← إذن ج (من شبه المؤكد) ن (أنه ليس شيعيا)

نظرا إلى أن: ض (أغلبية الجزائريين ليسوا شيعة) اللهم إلاّ إذا س: (تشيع أثناء دراسته في إيران)

الثالث: يمثل حجاجًا أكثر دقة، بإضافة عنصر أساس (أ) الذي يبني عليه الضمان (ض)، فيكون على النحو[1] : ومثاله:

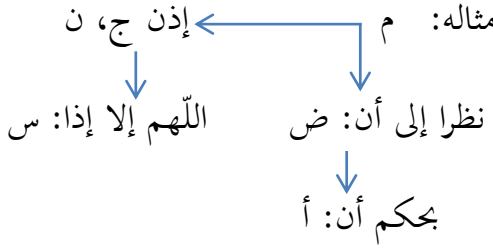

ومثاله: م(محمد جزائري) ← إذن ج،ن (من شبه المؤكد) ن (أنّه ليس شيعيا)

نظرًا إلى أن: ض(أغلبية الجزائريين ليسوا شيعة ← اللّهم إلا إذا: (تشيع أثناء الدراسة بإيران)

بحكم أن: أ (نسبة الشيعة لا تكاد تذكر في الجزائر)

ج _ الحجاج عند (ديكرو، وأنسكومبر):

تناولا مفهوم الحجاج وآلياته من خلال كتابهما Largumentation dans langue في 1983م، بإختلافه عن المفهومات السابقة، كونه حجاج لساني (لغوي) بحت وقد حصراه في اللّغة ودراستها، دون الإهتمام بما هو خارجها؛ فيكون بتقديم المتكلم قولا(ق1)

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م،س)، ص، ص: 108، 109.

يفضي إلى التسليم بقول آخر(ق2)، فهو إنجاز لعمليتين، هما: عمل صريح بالحجّة من ناحية وعمل بالإستنتاج من ناحية أخرى، سواء أكانت النتيجة مصرحًا بها أو مفهومة من(ق1).

ـ ونجد "ديكرو" يقدم تحليلا باسم (آلية المعنى)، وضّح من خلاله أنّ الجملة في اللّغة تُدرس بالمكوّن اللّغوي (اللساني) الذي يخصّها بالدلالة، ثمّ تعالج هذه الأخيرة بالمكوّن البلاغي الذي يخصّها بمعنى؛ هو معنى الملفوظ.

ـ حيث يقوم المكوّن البلاغي بدورين: الأوّل أن يعطي مخرجا أوليًا للمعنى، والثاني أن يقابل هذا المعنى الأولي بجديد السياق الملفوظي[1].

وما تجدر الإشارة إليه أيضًا الحجاج عند اللّغوي الفرنسي "أزفالد ديكرو" فهو يميز بين معنيين للفظ الحجاج: المعنى العادي، والمعنى الفنّي، فالحجاج بالمعنى العادي يعني طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف التأثير في السامع، أمّا الثاني فيدّل على صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدرجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية، وأشار إلى الحجاج داخل اللّغة و ينزل في صميم المدرسة البراغماتية.

وخلاصة القول رأينا الحجاج عند "بيرلمان وتيتكان" والحجاج عند "ديكرو وأنسكومبر" فالأول إهتمّ بالتفاعل القائم بين الخطيب والجمهور، وأن الحجاج غير الخطابة والجدل في العلاقة الموجودة بينهما، أمّا الثاني إهتمّ بالمدرسة البراغماتية التداولية وعدم إغفال الباث والمتلقي[2].

4- التفاعل والسياق:

ـ يعتبر هذا الموضوع من أهم معارف الفلسفة اللّغوية وهو مرتبط بفكرة أفعال الكلام حيث ميّز فلاسفة اللّغة بين مصطلحين: الحدث والعمل، فالأول له تصور فلسفي محض، والثاني هو تغيرات جسمية مرئية يمكن التحكم فيها، فمفهوم الفعل يرتبط بهذين المصطلحين لأننا حين

[1] – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 111.

2 – ينظر: عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية، (م، س)، ص، ص: 62، 63.

نفعل شيء ندرك أنّه يوجد تغير في الجسم حيث يعتقد فلاسفة اللّغة أن الحدث يمثل سلوك الإنسان عن غيره هو التفاعل الذي يعرف بأنّه: "سلسلة من الأحداث يكون فيها عدّة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين"، ويكون حينها الهدف من إستعمال اللّغة إنجاز الأحداث الإجتماعية وتحقيق التفاعل والتبادل بين المرسل والمرسل إليه بالأدلة اللّغوية في شروط سياقية.

_ وقد تطوّر بحث التفاعل في البداية مع اللسانيين الإجتماعيين أمثال: فيرث، هايمز،... حيث إنتقد بعضهم اللسانيات التوليدية التّحويلية لأنّها إنعكست على دراسة اللّغة بعيدًا عن اللّغة الإجتماعية، والهدف من هذا الإتجاه هو دراسة اللّغة في محيطها الإجتماعي وتحليل ما ينتجه المتكلمون في زمان ومكان محددين، وبهذا يحقق عملية التواصل وهي وحدة التحليل لديهم لا الجملة كما هو عند "تشومسكي" ثم تطورت بحوثه مع أعمال "أوستين وسورل" الذين ربطوا دراسة اللّغة بمفهوم التواصل، ومن ما تحويه بحوث التفاعل؛ دراسة القدرة التواصلية للمخاطبين معتمدة في ذلك على قدرات الفرد النحوية والتداوليّة وشروط الفعل التواصلي تتلخص في:

_ تسلسل الوحدات اللّغوية داخل القول، السياق اللّغوي والمقام التواصلي، وتُعد دراسة السياق محلّ إهتمام القضايا التداولية جميعاً بإعتبار أن تحليل الجمل يخضع للسياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، ومسائل الملفوظية والقضايا الحجاجية وغيرها[1].

فالدرس التداولي ينصب في بحثه على مدى إرتباط النّص بالسياق، ومفهوم السياق يتمثل في: "أنّه علامات شكلية تكون في المحيط اللساني الفعلي(...) ويشمل مدلول المحيط اللّساني، مستخدم اللّغة (المتكلم، السامع)".

وكذلك "هو مفهوم مركزي يمتلك طابعه التداولي، ولكنّنا لا نعرفه أين يبدأ وأين ينتهي".

وبهذا تعدّدت أنواعه وهي كالآتي:

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 112، 113، 114.

- **السياق الظرفي أو الفعلي**: يشمل هوية المتخاطبين ومحيطهم زمانيا ومكانيا.
- **السياق الإقتضائي**: يرتبط بحدس المتخطبين.
- **السياق اللّغوي (النّص المساعد)**: هو مجموع الكلمات المجاورة التي تحدّد مدلول الكلمة.
- **السياق غير اللّغوي**: هو مجموع الظروف الإجتماعية التي تحدّد مدلول الخطابات.

ومن أهم ما توصل إليه الدارسون في موضوع السياق(contexte) أنهم ميّزوا بينه وبين المقام (situation).

فعرفوا المقام بقولهم: "إنّه مجموعة من العوامل التي يتعيّن على الفرد الإحتفال بها حتى يوفق في إنجاز فعله اللّغوي ".

ومن عناصره: المشاركون في التبليغ، مكان التفاعل، القول، مقاصد المتكلمين،...إخ ويتلخص في مجموعة الشروط الإجتماعية والتاريخية والعوامل غير اللسانية التي يتحدّد بمقتضاها إنشاء عبارة أو عبارات في زمان ومكان ما، فهو يرتبط بالموضوع أو الفعل اللّغوي.

ويميّز"جورج مونان" بين السياق والمقام، بإعتبار السياق الذي هو لساني، عن المقام الذي هو الخبرة غير اللسانية في المقام، فإذا قلنا سياق المقام أو سياق الموقف الإتصالي، فإنّ مدلوله لا يختلف عن مدلول السياق لسانيا، لأنّ في ذلك دمجا لما هو لساني بما هو غير لساني، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل، حيث يسمح المقام بإزالة الإبهام عن الجملة، ويُغني المعلومات التي يعطيها لئلا تكون بحاجة إلى التعبير عنها باللّغة[1].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 116، 117.

5_ الوظائف التداولية Les fonction pragmatiques:

تعد الوظيفة التداوليّة من أهمّ ما تميّز به الدرس التداولي، حيث تجاوز فكرة الوظيفة الوحيدة للّغة (التواصل) إلى تعدّد الوظائف، وأهمها أنّ اللّغة ذات وظيفة تأثيرية في السلوك الإنساني وهذه الوظائف نشأت مبكرًا قبل الدرس التداولي مع (رومان ياكبسون) من خلال مخططه المعروف للتواصل وتنوعت مع دارسين آخرين، أمثال (بوهلر وهاليداي).

والوظيفة لسانيا حسب معجم (ديبوا) هي: "الدور الذي تؤديه الوحدة اللسانية في البنية التركيبة للملفوظ، ويعدّ كلّ عنصر من الجملة مشاركا في معناها العام".

وفي معجم (جورج مونان) " تقوم الوظيفة في تحليل لساني على وصف بنية لغة ما، والتي تُعرّف بأنّها وسيلة تواصل. وفي هذا الحال كلّ الوحدات اللسانية والعلاقات المتبادلة بينها، تحلّل وتوصف اعتدادا بدورها في مؤسسة التواصل.

ومن خلال هذين التعريفين يبدو أنّ تحديد الوظائف اللّغوية تقوم أساسا على فكرة التواصل، ببيان قيمة العنصر أو دوره في الجملة، بإعتباره واحدًا من مكونات عناصر الإبلاغ العام وأحسن مَن تناول قضايا الوظائف التداولية هو (أحمد المتوكل) بما قدمه من تأليفات في الموضوع يرجع في أغلبها إلى ما عرضه (سيمون ديك) في نظرية النحو الوظيفي. وقد ذكر أنّ التواصل بوجه عام، يقتضي ثلاث بُنى متضافرة، هي: البنية التداوليّة التي تحكمها طبيعة التواصل وشروط الأداء، ثم البنية المكوّنية وتحدّدها العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية للبنية. وتليها أخيرًا البنية الدلالية التي يحدّدها مستوى تشكيل معنى الملفوظ سياقا ومقاما[1].

1– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 117، 118، 119.

تختص البنية التداوليّة ببيان علاقة التخابر بين المتخاطبيْن في مقام ما، ويرتبط إسنادها بكمّ من المعلومات ونوعيتها التي يعتقد المتكلم توفرها عند المخاطب[1]،ومهمّة الوظائف التداوليّة أن تحدد وضعيّة مكوّنات الجملة. وبذلك فمجموع الوظائف التداولية حسب (سيمون ديك) أربع، ويضيف المتوكل وظيفة خامسة، هي وظيفة المنادى. وفيما يأتي تعريف هذه الوظائف:

أ/ الوظيفتان الداخليتان:

1 – الوظيفة المحور: تستند إلى المكوّن الدال على ما يشكل المحّدث عنه داخل الجملة. والمحور هو الذات التي تشكل محطّ خطاب ما، نحو: متى رجع زيد؟ – رجع زيد البارحة: يشكل(زيد).

محور الجملتين، وهو محطّ الحديث فيها، ويؤدي وظيفة المحور بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة (في الأول محور الإستخبار، وفي الثانية محور الإخبار).

هذا وقد نجد "أحمد المتوكل" يعرج على وظيفة المحور، في كتابه الوظائف التداوليّة في اللّغة العربية، ذاكرًا فيه أنواع المحور، وهذا ما لا نجده عند خليفة بوجادي، ويمكن تلخيصها في ما يأتي:

أ/ المحور الجديد: هو المحور الذي يدرج لأوّل مرة في الخطاب، وينتقل من وضع المحور الجديد إلى وضع المحور المعطى.

ب/ المحور المعطى: هو المحور الذي يُعاد إدراجه في الخطاب، فيستمر إلى نهاية الخطاب.

ج/ المحور الفرعي: هو المحور الذي يُعاد ذكره من خلال الإحالة الجزئية عليه أو على أحد متعلقاته أو توابعه.

د/ المحور المعاد: وهو المحور الذي يُعاد ذكره مباشرة، أي بنفسه بواسطة الإحالة التامة عليه[2].

1– ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية– بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، ط: 1، 2001م، ص، ص: 109، 110.

2 – ينظر: (م، ن)، ص: 113.

2 – الوظيفة البؤرة: تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزًا في الجملة. ولا تستند إلى الحمل، نحو: أغدًا ألقاك؟ (أم بعد غدٍ). وتنقسم هذه البؤرة إلى قسمين:

ـ بؤرة الجديد: ترتبط بالمكوّن الحامل للمعلومة المجهولة لدى المخاطب لا المعروفة. ولا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بينه وبين المتكلم[1]. ومن جهة أخرى نجد أحمد المتوكل يقوم بتقسيمها إلى قسمين:

***بؤرة تتميم:** تسند إلى المكوّن الذي يدّل على المعلومة المراد بها إغناء معلومات المخاطب.

***بؤرة طلب:** تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يتوخاها المتكلم والمخاطب. ويمكن التمثيل لهذين النوعين من البؤر بالمحاور الآتية:

ـ **ماذا** شربت بعد الأكل؟.

بؤ تميم.

ـ شربت **كأس شاي.**

بؤ طلب[2].

ـ بؤرة المقابلة: ترتبط بالمكوّن الحامل للمعلومة التي هي محلّ شكّ أو إنكار من المخاطب[3]. وعرفها "أحمد المتوكل" على أنّها: هي البؤرة التي تستند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها[4].

1 – خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 121.

2– ينظر: أحمد المتوكل: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المملكة المغربية، دار الهلال العربية ، المغرب، ط:1، 1993م، ص، ص: 51، 52.

3 – خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 121.

4 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1985م، ص: 29.

ب – الوظائف الخارجية:

1 – الوظيفة المبتدأ: المبتدأ هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا، نحو: (زيد أبوه مريض)، ومن خصائصه أنّه يكون معرفة لدى كلّ من المخاطب والمتكلم، وأن تكون إحاليّته مرتبطة بالمقام[1].

زيادة عن ذلك نجد "أحمد المتوكل" يعرفه بأنه هو: "ما يحدّد مجال الخطاب بالنسبة لما يأتي بعده".

ويعرفه "سيمون ديك" بقوله هو: "ما يحدّده مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا" ومعنى ذلك أنّ المبتدأ هو موضوع الحديث، أو الموضوع الذي يرتكز الحديث عليه، والبنية الحملية التالية تمثل شرحا لهذا الأمر:

_ **أحمد،** أبوه طبيب.

_ **الأطفال،** رجعوا من الرحلة مسرورين.

فيقول المتوكل: إنّ وظيفة المبتدأ وظيفة تداولية؛ لأنّها مرتبطة بالسياق الداخلي والخارجي[2].

2 _ الوظيفة الذيل: تُسند إلى المكوّن الدال على الذيل، وهو الحامل للمعلومة التي توضح معلومة داخل الجمل أو تعدّلها أو تصححها، ومن خصائصه أيضا الإحاليّة، وهي مفهوم تداولي مرتبط بالمقام وبالوضع التخابري القائم بين المتكلم والسامع بشكل خاص[3].

هذا ونجد "أحمد المتوكل" بدوره يقسّم الذيل إلى ثلاثة أنواع مدعمًا ذلك بالشرح والتمثيل التي كانت شارحة وموضحة لمفهوم الذيل، عكس الباحث خليفة بوجادي الذي لم يتطرق إليها وهي:

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 121،122.

2 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، (م، س)، ص: 115.

3 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 122.

*** ذيل التوضيح:** في خطاب يعطي المتكلّم فيه المعلومة (س)، ثم يلاحظ أنّها ليست واضحة، فيضيف المعلومة (سَ) لإزالة الإبهام، مثلاً لو قلنا:

ـ رجع أخوه من الحجّ ونسكت. فيندهش المستمع، فنضيف: رجع أخوه من الحجّ، أحمد، فالمعلومة (أحمد) توضح المعنى وتزيل الإبهام والغموض.

***ذيل التعديل:** فيُستخدم في خطاب يُعطي فيه المتكلّم المعلومة (س) ثم يلاحظ أنّها بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة (سَ) مثلا نقول:

ـ سائني أحمد، ثم نضيف: (هجره)، فتصبح الجملة سائني أحمد، هجره. فالجملة الثانية توضح الجملة الأولى وتكمل معناها.

*** ذيل التصحيح:** يُستخدم في خطاب يُعطي المتكلّم فيه، المعلومة (س) ثم ينتبه إلى أنّها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة (سَ) قصد تصحيحها أي إحلال معلومة أخرى محلّها مثلا: يقول متكلم ما:

ـ رأيت اليوم عمرا بل أحمد.توضّح الجملة الأولى أنني رأيت اليوم عمرا، ثم قابلت لها أحمد، فالمعلومة (أحمد) صححت المعلومة الأولى.

فالذيل وظيفة تداولية خارجية كما صنّفها "أحمد المتوكل" كونه يقع خارج البنية الحملية للجملة[1].

3 ـ الوظيفة المنادى: تُسند إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن. وينبغي التمييز بين النداء كونه فعلا لغويا[2].

1 – ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، (م، س)، ص، ص: 147، 148.

2 – خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص:122.

وفي هذا الصدد يشير " أحمد المتوكل" إلى ضرورة التمييز بين النداء كونه فعلاً لغويًا، شأنّه الأفعال اللّغوية الأخرى كالإخبار والإستفهام والأمر والوعد والمنادى، كونه علاقة ووظيفة فهما متلازمان حيث النداء (الفعل الكلامي) يوجد المنادى (الوظيفة) ففي جملة مثل: يا أحمد أخوك مقبل. يميّز الباحث فيها بين النداء بوصفه فعلاً لغويًا يحدّد جهة الجملة، وبين المنادى بوصفه وظيفة مسندة إلى المكوّن (أحمد)، ويحكم على هذه الوظيفة بأنّها ليست وظيفة دلالية كالمنفذ والمتقبّل والأداء...، ولا وظيفة تركيبية كالفاعل والمفعول[1].

5 _ علاقة التداولية بتخصصات أخرى:

1 – علاقتها باللسانيات واللسانيات البنيوية:

_ يبين الباحث بوجادي في هذا العنصر من البحث أن الدارسين يشتركون في القول أنّ التداوليّة تهتّم بالكلام الذي هو غير اللّسان، فحسب قول سوسير: "اللّغة تختلف عن الكلام في أنّها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة".

معنى ذلك أن اللّسانيات البنيوية تهتمّ أساساً بدراسة نظام اللّغة، دون العناية بنوايا المتكلم وسياق التلفظ.

_ إضافة إلى تلك القضايا التي تطور الدرس التداولي في كنفها، ممّا دفع بعض الباحثين إلى عدّ التداولية لسانيات كلام، مقابل لسانيات اللّغة. مع أنّ مفهوم "لسانيات الكلام" قد يحصل حدود التداوليّة، فضلاً عن أنَّ الكلام ليس معزولاً عن اللّغة إلا إفتراضًا؛ فالكلام هو المستوى الذي تتحقق فيه اللّغة.

أمّا فيما يخص التداوليّة، فعُرفت في "دراسة إستعمال اللّغة مقابل دراسة نظام اللّغة" وإستعمال اللّغة له تأثيراته على التّواصل وعلى النظام اللّغوي نفسه، حيث تعتبر هذه التأثيرات هي أولى إهتمامات التداوليّة.

1 – أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، (م، س)، ص، ص: 160، 161.

ولقد صرح"فرانسوا لاترافارس" في كتابه: (البراغماتية- تاريخ ونقد) بصعوبة التفريق بين اللّسانيات والتداولية، وذلك راجع إلى أنّ اللسانيات علم يشتمل على قدر هائل من النظريات والمذاهب المرتبطة، بما فيها التداولية؛ معنى ذلك أنّ التداولية جزء من اللسانيات إن صحّ القول. لكن سرعان ما يعترف بأنّ التداولية تتموقع خارج النّظرية اللسانية نظرًا لِما قدمه (تشومسكي) في مفهوم (الكفاءة) و(الأداء)؛ حيث تمثّل الكفاءة الموضوع الأول للسانيات بدراسة (متكلم أو سامع) كامل، خيالي، تصوّري، ينتهيان إلى مجموعة لسانية مشتركة كليًا، تُعرف لغتها كامل، أمّا الأداء فهو الإستخدام الفعلي للّغة في حالات واقعية ملموسة، ويمكن تأكيد مقولاته باعتبارات غير واضحة في الظاهر من القول[1].

أخيرًا نصل إلى إيضاح العلاقة بين ما هو (لساني) وما هو تداولي (براغماتي)، التي يعرضها معجم (جاك موشلر) و(آن ريبول)؛ إذ نجدهما يبديان الحيرة السابقة نفسها؛" **ماذا يعني براغماتي؟ وماذا يعني لساني، نفساني؟** "ففي نظرهما أنّ مجموع النّظريات اللسانية من البنيوية إلى التوليدية، أكدّت تقريبًا أهمية اللسانيات التي هي دراسة نظام اللّغة (صوتيًا، صرفيًا، نحويًا ودلاليًا) ومردّ أيضا تلك الحيرة أنّ اللسانيين أنفسهم لم يضعوا مجال التّداولية مقارنة بالفروع الأخرى للسانيات، التي حددوها بشكل نهائي (الصوتيات تدرس النّظام الصوتي في اللّغة والقواعد، علم الصرف يهتمّ بأبنية الكلم، وعلم التركيب يدرس قواعد النّحو ومجموع شروط جمل اللّغة، وعلم الدلالة يهتمّ ببنية المعاني وقواعد دلالة الجملة بناء على دلالة الألفاظ)، وبهذا يمكن تلخيص مهمّة اللسانيات المتمثلة في دراسة طرق التنظيم بين مجموع الأصوات ومجموع المعاني،أو بأبلغ تعبير بين الشك وبين المعنى.

ولكن البعد التداولي في دراسة اللّغة يتجاوز منوال (الشك، المعنى) إلى مجالات أخرى لا يحكمها هذا المنوال مثل الملفوظية والحجاج، ومظاهر الإستدلال في اللّغة، والتضمين...، حيث

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 123، 124، 125.

تحكم هذه الموضوعات حالاتٌ خاصة، ومقتضيات تجعلها متجاوزة لوصف علاقة شكلها بمعناها[1].

بالإضافة إلى ما قدمه الباحث "خليفة بوجادي" نجد بعض اللسانيين الذين تحدثوا عن علاقة التداوليّة باللسانيات البنيوية أمثال: "فردينان دو سوسير، وأحمد مومن"، حيث نجد الأول يدرس الإختلاف والتمييز بين (اللسان والكلام واللّغة) ويثبتون من خلال دراستهم لا يمكن الفصل بين ما هو لساني وما هو بنيوي. وهذا ماسيتم ذكره.

لقد فرّق دي سوسير بين ثلاثة مصطلحات لسانية هي: اللسان، اللّغة، والكلام، وحصر موضوع الدّراسة في اللّغة دون الكلام، ومعظم الدارسين عند حديثهم عن العلاقة بين التداوليّة واللسانيات يشتركون في قولهم: "إنّ التداوليّة تهتمّ بالكلام الذي هو غير اللّسان المبعَد عن مجال الدراسة"، وقد صرح دي سوسير في قوله: "اللّغة تختلف عن الكلام في أنّها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة"[2].

واللسانيات البنيوية تهتمّ أساسًا بدراسة نظام اللّغة دون الإعتداد بنية المتكلم ولا سياق الكلام، ويرى كذلك أنَّ اللّغة ظاهرة إجتماعية فهي: "مجموع كلي متكامل كامن ليس في عقل واحدٍ، بل في عقول جميع الأفراد الناطقين بلسان معيّن"[3].

وفي الأخير نستنتج أنّه لا يمكن الفصل بين ما هو تداولي وما هو بنيوي فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامل وليس إنفصال فكل منهما مكمل للآخر فإذا أردنا تحليل جملة ما تداوليًا يلزم أن نستحضر قبل ذلك بنيتها اللّغوية.

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية،)(م، س)، ص، ص: 125، 126.

2 – فردينان دو سوسير: علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك، دار الكتب للطباعة للنشر، ، بيت الموصل، بغداد، (د ط)، 1988م، ص: 33.

3 – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، (م، س)، ص: 123.

2_ علاقتها بالنحو الوظيفي: يعدّ النحو الوظيفي من أبرز روافد الدرس التداولي إلى جانب الفلسفة والنظريات اللسانية الحديثة، حيث نجد بعض الدارسين يجعلون (الوظيفة) في عموم معناها، تقابل التداولية. من مبدأ أنّ خصائص بنيات اللّغات الطبيعية تتحدّد من ظروف إستعمالها، كما أنَّ النحو الوظيفي يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام، وإذا عدّ تداول اللّغة مظهرًا من مظاهرها إلى جانب المعجم والتراكيب، فإنّه يمكن القول أنّ النحو الوظيفي، ويحدّد أهدافه في تحقيق كفاية نفسية، كفاية تداولية وكفاية نمطية، يقّدم دعائم هامّة للتفسير التداولي للخطاب.

وقد نجد في هذا المجال ذهاب (سيمون ديك) إلى أبعد من ذلك؛ حين يقترح أن يُدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية وُسعى، أو نظرية لغوية شاملة، تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة[1].

جعل أحمد المتوكل التداوليّة امتدادا للوظيفة، فقد إهتمّ بتحديد طبيعة الوظائف التداوليّة في اللّغة العربية وساهم بدوره في تفعيل أبحاث النحو الوظيفي[2].

ومن هنا نستنتج أنّ هذا النحو أسسه (سيمون ديك) وطوّره عربيًا (أحمد المتوكل) بالشرح والتفسير.

3 _ علاقتها بعلم الدلالة:

يعدّ علم الدلالة فرعًا من فروع علم اللسان الحديث، وبذلك فعلاقته لا تخرج عن علاقة التداولية باللسانيات المذكورة سابقًا، ويرجع إفرادها بهذا الحديث المستقل، إلى سببين:

الأول: إشتراك كل من التداوليّة وعلم الدلالة في البحث في دراسة المعنى في اللّغة، والجدير بالذكر بيان حدود الإهتمام بالمعنى في علم الدلالة، وبيان حدود الإهتمام به في التداولية، إلا أن هذه

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 126، 127.

2 – أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، (م، س)، ص: 08.

العلاقة يشوبها كثير من الغموض؛ لذلك، ف:"إنّ التمييز بين السيمانتيكية والبراغماتية ينطوي على ظلال رمادية في التطبيق العملي حيال تحليل المعنى الذي تؤديه اللّغات". وبهذا يمكن القول حتى وإن إشتركا في الموضوع (دراسة المعنى)، فقد يختلفان في العناية ببعض مستوياته[1].

الثاني: تأكيد بعض الدارسين أمثال (لاترافارس) بأنَّ التداولية إمتداد للدرس الدلالي، لكن لم تتضح العلاقة بينهما إلا بعد إنتشار محاضرات (أوستين)، التي كان أوّل ثمارها هذا التمييز بين مجاليهما.

وسيميز هذا المبحث بينهما إنطلاقا من فكرة (الكفاءة) و(الأداء)؛ حيث نجد علماء اللّغة يصنفون علم الدلالة ضمن القدرة (معرفة اللّغة). أمّا التداولية فصنفوها ضمن الشق الثاني المتضمن (للأداء) أي الإنجاز وإستخدام اللّغة، فهي تقوم على التبعية لعلم الدلالة الذي يعرف شروط المعنى وحقيقتها؛ ثم تهتمّ التداولية بعد ذلك بدراسة هذه الشروط حين تربط المعنى بالإستخدام، وتحدّد ما يسمح بنجاح الملفوظ أو إخفاقه، وهذه أول نقطة تنفصل فيها التداولية عن علم الدلالة، لأنَّ إستخدام المعنى مختلف عن المعنى، مثل: (في هذه الأرض حيّات سامّة) فالمعنى حقيقي (هذه الأرض بها حيّات حقيقية سامّة). أمّا إستخدامه مختلف، قد يتجاوز مفهوم (حيّات سامة) الحقيقة إلى المجاز، وقد يتجاوز إستخدام هذا المعنى أيضا من الإبلاغ (المعنى الحقيقي) إلى التحذير مثلا.

وهذا الإنفصال لا يعني الإستقلال التّام القائم على الإستغناء؛ لأنَّ المقولات التداولية تُبنى على المقولات الدلالية، كما أنّه لا يمكن حصر علم الدلالة في دراسة المعنى بعيد عن المقام و"الأصح بأنَّ السيمانتيكية تعالج معنى الجملة في إطار أدنى من الإشارة إلى المقام، بينما البراجماتية اللّغوية تتولّى المعنى ضمن إطار المقام المحدّد المعالم والمقاصد".

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 127، 128.

وهذا الطرح يمكن أن يبدو حيّز للتداخل بينهما، وأنَّ أحدهما مكمل للآخر؛ حيث تُعنى الدلالة بتفسير الملفوظات وفق شروطها وقيودها النظامية، وتُعنى التداولية بما وراء ذلك، فتربط مقاصد المتكلم أو الكاتب، بالبحث عن المقام المناسب، والتي تضمن نجاح العبارة (في هذه الأرض حيّات سامة) في إبلاغ التحذير مثلا، أو الشروط التي تسمح بنجاحها، دون أن تهتمّ بصدقها أو كذبها، بل بنجاحها أو إخفاقها، وتتجاوز الربط بين معاني الكلمات فيما بينها إلى الربط بين النص كاملاً وسياق أدائه؛ وتكون حينها بين نوعين من المعاني؛ معنى يُستقى من الجمل فيما بينها (مجال الدلالة)، ومعنى يستقى من الوحدة الكلامية كاملة (مجال التداولية)[1].

وفي هذا المثال تلخيص لهذا التمييز بينهما، مثال (جيل سوفي) و(ريمدونك) نصُّه أن نتصوّر دخول (أمين) إلى غرفة، تكون نافذتاها مفتوحتين، فيقول: (فاطمة): الجوّ ليس ساخنا هنا، ولإجابة (أمين)، ينبغي على فاطمة تأويل الملفوظ المذكور لتتمكن من فهمه وتلبية طلبه (أمين)، مما يفرض عليها إنشاء إجابة تبعا لمقارنة دلالية أو مقاربة تداولية:

أ – الخطوة الدلالية: كيف يمكن أن تُفهم الجملة المذكورة؟

تحكم عليها أولاً صحيحة أم خاطئة، وترى على الأقل بأن درجة الحرارة غير مرتفعة إلى درجة الإحساس بها. إذا كانت هذه الفرضية صحيحة وشروطها متوفرة، تكون العبارة قد أدت الحقيقة، وحينها تجيب: نعم، أنتِ محقّ. وهنا يستقر التحليل الدلالي؛ حيث توصف الحقيقة وشروط تحقق الملفوظ بجانب السياق، ممّا ينبني عليه أن الدلالة عموما تدرس مظاهر مشروطة حقيقة للملفوظ.

ب _ الخطوة التداولية: في هذه الخطوة قد تُفهم الجملة المذكورة فهما آخر، وتنبني عليه إجابة أخرى، لا علاقة لها ظاهريا بما عرضه (أمين)، وهي: أن تغلق واحدة – على الأقل– من

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 128، 129، 130.

النافذتين، بعد فك رموز رسالة (أمين)، وتقارن معناها بالسياق؛ تقول: أمين لا يشعر بالحرارة، أصابه تيار هوائي حين دخل الغرفة، وتفترض أنّه يطلب منها – على الأقل- إغلاق نافذة.

وبهذا تكون أمام دلالة أخرى مختلفة عن معنى العبارة المشتركة، ويكون (أمين) قد أنجز فعل طلب، ويمثل نجاحًا، لأن فاطمة فهمته.

وهنا يستقر التحليل التداولي؛ في فك رموز رسالة المتكلم، من المحتوى المراد، حتى لو كانت الرموز مشتركة، لأنّها قد تحتوي على اللامقول والضمني، وإعتمادا على ما يزودها به السياق من فرضيات حول قصد المتكلم، فالتداولية – عمومًا- تدرس مظاهر غير مشروطة حقيقة للملفوظ[1].

فيعرفها "محمود أحمد نحلة" أنها ذلك العلم الذي يهتّم ب "دراسة اللّغة في الإستعمال أوفي التواصل، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللّغة بين المتكلّم والسامع في سياق محدّد (مادي أو إجتماعي ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"[2].

التداوليّة وعلم الدلالة يتضمنان الكثير من الخصائص المشتركة التي تبيّن بشكل عملي مدى إرتباط هذين العلمين، فالدلالة تبحث في المعنى في السياق القريب، بينما التداولية تبحث في السياق العميق الذي يرد فيه الكلام.

وخلاصة القول رغم وجود الإختلاف فلا نستطيع الفصل بين ما هو دلالي عمّا هو تداولي فصلاً صارمًا.

4 – علاقتها باللسانيات النفسية:

يمكن توضيح هذا العنصر من خلال إجابة (فاطمة) السابقة في الخطوة التداولية التي تعتمد كثيرًا على جانب شخصيتها كونها سامعا، وترجع إلى سرعة البديهة، وحدّة الإنتباه، وقوة الذاكرة الشخصية، والذكاء، وهي كلّها عناصر تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 130، 131.

2 – ينظر: محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د، ط)،2002 م، ص: 14.

ولهذا تأثير كبير في أداء الأفراد. وبذلك فإنَّ التداولية تعتمد في درسها عل مقولات اللسانيات النفسية في هذا المجال[1].

5 – علاقتها باللسانيات الإجتماعية:

هناك نقاط تشترك فيها اللسانيات مع التداوليّة كظروف نشأتها والبدائل التي عرضتها في التداولية؛ حيث نشأت اللسانيات كردّ فعل على اللسانيات البنيوية التي قامت بإبعاد المكوّن الإجتماعي في اللّغة، وإقترحت في ذلك أن تُدرس إستنادًا إلى مباحث أفعال الكلام.

ومن خلال هذا الإشتراك، يبدو أنّ للتداولية تداخلا كبيرًا مع اللسانيات الإجتماعية؛ أي الباحث يؤكد وجود علاقة ترابط وتكامل بينهما. وذلك ببيان أثر العلاقات الإجتماعية بين المشاركين في الحديث، على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم، وأثر السياق غير اللّغوي في إختيار التنوعات اللّغوية البارزة في حديثهم[2].

6 – علاقتها باللسانيات التعليمية:

لقد تطورت التعليمية أو ما يعرف بصناعة التعليم إذ شهدت ثراءًا واسعًا في العصر الحديث، إستنادًا إلى مقولات اللسانيات الإجتماعية السابقة، وإلى بحوث التداولية أساسًا، حيث ثبت بأنّ التعليم لا يقوم على تعليم البُنى اللّغوية دون الممارسة الميدانية التي تسمح للمتعلم بالتّعرف على قيم الأقوال وكميّات الكلام.

ومن هذا الطرح قد تجاوز التعليم مهمّة التلقين لتحصيل كفاءة، وصولا إلى مهمّة تحصيل الأداء بتوفير حاجات المتعلم والإقتصاد على تعليمه ما يحتاج إليه، والإستغناء على ما يثقل ذهنه من أساليب وشواهد، كما نجد في هذا المجال مساهمة البحوث التداولية في مراجعة مناهج التعليم ونماذج الإختبارات والتمارين وفق الظروف السابقة، إضافة إلى ذلك فقد أُنتقدت طرق تدريس

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 132.

2 – ينظر: (م، ن)، ص، ص: 132، 133.

اللّغات الأجنبية التي تتعامل مع لغات مثالية وأفراد مثاليين، في مواقف مثالية، بعيدا عن أي سياق إجتماعي. ممّا دفع بالدارسين يعتقدون أن ظاهر اللّغة هو الهدف من تدريسها، فإهتموا بالشكل ولم يُعلِّموا اللّغة التي هي في جوهرها ملكة إستخدام إجتماعي. ودعت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز (القواعد اللّغوية) إلى تدريس أنماط التأطير (ما يتعارف عليه المجتمع في الحديث، طقوس التحاور، العبارات الإصطلاحية...).

7 – علاقتها باللسانيات النّصية وتحليل الخطاب:

قد رادف مصطلح الخطاب مصطلح النّص، إذ لا يكاد يختلفان في بعض الإستعمالات وإن كان في الخطاب إيحاء بأنّ النّص يتجاوز كونه مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغويّة، إلى الظروف المقامية. وهو أكثر دلالة على الإستعمال والإستخدام من النّص، وتتجاذبه الدراسات اللسانية، إلى جانب السيميائية والأدبية. وبما أنّه يقوم على دراسة الإستعمال الفعلي للّغة، من خلال متكلمين فعليين، في مقامات فعلية فهو حقل للسانيات النّصية.

ومجال اللسانيات النّصية يتجاوز دراسة الخطاب كونه نصًا، إلى عدّه نشاطا فاعليا أساسا يعتمد المعارف المقامية والسياقية؛ وذلك من المجالات الثرية للدرس التداولي[1].

علاوة من ذلك نجد "أحمد المتوكل" في كتابه قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية – بنية الخطاب من الجملة إلى النّص – يتحدث عن علاقتها باللسانيات النّصية وتحليل الخطاب الذي تطرق إلى مفهوم الخطاب والنص وفرّق بينهما وجاء شارحًا ومفسرًا لهذا العنصر ومخالفًا للباحث خليفة بوجادي الذي لم يتعمق في شرح هذا العنصر، إذ يختلف كثير من الدارسيين في تعريف الخطاب ومنهم لا يفرق بينه وبين النص، فيرى "أحمد المتوكل" أن الخطاب هو "كل انتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنية الداخلية وظروف المقامية (بالمعنى الواسع)[2].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 134.

2 – أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية ،(م، س)، ص: 16

أمّا النّص فهو: "ما يطلق على كلّ متتالية من الجمل ترتبط فيما بينها بعلاقة أو على وجه التحديد تكون بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات كأن يرتبط عنصر من جملة بعنصر وارد في جملة سابقة أو لاحقة لها، أو بين عنصر ومتتالية كاملة سابقة أو لاحقة"[1].

مما سبق يتبين لنا أن الخطاب هو مجمل الإستعمالات اللّغوية المشروطة بالأسبقية التي وردت فيها، التي تهدف إلى تحقيق التّواصل بين شخصين أو أكثر وبهذا "لا يكاد يختلف الخطاب عن النص وإن تجاوزه أكثر للدلالة على الإستعمال والإستخدام الفعلي للّغة، بكونه ليس مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغوية، فهو يهتم بالظروف المقامية[2].

إذن اللسانيات النصية توسعت بتجاوزها دراسة الخطاب بعده نصًا وربطه بالظروف المقامية والسّياقية التي ورد فيها.

ومجمل القول: إنَّ التداولية شبكة معرفية معقدة؛ لأنّها إستطاعت أن تقبل عددًا كبيرًا من النظريات والأفكار ذات مستويات مختلفة ومتفاوتة، وتداخلت وإمتزجت بمختلف العلوم وهذا ما تبين لنا من خلال المخطط الآتي:

1 – محمد خطابي: لسانيات النص – مدخل إلى إنسجام النص _ المركز العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 2، 2006م، ص: 13.

2 – أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية، (م، س)، ص: 70.

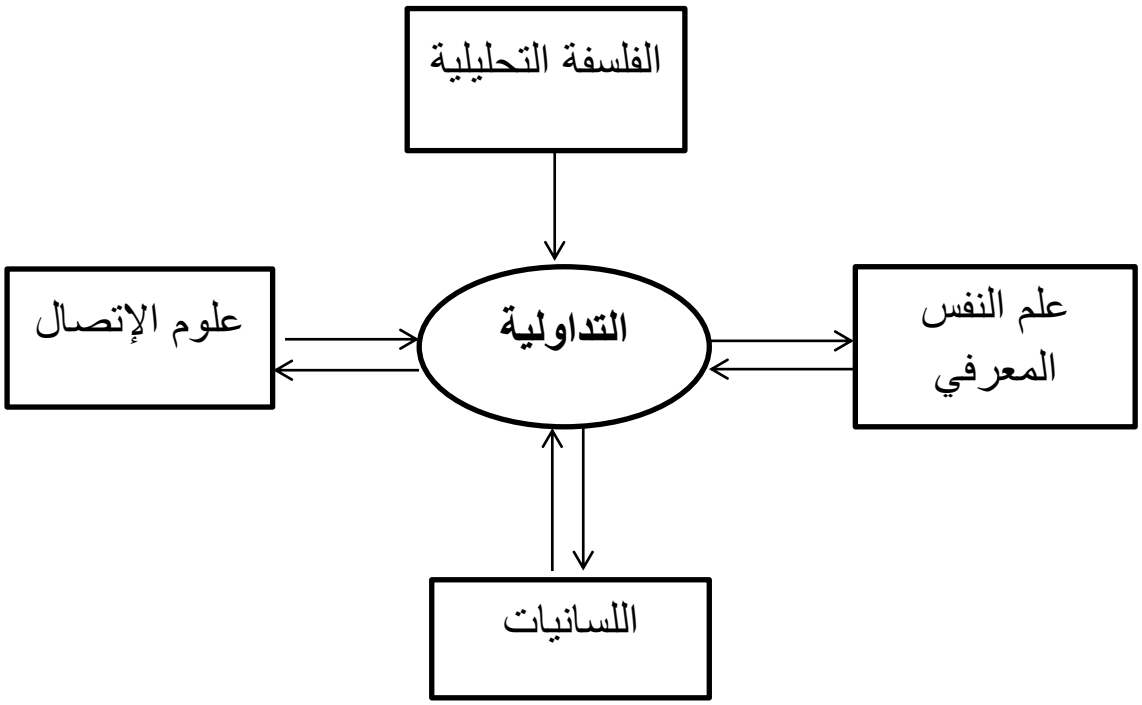

علاقة التداولية بالعلوم الأخرى[1].

6 – أهمية التداولية:

لعلّ أهم ما تقدمه التداولية هو الإهتمام بالخطاب ومناحي النّصية فيه، نحو: المحادثة، المحاججة، التضمين، كونها مشروع شاسع في اللسانيات النّصية، ولدراسة التواصل بشكل عامّ؛ بدءًا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصدُ محدّد، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع، وعناصر السياق، وتظهر أهميتها من إنّها "تهتمّ بالأسئلة الهامّة، والإشكالية الجوهرية في النص الأدبي المعاصر، لأنّها تحاول الإحاطة بعديد من الأسئلة، من قبيل: من يتكلم وإلى من يتكلم؟، ماذا نقول بالضبط حينما نتكلم؟، ما هو مصدر التشويش والإيضاح، كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟...".

1 – ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب ،(م، س)، ص: 26.

وهي بهذا الطرح، في إمكانها الإجابة عن كثير من الأسئلة التي لم تجب عنها مجموع النظريات اللسانية السابقة، بما عرضته من مفهوم أوسع للتواصل والتفاعل، وشروط الأداء.

ولكنّها مع ذلك، لا ينبغي مقابلتها بمجال محدّد، لأنّ نشأتها غير المستقرة، جعلت منها تداوليات عديدة؛ نحو: تداولية حقيقية لدى المناطقة، تداولية مقاربة لدى اللسانيين، وتداولية الإقناع لدى البلاغيين...وغيرها.

وإنّ هذه الصفة تتيح لها رهانات عديدة، وتجعل تطوّرها إنطلاقا لا يُحدّ، وتنوعها غير محصور، وامتدادها غير محدود[1].

الفصل الثالث: من قضايا اللّسانيات التداولية في الدرس العربي القديم _ محاولة تأصيلية_

والذي يحوي ثلاثة عناصر، وتحت كل عنصر يندرج عناوين فرعية، فالعنصر الأول عُنون ب: "**في مصادر التفكير اللغوي التداولي عند العرب ومبادئه**" والذي تحدث عن موضوع اللّسانيات الذي يُعدُّ بيان للإمتدادات المعرفية للمدونة العربية، والواقع أن مجال البحث للدرس الغربي الحديث لا يلغي أي حاجة من الحاجات القائمة إلى التراث العربي والإنساني

على إختلاف مشاربه، بل لتحديد رؤاه، وضبط أصول المعرفية الإنسانية لتكون مسايرة للفكر الحديث.

وتناول في هذا الفصل عرضاً للقضايا (التداوليّة اللسانية) بشكل خاص، لحصر مجالها دون الإهتمام بجميع ما يرتبط بالدرس التداولي، بإعتباره مفترق طرق الأبحاث اللسانية والفلسفية ويتعلق هذا العرش بكل مايرتبط بالتواصل اللغّوي من الإهتمام بالسامع وإعتبار المخاطب، وبيان دور المتكلم في صياغات الخطاب والإلمام بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 135.

ـ إضافة إلى دراسة العلماء كل ما يرتبط بالمخاطب وكيفية أدائها وتلقيه، ومن أهم مصادر التفكير التداولي اللغّوي عند العرب، علم البلاغة، علم النحو والنقد والخطابة، بالإضافة إلى ما قدمه العلماء والأصول، الذين يربطون بين الخصائص الصورية والخصائص التداولية.

ولقد عدَّ (أحمد المتوكل) الإنتاج اللغّوي يؤول في مجموعه إلى المبادىء الوظيفية من نحو وبلاغة و تفسير.

يُميِّز في الدراسات القديمة بين قسمين من البحوث؛ قسم يعتمد على الإهتمام بالخصائص التداولية تأويلياً، و الثاني يعتمد على الإهتمام به توليدياً ومن أهم القضايا التي إهتم بها علماء الأصول، دراسة العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه وميّزوا بين عبارات عامة وخاصة وبين عبارات مطلقة ومقيدة، ونلتمس نقاط التلاقي بين علماء العرب القدامى وبين المحدثون وفلاسفة اللّغة نحو: دراسة ظواهر الإحالة، أو تحليل العبارات اللّغوية حسب نوع إحالتها.

ـ الإهتمام بدراسة أفعال الكلام، دراسة مجالات الترابط بين البنية و الوظيفة[1].

ومن أهم المبادىء التي يذكرها (أحمد المتوكل) في الفكر اللّغوي العربي القديم ما يأتي:

ـ اللّغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض وأن للّغة قيمة نفعية وتعبيرية.

ـ ربط البلاغيون والأصوليون بين البنية والوظيفة في دراسة اللّغة.

ـ القدرة اللّغوية تحكمها ثلاث معارف (معرفة لسانية، معرفة لغوية، معرفة خطابية).

ـ يقرّ علماء الأصول والبلاغيون على أن موضوع الدراسات اللّغوية هو دراسة خصائص البنية وعلاقتها بالمقامات المنجزة فيها، ويُعدُّ المنهج التداولي ذات قيمة كبيرة إذ يجعله (طه عبد الرحمان) أهمّ ما يستند إليه في تقويم الدراسة التراثية لما يتميز بقواعد محددة مخصوصة وآليات صورية، حيث قدّم المفسرين في كثير من المواضع؛ وقفات أمام آيات قرآنية عكس تصوراتهم اللّغوية، بعد اللّغة

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 138، 139، 140، 141.

نشاطاً تداولياً ويذكر تفسير الزمخشري[1]، لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥﴾[2].

حيث يقول (بالحكمة) بالمقالة المحكمة الصحيحة وهي الدليل الموضح للحق المزيل للشبه (الموعظة الحسنة) وهي التي لا يخفى عليهم أنك تناصحهم بها وتقصد ما ينفعهم فيها...، فقد قدم شرحاً مفصلاً لأحوال التواصل، وتوضيحات مقام الدعوة بالحكمة والموعظة وفق أغراض الحديث ومقاصده، وذلك هو مجال اللسانيات التداولية الحديثة.

أمّا العنصر الثاني وُسم ب: **في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في العربية:** والذي بينّ أن مفهوم التداولية لا ينحصر في مجال معين وليس لها تعريفاً محدداً، وبفضل تعدد مجالاتها؛ وامتداد إهتماماتها، إكتسبت عدة مفهومات مختلفة، لكن رغم هذا هناك من أوجد تعريف معجمي وتعريف إصطلاحي للتداولية[3].

1_ المفهوم المعجمي لـ (التداولية):

ولبيان معنى التداولية أحسن بيان لا بد من التعريج على معناها في اللّغة الذي يرجع إلى بعض معاني الجذر (دَوَلَ).

_ **التداولية لغة:** يرجع إلى الجذر اللّغوي (دَوَلَ) جاء في (مقاييس اللّغة): الدال والواو واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان والأخر يدل على ضعف وإسترخاء أمّا الأول فقال أصل اللّغة: (أنْدَلَ القوم) إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء، بينهم: إذ صار من بعضهم إلى بعض، **والدَّولة والدُّولة لغتان،** ويقال: بل الدُّولة

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 143، 144، 145.

2 – سورة النحل، الآية:125.

3 – ينظر: خليفة بوجادي، (م، ن)، ص، ص: 146،147.

في المال والدَّولة في الحرب، وإنما سُمِّيا بذلك من قياس الباب، لأنّه أمر يتداولونه فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا[1].

ــ وورد في (أساس البلاغة): "دالت له الدَّولةُ، ودالتْ الأيام بكذا، وأدال اللّه بني فلان من عدوّهم: جعل الكّرة لهم عليه، وإستدل الأيّام: إستعطفها، قال: إستّدل الأيّام فالدّهر دُوَل وعقبَ ونُوب، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه: يراوح بينهما، ونقول: دواليك أي: دَالتْ لك الدولةُ كرة بعد كرة"[2].

إضافة إلى هذه المعاجم التي درست مفهوم التداوليّة نجد أيضًا معجم لسان العرب لإبن منظور يتحدث عن أصل التداولية في اللّغة، إذ جاء فيه: "الدُّولة والدَّولة: العُقْبةِ في المال والحرب سواء؛ وقيل: الدُّولة بالضم، في المال، والدَّولة بالفتح في الحرب وقيل: سواء فيهما يُضمان ويفتحان، والدولة اسم الشيء الذي يُتّدَوَلَ. وفي حديث الدُّعاء: حدثني حديثا سمعته من رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم"، ودالت الأيَّام أي دارت، واللّه يداولها بين النّاس، وقولهم: دوَاليْك أي تداولا بعد تداول، والدّوَلُ النبل المتداول[3].

2_ المفهوم الاصطلاحي لـ (التداولية):

يقول طه عبد الرحمان حين إختار مصطلح (التداوليات) مقابل لـــ: (pragmatique)؛ "وقد وقع إختيارنا منذ 1970م على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي (براغماتيقا)، لأنّه يوفي المطلوب حقّه، بإعتبار دلالته على معنيين (الإستعمال) و(التفاعل) معا، واقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"

1 – ابن فارس: معجم مقايس اللّغة ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (دط)، 1399هـ–1997م، ص،ص: 314،315.

2 – الزمخشري: أساس البلاغة، تح: محمد جاسل عيون السود، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ص:303.

3 – إبن منظور جلال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط:1، (د، ت)، ص، ص: 252، 253.

ثم يحدّد المعنى الإصطلاحي- للتداول- قائلاً: "هو وصف لكل ما كان مظهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامّة النّاس وخاصتهم".

وكثيرًا ما يشكو الدارسون حديثًا من قلّة الإهتمامات بالدراسات التداوليّة في الثقافة العربية الحديثة بشكل عام، مع بروز جهود جادّة في هذا المجال، نحو جهود (طه عبد الرحمان)، خاصة في كتابه (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام).

أمّا اللسانيات في نظره هي ثلاثة مجالات:

الدّاليات: تشمل الدراسات العاكفة على الدال الطبيعي، وتمثلها العلوم الثلاثة: الصوتيات الصرفيات، والتركيبيات.

الدلاليات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقات الدوال ومدلولاتها.

التداوليات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقة الدوال الطبيعية ومدلولاتها مع الدالين بها، وأبواب هذا القسم ثلاثة: أغراض الكلام ومقاصد المتكلمين وقواعد التخاطب[1].

زيادة عن ذلك يعرفها (نواري مسعود) بدوره فيقول: "تعود كلمة (التداولية) في أصلها الأجنبي (pragmatique)، إلى الكلمة اللاتينية (pragmaticus)، والتي يعود إستعمالها إلى عام (1440م)، ومبناها على الجذر (pragma)، ومعناه الفعل (action) ثم صارت الكلمة بفعل اللاحقة تطلق على كل ما له نسبة إلى الفعل أو التحقق العلمي"[2].

ويقول كذلك (فالح العجمي): "هي فرع من علوم اللّغة الذي نشأ عن دراسات لغوية وفلسفية وإجتماعية، ويبحث في العلاقات بين اللفظ اللغوي الطبيعي وحالات إستخدامه الخاصة"[3].

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، 152.

2 – نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي – المبادئ والإجراء– بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط: 1، 2009م، ص: 18.

3 – العجمي فالح بن شبيب: الربط الذرعي في النّص العربي، أبحاث اليرموك، (د م)، (د ط)، (د ت)، ص: 22.

ويقول الباحث (مسعود صحراوي) في هذا الشأن: "التداوليّة علم جديد للتواصل يدرس الظواهراللّغوية في مجال الإستعمال ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التّواصل اللغوي وتفسيره"[1].

ـ وخلاصة هذا المبحث أنّ أهم ما يميّز الدرس اللّغوي العربي القديم أنّه يقوم على دراسة اللّغة أثناء الإستعمال منذ بدايته؛ ومثال ذلك ما يذكره السيوطي في اللّغة أنّها تؤخذ إستعمالاً لا قاعدة.

ـ وإذا ما نظرنا إلى علوم تراثنا العربي من نحو، بلاغة، فقه، أصول، تفسير، كونها وحدة متكاملة في دراسة اللّغة يمكن أن نميّز من إتجاهاتها ما يهتمّ بوجه إستعمال اللّغة، وما يتّصل بها من قرائن غير لفظية، نحو: منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، وحالة كلّ منهما: النّفسية، الإجتماعية والأدائية (حركة، صمت، ظروف التواصل، الزمانية والمكانية...) وغيرها.

ـ ومن خلال هذا نستنتج أنَّه يوجد مقارنة وإختلاف كبير بين هؤلاء الفلاسفة والعلماء حول موضوع التداولية بإعتبارها مصطلح فضفاض ولها مجال واسع يستدعي البحث العميق، فكل عالِم يعرّفها بمفهوم خاص فهي متعددة الجوانب تتطلب عدة مصادر وتحتاج إلى معنى واضح ودقيق، فكل باحث له خلفياته ومنطلقاته التي يؤمن بها، ومن الصعب إيجاد تعريف جامع مانع للتداولية لأن مصادرها المعرفية كثيرة.

ثم تطرق الباحث في مبحثه هذا إلى عنصر ثالث سماه: "**من مباحث اللّسانيات التداوليّة في الدرس العربي القديم**"، والذي تضمن ما يأتي:

---

1 – مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (م، س)، ص: 16.

1_ في البلاغة العربية والإتصال:

_ تُعَدُّ البلاغة من أهمّ العلوم في الدرس العربي القديم، إذ تمثل علمًا للإتصال يتناول كل ما يتعلق بإستعمال اللّغة وممارستها، ولها علاقة بالتواصل، وهي تبرز العلاقات التداولية في اللّغة، بكونها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: (اللفظية، التركيبة والدلالية).

_ وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها، هي دراسة مناحي الكلام ودراسة اللّغة، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللّغة أثناء إستعمالها وبكلمة هي: (فنُ القول) ولهذا الفن مجالين من مجالات اللسانيات التداوليّة.

الأول: الفن: هو ما يتعلق بالذوق والإستخدام الشخصي للّغة، ويعد مجال من مجالات التداولية الأوسع الذي حددّه بيرس.

الثاني: القول: ويتمثل في الأداء الفعلي للّغة، أي واقع إستعمالها، إذ هناك بعض الدارسين المحدثين لم يفرقوا بين التداولية والبلاغة؛ يرى ليتش "أنّ البلاغة تداولية في صميمها، إذ أنّها تمارس الإتصال بين متكلم وسامع، وتتفق التداولية التي أرساها أوستين في كثير من المفاهيم مع البلاغة القديمة منذ أرسطو إلى وقتنا الحاضر، خاصة مع البلاغة العربية أثناء دراستها للخبر والإنشاء في باب المعاني، وهناك بعض الباحثين من يقول بالبلاغة التداولية، التي تكمن مهمتها على مطالبة المتكلم بأن يعي مقامات مخاطبيه ومستوياتهم المختلفة، وتطورت البلاغة وإزدهرت بعد إستواء الشعر العربي. ولم تتبلور البلاغة إلا في مجال النقد التطبيقي والدراسات القرآنية، فالبلاغة إرتبطت إرتباطًا وثيقًا بواقع إستعمال اللّغة وقوانين الخطاب وهذا هو المجال الحيوي للسانيات التداولية[1].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س) ، ص،ص: 154،155.

أ_ مفهوم البلاغة والوصول إلى المخاطب:

هي لسانيات ذهنية عامة بوصفها تأملاً في اللّغة والفكر، وهي تتعلق بكل اللّغة، فهي تنظر إلى اللّغة وتدرسها دراسة متكاملة لا يستقل فيها الشكل عن المضمون ولا المعنى عن ظروف الإتصال، وقد تناول الدارسون العلاقة بين البلاغة والإتصال؛ إنطلاقًا من أنّ البلاغة هي الإبلاغ وهذا لا يختلف عن مفهوم الإتصال الذي هو إبلاغ أيضا، إذ يقول (تمام حسّان) "أن المعنى اللّغوي للفظ البلاغة فرع على معنى الإبلاغ، أو التواصل الذي يُعَدُّ من موضوعات علم الإتصال"[1].

وهناك من لم يميزوا بين البلاغة العربية وبعض الإتجاهات الحديثة في اللسانيات مثلما فعل (محمد العمري في بلاغة الخطاب الإقناعي)، وهو يذكر أنّ البلاغة صارت شعبة خاصة بفن التواصل وخطاب الإقناع وهذا من أجل مراعاة المقام والحال، فالبلاغيون حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام والحال ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال السامعين. فنجد (أحمد المتوكل) وازن بين مفاهيم الطلب عند (السكاكي)، وقواعد الخطاب عند (جرايس)، كما ربط (صلاح فضل)، بين مقتضى الحال والتداولية، فالبلاغة في الأصل اللّغوي مشتقة من بلغ والبلاغة في قولهم بلغت الغاية: إذ إنتهيت إليها فسميت البلاغة بلاغة لأنّها تُنْهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه، وهي البلاغ أيضاً، ويقال: الدنيا بلاغ، لأنّها تُؤديك إلى الآخرة والبلاغ هو التبليغ في قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا بَلَـٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾[2].

وفي منتهى القول فالبلاغة هي الإنتهاء، الوصول، البلوغ، وبهذه الدلالة لا تختلف عن مفهوم الإتصال والإبلاغ بل إنّها تتضمن مفهوم التواصل ذاته[3].

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 157.

2– سورة إبراهيم، الآية: 52.

3 – ينظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط:1، 2004م، ص:181.

البلاغة في مفهومها الإصطلاحي:

تتحدد في البلوغ الذي معناه الوصول والإنتهاء إلى نفوس المتخاطبين فهي تقوم على مبدأ الإتصال وإستخدام اللّغة إستخداماً سلبياً، يضمن وصول المعاني إلى المخاطبين كما هي في نفوس المتكلمين بحسب إختلاف الأحوال والمقامات، فهي تجعل لكل طبقة كلاماً ولكل حال مقاماً، فالمتكلم في إنشائه للمعنى يعتدّ بشكل المعاني ونوع المخاطب وحال المخاطب ومقامه، فهي لا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية حديثاً، وكثيرًا ما فُصل بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم على نحو ما سبق عرضه من شروط ترتبط بالمعنى وأخرى مرتبطة بالمتكلم في ذاته، فالبلاغة في المتكلم: "ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ"، وأساسه إفهام المخاطَب؛ فهي أيضًا "أن تفهم المخاطب بقدر فهمه، من غير تعب عليك". فبلاغة المتكلم قائمة على حسن التأليف وسلامة الأداء ومطابقة المقام للمقال.

أما بلاغة الكلام فمطابقته بمقتضى الحال مع فصاحته وهي حسب (الباقلاني): "الإبانة في الإبلاغ عن ذات النفس على أحسن معنى، وأجزل لفظ، وبلوغ الغاية في المقصود بالكلام،

فإذا بلغ الكلام غايته في هذا المعنى كان بالغًا وبليغًا ".

وبهذا نستنتج أمرين مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وحسن تأليفه ليفي بغرض الكلام ويأتي على إقناع المخاطب.

وخلاصة القول من هذا العرض نستنتج أن من أبرز إهتمامات البلاغة العربية ومجالاتها الإتصال والإبلاغ[1].

إضافة إلى مفهوم البلاغة الذي تناوله الباحث (خليفة بوجادي) نجد أيضًا (عمر عبد الهادي) بدوره يتناول معناها اللغوي والإصطلاحي.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 159، 160، 161.

أولاً: المعنى اللّغوي للبلاغة :

جاء في لسان العرب: بلغ الشيء، يبلغ بلوغًا وبلاغًا: وصل وانتهى، والبلاغ الكفاية، وبلغ الغلام وصل إلى سن التكليف، ورجل بليغ وبِلْغٌ حسُنَ الكلام فصيحه، وبلُغ بالضم بلاغة أي صار بليغًا[1].

أما في المعنى الإصطلاحي: هي تأدية المعنى بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب مع ملائمة كل كلام للموطن الذي يُقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون.

وهي أيضا فن يعتمد على صفاء الإستعداد الفطري ودقة الإدراك الجمالي، وتبين الفروق الخفيّة بين صنوف الأساليب[2].

وكذلك يعرفها بعض التداولين المعاصرين "أنّها فن الوصول إلى تعديل موقف المستمع أو القارىء، لأنّ البلاغة قي نظر هؤلاء نظام له بنية من الأشكال التصويرة اللّغوية، ويصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدد"، وتتجسد العلاقة بين البلاغة والتداولية في نظرة اللّغويين بأنّها: "تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الإتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما[3].

ب_ الأشكال التداولية في البلاغة العربية:

1_ تداولية المتكلم في البلاغة العربية:

للمتكلم دور مهم وبارز في البلاغة العربية القديمة لكونه ينتج الخطاب ويبعثه، ويستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، إلا أن هناك نقطة إختلاف بين الدرس العربي وبين اللسانيات الحديثة؛ بإعتبارها نشأت في بدايتها متمركزة على بنية اللّغة الداخلية، دون الإعتماد بأي عنصر

1 – ينظر: عمر عبد الهادي عتيق: علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، ط:1،2012، ص:59.

2 – ينظر: (م، ن)، ص:60.

3 – عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية – دراسة في نتاج ابن باديس الأدبي، (م، س)، ص، ص: 98، 99.

من عناصر البنية الخارجية، بما فيها المتكلم. ومن خلال الإنتقادات التي جاء بها (تشومسكي) للمنهج البنيوي، وإنتقادات فلاسفة اللّغة على بعض أراء اللسانيات البنيوية، ومن هنا بدأ الإهتمام بالمتكلم بِعدِّه أساس فهم المعنى وقصد الدلالة.

أما الدرس العربي عمومًا ، والبلاغي بشكل خاص، فقد قاما من بدايتها على الإعتداد بمجموع العناصر المشكلة للدلالة بما فيها المتكلم، بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه، وقد تعددت أشكال الإهتمام به، بحسب درجة بروزه في عملية الخطاب وتعدد الموضوعات التي تستدعي ذلك، منها:

ممّا يحتاج إليه الكاتب، بعدِّه منتجًا للخطاب .

غالبًا ماترتبط الدلالة والقصد فسماهما ابن جني" الأحوال الشاهدة بالقصود، الحارفة على ما في النفوس".

فالحال التي يكون عليها المتكلم أثناء الخطاب هو جزءٌ من تشكيل الدلالة العامّة لخطابه.

ومن أحسن ما يرتبط بالمتكلم من قيم تداولية أنهم ميّزوا بينه وبين الكلمات، وعرّفوا المتكلم بأنَّه "هو فاعل الكلام"، تعريفًا تداوليًا مرتبطًا بإنجازه الفعل الكلامي حقيقة في الواقع، ولا يعد متكلمًا إلا بذلك، وما يرتبط به أيضًا، موضوع القصد في الكلام والإبلاغ، وإختلف بعض القدماء في مفهوم القصد ففي أساس البلاغة في مادة (ق ص د): "قصدته وقصدت له وقصدت إليه، وإليك قصدي ومقصدي، وأخذت قصد الوادي وقصيد الوادي...، فالزمخشري جاء بدلالتين؛ الأولى لغوية وتعني البنيّة، ونيّة الوجه، والثانية مجازية. وأحيانًا جعلوا المعنى جميعًا في القصد؛ قال ابن فارس: "فأمّا المعنى فهو القصد والعلامة في ذاتها لدى الدارسين حديثًا تنطوي على قصد المتكلم، فكل ما يُذكر بشأن المتكلم لا يستقيم إلا بدور السامع؛ حتى إن يرتبط بقصد المتكلم، يقتضي وجود سامع مقصود بالخطاب[1].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 163، 164، 165، 166.

وللقصد مكانة بارزة وأهمية في الدرس البلاغي والدرس العربي عمومًا، بإعتباره أساس عملية التواصل والإبلاغ، ويُعدُّ أحد أهم الأسس التي يقوم عليها الإتجاه المقامي في دراسة اللّغة عند العرب؛ لأنّ المتكلم لا يعدُّ كذلك إلاَّ إذا كان لكلامه قصد. وهو عند الأصوليون محدد وثابت لا يتغير وهذه الفكرة نفسها أشار إليها (تشومسكي) وأكد على دور المتكلم في دراسة اللّغة لأنّه وحده الذي يملك تحديد الدلالة[1].

ومفهوم الخبر أيضًا مرتبط بالقصد؛ كما يقول الغزالي: "يصير الخبر خبرًا بقصد القاصد إلى التعبير عمّا بالنفس". وفي هذا نجد تمييز بين الكلام المنجَز فعلاً وحديث النفس، بمعيار القصد.

وللقصد مفهوم تداولي يرتبط دومًا بإستعمال اللّغة؛ يقول (المسدي): "القصد هو في كل لحظة من لحظات إستعمال اللّغة قصدٌ لفائدة معينة طبقا لسنن المواضعة العامّة ضمن اللّغة..." فأهل اللّغة متى علموا أو إعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحدنا وصفوه بأنّه متكلم، فالتفكير البلاغي العربي لا فرق بينه وبين ما يعرضه (أوستين) حين أسس نظرية أفعال الكلام بإعتباره قسمًا جديدا سماه الأفعال الإنجازية[2].

إنّ أهمّ ما يتولد عن القصد مفهوم رائد للفعل في الدرس العربي، يعبر عن الأداء الفعلي للّغة من طرف المتكلم فيقول ابن خلدون: "إعلم أنّ اللّغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده، تلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد لإفادة الكلام". ويعد هذا التعريف من أحسن تعريفات اللّغة حين ربطها بالإستخدام.

علاوة عن ذلك فإنَّ معنى القصد إلى معاني الكلم لدى عبد القاهر الجرجاني "أن تُعلِم السامع بها شيئا لا يعلمه".

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 167.

2– ينظر: (م، ن)، ص، ص: 168، 169.

كما يقوم التمييز بين البلاغة والفصاحة عند البلاغيين على كل من المتكلم والكلام في ذاته؛ جاء في الإيضاح كل واحد منهما تقع صفة لمعنيين: أحدهما الكلام والثاني المتكلم، كما في قولنا: شاعر فصيح أو بليغ، وتكمن فصاحة المتكلم في: "ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح" ويستند باب (الحقيقة والمجاز) إلى المتكلم أيضًا، حيث ميّز البلاغيون بين أربعة أحوال:

_ **مطابقة الواقع واعتقاده:** نحو: يشفي اللّه المريض؛ هذه العبارة لا تكفي في ذاتها بقدر ما تستند إلى طبيعة قابليها، وموقفه مما ورد فيها.

_ **مطابقة الواقع دون اعتقاده:** نحو: قول المعتزلي: لمن لايعرف حاله المخفية: خالق الأفعال كلها هو اللّه.

_ **مطابقة الإعتقاد دون الواقع؛** كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض.

_ **ما لا يطابق واحد منهما؛** الأحوال الكاذبة والتي يعلم المتكلم حالها دون المخاطَب إضافة إلى باب صدق الخبر أو كذبه، بكون الصدق ليس ما طابق حكمه الواقع صوابًا كان أو خطأ، والكذب عدم مطابقة حكمه محتجًا في ذلك بقوله تعالى: **"واللّه يشهدُ إنّ المنافقين لكاذبون"**[1]؛ حيث كذّبهم في قولهم: **"إنك لا رسول اللّه"** وإن كان مطابقًا للواقع لأنهم لم يعتقدوه بإعتبار أنّ من إعتقد أمرًا فأخبر به وبعد ذلك ظهر خيره بخلاف الواقع، يقال: ما كذب ولكنه أخطأ.

وخلاصة ذلك أنّ صدق الخبر أو كذبه، مرتبط أساسًا بالمتكلم وهناك عنصر آخر أكثر أهمية يرتبط بالمتكلم وقصده في الخطاب وهو (السياق)؛ فهو يحمل دلالة غير صريحة إلى جانب

1 – سورة المنافقون: الآية:1.

دلالة العبارة، نحو الآية القرآنية: ﴿۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ [1].

وهذه الآية تحمل دلالتين فالأولى مستقاة من اللفظ والثانية بالإشارة وهي نسب الولد إلى أبيه دون أمه وهذه الدلالة مستقاة من سياق الحديث.

وبهذا نجد عنصر آخر يذكره (السكاكي) وهو باب الإلتفاف حيث ذكر فيه معنين يرتبطان بالمتكلم؛ الأول حالته النفسية، حيث ربط بين الإلتفات باللّغة وبين تغير الحالة الميزاجية للمتكلم. والثاني: مكانة المتكلم الإجتماعية. وفي هذا الإلتفات عدول عن الخطاب المباشر وهذا قصد من المتكلم أن يلفت إنتباه مخاطبه إلى ظروف الخطاب ولوازمه. ويعد هذا مجال حي في اللسانيات التداولية الحديثة، ومن أشكال الإهتمام بالمتكلم أيضًا ما ذكروه من"تنزيل المجهول منزلة المعلومّ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١﴾ [2] حيث ادعوا أنّ كونهم مصلحين ظاهر جلي، ولذلك جاء ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢﴾ [3].

2_ تداولية المخاطَب في البلاغة العربية: حيث يمكن تلخيصه في مايلي:

لا تقلّ أهمية السامع عن أهمية المتكلم، فإذا كان المتكلم هو مصدر الخطاب، فإن السامع هو من يُنشأ له الخطاب، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعّالة، حتى وإن لم تكن مباشرة فالمتكلم يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، وذلك حين يراعي مقام

1 – سورة البقرة: بعض الآية: 233.
2 – سورة البقرة: بعض الآية : 11.
3 – سورة البقرة: بعض الأية: 12.

الخطاب، أحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه. ويمكن القول أن أهم مجالات اللسانيات التداولية الحديثة الإهتمام بالسامع وإعتبار المخاطب، والإثبات بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ.

وسيعرض هذا الفرع مدى حضور الإهتمام بالمخاطَب في البلاغة العربية، من خلال الموضوعات المتباينة الواردة في ذلك.

هناك من عرض تعريف الكلام اعتدادًا بالسامع، نحو: (ابن فارس) الذي يقول:" أمّا واضح الكلام فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب، كقول القائل: شربت ماء ولقيت زَبَدا".

ونجد (الصاحبي) يعرف الخبر بقوله: "الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: قام زيد و قائم زيد".

ومن هنا يمكن إستخلاص ما يميز الإهتمام بالسامع في البلاغة العربية، حديث (المبرد) إلى (المتفلسف الكندي) من سؤال الكندي بأنه يوجد في كلام العرب حشوا، يظهر في قولهم: (عبد اللّه قائم)، ثمّ (إنّ عبد اللّه قائم)، والمعنى واحد. فأجاب (المبرد) لأن المعاني مختلفة لإختلاف الألفاظ فالأولى إخبار عن قيامه والثانية جواب عن سؤال .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن البلاغة العربية ميزت بين ثلاثة مخاطبين[1].

1_ المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر: ويكون إقراع المتكلم ما ينطق به في قالب الإفادة نحو قول الشاعر :

أَتَاني هَواهَا قَبلَ أنْ أَعْرِفَ الهوَى فصادَفَ قَلبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا .

2_ المخاطب الشاكّ المتردّد: ويكون هذا النوع من المخاطبين حيث يتردد المخاطب في حكم الخبر، ولا يعرف مدى صحته، كأن يتصور طرفي الخبر ويتردّد في إسناد أحدهما إلى الأخر، فيلجأ

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 175، 176، 177.

المتكلم إلى إنقاذه من الحيرة، وكأنه يلقي الخبر إلى طالب ما، ويستحسن في هذه الحالة إدخال (اللام) أو (إنّ) على الجملة (إنّ زيدا عارف – لزيد عارف). ويسمى عندها: خبرا طلبيا.

3_ المخاطب الجاحد المنكر للخبر إنكارا يحتاج إلى أن يؤكَّد بأكثر من مؤكد؛ ذلك أنّ المخاطب حاكم في الخبر بخلافه، ولذلك يجب على المتكلم ردّه إلى حكمه، نحو خطاب المرسلين لأهل القرية في سورة (يس): ﴿**إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ** ﴾[1]، هذا بعد تكذيب الثلاثة، وهو خبر إبتدائي. وبعد إنكارهم ورد قوله تعالى: ﴿ **"قالوا ربُّنا يعلم إنَّا إليكم لمرسلُونَ"**[2]، حيث وجب تأكيده بأكثر من مؤكد لأنَّهم في مقام المنكر الجاحد، ويسمى في هذا الحال: خبرا انكاريًا.

ومن مباحث الإهتمام بالمخاطب أيضًا ما يلي:

التأدّب في الكلام وإعتبار السامع:

غالبًا ما يرجع المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبًا مع المخاطب فإن سَمِعَ المخَاطب كلام ما أو قُدم له شيء ما ولم يعجبه فلا ينبغي إيصال رفضه بصيغة مباشرة للمتكلم، بل عليه إيجاد أسباب أخرى غير محرجة، وفي هذا عدول عما يريده المتكلم، ومخالفة لمبدأ (التّعاون) الذي يفترضه (جرايس) حديثا، ومن فوائد التأدب في الحديث، أن يُعرض الخطاب في أسلوب لا ينفّر السامع، و لا يصف المتكلم بالإستعلاء والترفع[3].

1 – سورة يس، الآية:14.

2 – سورة يس، الآية: 16.

3 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 179، 180، 181.

الحذف والإفتراض المسبق:

ولعلّه من أبرز القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع (الحذف)، وهو"حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه، أو هو الإكتفاء. وهو يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب، ومن دواعيه أنّ المتكلم يرى أحيانا أنّ ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد لها.

ومن فوائد الحذف ومعانيه ما ذكره (الزركشي) من "التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كلّ مذهب، وتشوّفه إلى المراد، فيرجع قاصرًا عن إدراكه،...". وفي هذا تصوير لحال السامع وهو يتلقّى الخطاب المتّسم بالحذف، حيث يُعمل الذهن في بحث المحذوف ويقف على أسراره حين يجده محذوفًا.

فقد يلتقي موضوع الحذف هذا وإرتباطه بالسامع بمفهوم (الإفتراض المسبق) الذي هو أحد مجالات اللسانيات التداولية الحديثة، ويهتمّ بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع. فهو: "مفهوم براجماتيكي تتضمّنه العبارة في المقام الذي ترد فيه من حيث المعلومات المشتركة (المعروفة مسبقا) لدى المتكلم والمخاطب" ولهذا السبب فالمتكلّم يوجه حديثه إلى السامع على أساس أنّه معلوم لديه، نحو القول: "هل يصح رمي الجمرات قبل الزوال غدا؟ فممّا تشمله العبارة أنّ المتكلم والسامع في مقام حج، وأن المكان ربما يكون في منى، وأن لرمي الجمرات موعدًا في مناسك الحج وأن هذا الموعد له علاقة بوقت الزوال...كل هذا مشترك بينهما[1].

بالإضافة إلى مفهوم الإفتراض المسبق عند خليفة بوجادي نجد كذلك حافظ إسماعيل علوي يعرفه بأنّه تلك العبارات التي يثبت بها المتكلم أقواله، فتوجد في اللّغة عبارات تسمح بتمرير بعض الأحداث دون إثباتها، وهذا ما يدعى بالإفتراض المسبق، فإذا أخذنا المثال التالي: كل أطفال أمينة في عطلة، دون إثباتها بشكل صريح نفترض أن أمينة متزوجة، فحقيقة هذا الإفتراض المسبق

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 182، 183، 184.

تكيّف حقيقة الملفوظ الشامل الذي يحويه، والكشف عن هذا الإفتراض يتم بتحويل الجملة إلى حالة النفي أو حالة الإستفهام.

الملفوظ: كل أبناء أمينة في عطلة تحول إلى: هل كل الأبناء في عطلة؟. فالإفتراضات المسبقة لا تمثل إلاّ طريقة ضمن أخرى لتضمين المعنى[1].

الإلتفات وأثره على السامع:

الإلتفات مأخوذ من البديع ومحاسن الكلام، وهو أيظًا من إلتفات الإنسان عن يمينه وشماله ولا يبدو أثره على السامع حين يدرك إنتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر، فلهو تأثير على السامع، وهو ثري بكثير من القيم التداولية. وللإلتفات فائدة وقيمة قائمة على ما يمكن أن يقدمه للسامع أو للخطاب، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿**وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ۝٨٩** ﴾[2].

وشاهد الإلتفات فيه إنتقال الخطاب من الغيبة (وقالوا إتخذ) إلى الخطاب (لقد جئتم) وغرضه "زيادة التسجيل عليهم والتعرض لسخطه والتنبيه لهم على عظم ما قالوه، كأنّه يخاطب قومًا حاضرين بين يديه.

ومن أحد أشكاله أن يتم الإنتقال من المخاطب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى جانب الرجوع عن فعل المضارع إلى فعل الأمر أو الماضي إلى الأمر، والإخبار عن الماضي بالمستقبل أو العكس[3].

علاوة عن ذلك نجد (عمر عبد الهادي عتيق) يتحدث عن مفهوم الإلتفات في المعنى اللّغوي والإصطلاحي فيقول: لَفَتَ وجهه عن القوم صرفه، والإلتفات مأخوذ من إلتفات الإنسان

1– ينظر: حافظ اسماعيل علوي، التداوليات وتحليل الخطاب، بحوث محكمة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، الأردن، عمان، ط:1، ص:172.

2 – سورة مريم، الآية: 88، 89.

3– ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص: 186.

عن يمينه وشماله، فهو يقبل بوجهه تارة إلى جهة وتارة إلى جهة أخرى، ويكون في الكلام أنه ينتقل فيه من صيغة إلى صيغة، كالإنتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو العكس، أو من فعل ماضي إلى مستقبل أو العكس. وقد إختلف العلماء في تسميته، فيسميه مثلا فخر الدين الرازي (العدول) في قوله: العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو العكس[1].

أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب:

يشمل علم المعاني القصر والذي هو أحد الموضوعات البلاغية التي ترتكز على السامع وموقفه من الخطاب. ومعناه "يرجع إلى تخصيص الموصوفات عند السامع بوصف دون ثان كقولك: زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعرًا ومنجما" فهو يقوم أساسا على تحديد موقف السامع ممّا يتلقاه، وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم. وبهذا نجد (القزويني) يُبين حالتين للمخاطب في أساليب القصر:

المخاطب الأوّل: وهو يعتقد الشركة، أي إتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعا، فيكون القصر حقيقيا، نحو؛ ما زيد إلاّ كاتب، لمن يعتقد أنّه يتصف بصفات أخرى غير الكتابة.

المخاطب الثاني: فهذا النوع يعتقد العكس، أي إتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة، فيكون فيها القصر قصر قلب، لأنّه يتمّ قلب حكم السامع؛ نحو: ما شاعر إلاّ زيد، لمن يعتقد أنّ غيره شاعر أيضا[2].

أسلوب الحكيم ومخالفة حال المخاطَب:

يُعدُّ مبحث من مباحث البلاغة العربية فهو يرتبط أساسا بالسامع، لأنّه متوقف عليه وتلقي المخاطَب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده على أنّ الأول بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنّ الأول مهمّ له، فالسامع أمام هذا

1 – ينظر: عمر عبد الهادي عتيق: علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، (م، س)، ص: 77.

2 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص،ص: 187، 188.

الأسلوب نوعان: إما أن يكون مترقبا لخبر ما من المتكلم، نحو الآية الكريمة: ﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّ﴾[1]؛ فقد تلقى غير ما كان يترقّب.

وقد ذكره العديد من البلاغيين واللغويين العرب ولم يختلفوا في هذين الحالين للمخاطب وقد عدَّدوا مصطلحاته فقد سماه (الجاحظ) "اللغز في الجواب". وسماه (عبد القاهر الجرجاني) "المغالطة"، لما يقوم عليه من مغالطة الحال التي عليها السامع، فهو يرتبط كثيرًا بالمخاطب حين نتلقاه بغير ما يترقَّب وبالسائل الذي يلقي غير ما يتطلب، ومن قيمه التداولية في الخطاب أنّه يأتي غالبًا للتظرف والتخلّص من إحراج السامع. وعموما، فإنّ حضور السامع يكاد يكتنف كلّ عملية إبلاغية بل إنّه يستند به في كلّ كلام[2].

تداولية الخطاب في ذاته في البلاغة العربية:

يمثّل مصطلح الخطاب خلاصة ما تطوّر إليه إستخدام النّص والجملة؛ إذ يحمل الخطاب دلالات أوسع من دلالات النّص، خاصة من ناحية إيحائية بالإستعمال والتداول، ويقوم التمييز بين هذه المصطلحات الثلاث، على أسس تداولية أهمّها الإستعمال ومن شواهد ذلك ما ذكره (الزمخشري) وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ ٢٠﴾[3]. ومعنى فصل الخطاب عنده البيّن من الكلام الملخّص الذي يتبينه مَنْ يخاطب به لا يلتبس عليه.

وفصل الخطاب: هو الذي يفصل بين الصحيح والفاسد والحقّ والباطل والصواب والخطأ. وبعض الشروط التي يتصف بها الخطاب هي: أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل والعطف والإضمار، والحذف، والتكرار...وغيرها.

---

1 – سورة البقرة، الآية: 189.

2 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 188، 189، 190.

3 – سورة ص، الآية: 20.

فهو فن القول لأنّه يتصف به الخطاب القرآني وأنّه راعى مقتضى أحوال المخاطب من حيث الصدق والدقّة في التعبير.

وهذا الخطاب إستخدمه (ابن فارس) حين تحدّث عن الكلام المتداول بين المتكلم والسامع، ويعد الخطاب من أهم القيم التداولية، ولا يختلف عن مجالها بكونه يصف اللّغة أثناء استعمالها خطابا وفي استعملاتها، دون تجريدها من تداولها العادي[1].

زيادة على ذلك نجد (ابن منظور) في لسان العرب يُعرف الخطاب لغة: "خطب: الخطبُ الشأن والأمر، والخطب الأمر الذي تقع فيه المخاطبة، والشأن والحال ومنهم قولهم: جلّ الخطب (...) والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابًا وهما يتخاطبان[2].

وورد في معجم (مقايس اللّغة للرازي): "خطب: الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلام بين إثنين: يُقال: خاطبه يُخاطبه خطابًا (...) والخطبة من ذلك والخطبة الكلام المخطوب به، أمّا الأصل الآخر فاختلاف لونين.

يظهر من معنى الأصل الأول الكلام بين إثنين إستلزام متكلم ومتلقي بينهما كلام والخطبة تستلزم مستمعين.

والخطاب إصطلاحا: فهو عملية إتصال تتمّ في إطارين الإطار اللّغوي، فقد يكون متوالية من الجمل المكتوبة أو المنطوقة يُنتجها مرسل واحد أو عدّة متخاطبين، كما يحدث في الحوار أو غيره.

وكونه أيضا مجموعة من الجمل يتمّ إنتاجها من طرف مرسل مع الحفاظ على الإطار اللّغوي بمعنى مراعاة (السياق)، فهو يحقق وجهتين عملية إتصالية ومن جهة يُنتج خطابا، نستنتج أنّ نية المخاطب إقناع المخاطب والتأثير فيه[3].

وأهمّ ما يرتبط بالخطاب في ذاته البلاغة العربية:

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 190، 191، 192.

2 – ينظر: لسان العرب: ابن منظور (م، س)، ص: 257.

3 – ينظر: عباس حشاني: خطاب الحجاج والتداولية (م، س)، ص، ص: 118، 119.

الخطاب ومقتضى الحال:

غالبًا ما قارب الدارسون حديثا بين المفاهيم التداولية وبين مقتضى الحال في البلاغة العربية، ومنهم (صلاح فضل)؛ الذي يرى أنّ التداولية تُغطي كلّ المناطق التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) ومن خلالها أُنتجت هذه المقولة (لكلّ مقام مقال) فالتداولية نتجت في شروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يُستخدم فيها بين متكلم وسامع، فبلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

والبلاغة تتلخص في مدى مطابقة تأليفات المتكلم لمقتضى الحال بهذا تحصل إفادة المخاطب.

إذن تعريف الحال لا يختلف عن المقام بكونه يشمل مجموعة من الظروف والشروط الخاصة بالنشاط اللّغوي، ولا تتجلى دلالة الكلام إلاّ بفضلها، ومقتضى الحال يختلف عن مقامات الكلام، من مقام التنكير إلى التعريف، ومن مقام التقديم إلى التأخير.

فالكلام لا يتحقق ولا يقبل إلاّ بالرجوع إلى مدى حصول هذه المطابقة للإعتبار المناسب وعلى عكس ذلك ينحط الكلام ولا يتحقق بعدم حصولها.

ومن أوّل النّصوص التي إهتمت بمقتضى الحال، ما أورده الجاحظ من حديث (بشر بن المعتمر): "وإنّما مدار الشرف (شرف المعنى) على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال" فشرف المعنى قائم على الصواب، مع ما يقدّمه من فائدة للمخاطب وبهذا يحقق منفعة؛ وهو أحد أسس التداولية اللسانية ومجمل القول يتلخص في: إنّ لكلّ مقام مقال ويعني يجب على المتكلم أن يعامل ويجعل لكل طبقة كلامًا ولكل حالة مقامًا، حتى يقسم الكلام على حسب أقدار المعاني والمعاني تقسم على حسب المقامات وعلى حسب المستمعين[1].

1 – ينظر: خليفة بوجادي : في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 192، 193، 194.

فمن أجل تحقيق المنفعة وفائدة المخاطب، يجب على المتكلم أن يوازن بين المعنى والمخاطب والحال بمقدار، فبنية الخطاب تختلف على حسب إختلاف الأغراض، فالجرجاني يوضح مزية النظم وهذه المزية تُعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام.

ويعتبر نص (السكاكي) من أهم ما يُذكر في إختلاف مقامات الكلام وهذا النص يختلف كثيرًا عما يَعرضه الدرس الحديث في نظرته إلى دلالة الخطاب ولا يتحدد إلا في السياق والربط بين المقام والخطاب فيقول: "والإطالة في النص يقتضيها المقام"، مقامات الكلام مختلفة مثلاً: مقام الشكر يقابله مقام الشكاية، والتهنئة يقابلها التعزية ومقام الكلام مع الذكي يختلف مع كلام الغبي.

ولكل من ذلك مقتضى يختلف عن الآخر، فالخطاب يقتضي جانب البنية الداخلية خلافًا للبنية الخارجية فيجعل لعلاقات الكلم بعضها لبعض وللقرائن والمؤكدات دورًا بارزًا في تحديد طبيعته، فلكل كلمة مع ما يقابلها مقام، فمقتضى الحال يجب أن يكون الكلام مناسبًا لِمَا يليق به من غرض ومقام، فنجد النص يُفصل بين أحوال الكلام بحسب إختلافها، والظروف الخارجية المحيطة بالخطاب وبين الشروط الداخلية التي تكتنف البنية حيث نجد (الزركشي) يميز بين الخطاب العام والخاص فالأول يراد به الخصوص، وكل هذه الخطابات مقسمة بحسب الأغراض التواصلية التي يتوخاها المتكلم وبها يتحدد الخطاب وهناك أغراض نحوية وبلاغية قد يخرج الكلام فيها من مقتضى الظاهر إلى خلافه فينتج خطاب مخالفا لِمَا يقتضيه الحال وتوجد قيم تداولية ترتبط به أو بالسامع أو بالمتكلم نحو:

ـ وضع المضمر موضوع الظاهر.

ـ مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب وهذا سماه الجرجاني (المغالطة)، والسكاكي (الأسلوب الحكيم).

ـ إجابة السائل بغير ما يتطلب تنبيهًا على أنه الأولَى أو الأهم نحو قوله تعالى: ﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ﴾[1]. فالحكمة منها معرفة المواقيت والحلول والأجال.

ـ وضع الماضي موضع المستقبل تنبيهًا على تحقق وقوعه نحو قوله تعالى: ﴿**وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ**﴾[2]. إبراز الأسباب الظاهرة وإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، وقد يخرج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة وهذا من باب إرخاء العِنان للخصم في البلاغة العربية. كما يحصل الخروج على خلاف الأصل، والقصد منه إدخال الروعة في ضمير السامع، نحو قوله تعالى: **"إنَّ اللّهَ يأمرُ بالعدلِ والإحسان"**[3]. فذكر الإسم الذي يحدث به الخروج عن الأصل ليُبيِّنَ موقع المتكلم.

2ـ الإنشاء والخبر، ونظرية أفعال الكلام:

نرى من خلال هذا العنوان أن ما تطرق إليه الدارسون والباحثون في باب (الخبر والإنشاء) لا يختلف عما تعرضه نظرية أفعال الكلام التي قدمها (أوستين) وطورها (سورل) فالخبر في نظرهم هو ما إحتمل الصدق أو الكذب ومطابقته للخارج أو مخالفته.

فأهل اللّغة يقولون عن الخبر هو العلم وأهل النظر يقولون عنه ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه.

أمّا الإنشاء لا يتعلق بالصدق والكذب ويتميز بصفة النطق به والطلب منه، ففكرة الخبر والإنشاء هي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستين) في الأفعال الكلامية وميّزَ بين الأفعال التقريرية

1 – سورة البقرة: بعض الآية:189.
2 – سورة النساء: الآية: 09.
3 – سورة النحل: الآية: 90.

والإنجازية وفي هذا الشأن يقول (أحمد المتوكل) "من المعلوم أن الفكر اللّغوي العربي يتضمن ثنائية (الخبر/ الإنشاء) التي تشبه الثنائية الأوستينية (الوصف/ الإنجاز)".

كما نجد (ابن خلدون) يربط بين مفهوم اللّغة والفعل حين تحدث عن علم النحو بعدِّ اللّغة مرتبطة بقصد المتكلم، من حيث هي إنشاء للفعل على مستوى السامع أو غيره باعتبارها ليست أصوات تعبيرية فحسب، بل إنها أفعال ناشئة عن مقصود المتكلمين بإفادة الكلام فالمتكلم بفضل فعل الكلام الذي ينشئه يصبح متكلمًا.

فمفهوم الفعل في المعاجم العربية هي: الإنجاز والأداء ورد في مقاييس اللّغة: "الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على وقوع شيء من عمل وغيره".

بالإضافة إلى (الزبيدي) الذي يعرفه على أنه إحداث كل شيء من عمل أو غيره، فهو أخص من العمل وكذلك عرفه (ابن الأنباري) في أسرار العربية: بأن الفعل سمي فعلاً لأنه يدل على فعل حقيقي وهو أيضا: "الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولاً كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعًا"[1]. ونجد المتكلم سمي متكلمًا لأنه هو فاعل الكلام.

فمن خلال هذه التعريفات للفعل نجده ذو قيمة تداولية هامة، لأن تسميته قائمة على الإستعمال والتداول وهو يعد مجال من مجالات التداولية، حيث يتضح هذا المفهوم أكثر إذا تناولنا دلالة (فاعلون) في الآية الكريمة: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤﴾[2]. والمعنى فعل المزكي الذي هو التزكية وهو الذي أراده اللّه فجعل المزكين فاعلين له، فكل مصدر يعبر عن معناه بالفعل.

وهناك معنى آخر لدلالة فاعلون وهو أنه يصح أن يكون (الزكاة بمعنى التزكية وهو الحدث) فيكون أصل التعبير (فاعلون الزكاة) ومعنى (فعل الزكاة) زكى، أو إخراج الزكاة[3].

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية،(م، س)، الصفحات: 200، 201، 202، 203.

2 – سورة المؤمنون، الآية : 04.

3 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 204، 205.

ومن خلال هذه النّصوص نجد أنّ الفعل لا يختلف عن معنى الأداء والإحداث، وهي القيم التداولية التي يحملها زيادة عن إفادته التعميم والإبهام. ومن أهم القيم التداولية التي يحملها الخبر والإنشاء فنجد هناك فرق بينهما على حسب البلاغيين خاصة بالنظر إلى مقياس الصدق والكذب وهناك بعض النحاة والبلاغيين يتفقون على حصر معاني الكلام في الخبر والإنشاء، وفرقٌ أخرى تجاوزت هذا المعنى على رأسهم ابن فارس في باب (معنى الكلام) في (الصاحبي) يقول: "وهي عند أهل العلم عشرة: خبر، وإستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض وتمني، وتعجب".وقد إختلف العلماء في هذه المعاني هناك من إقترح بدوره معاني أخرى وهناك من أسقط نوعًا منها وهناك من قال الأصح خمسة: الخبر، الأمر، التصريح، الطلب، النداء.

ومن خلال هذا يمكن جمع أشهر هذه الأراء في معاني الكلام وذكرها كلها حتى إن وصلوا إلى أنّها ستة عشر، زيادة عن العشرة الأولى: تشبيه، مجاز، إختيار، إغلاظ، إستثناء، وإخبار. فكل هذه المعاني تنحصر في الخبر والإنشاء[1].

فتقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض ناتج عن الأحوال المختلفة للكلام بحسب مقصود المتكلم والسامع وتأويله وكل هذه تعد شروطًا تداولية للخطاب، حيث إعتنى بها البلاغيون العرب واللسانيون التداوليون، فمهمة الخبر مثلا إفادة المخاطب بشيء لا يعلمه ثم يأتي الإستخبار في حال ثانية بحيث يكون المتكلم قد تلقى الخبر مما ينشىء لديه طلبًا ثانيًا وهذا يسمى (إستخبار).

هذا وقد نتطرق إلى أنّ الخبر لا يقبل كله مقياس الصدق والكذب فالذي لا يقبل الكذب: نجدها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والأخبار الدالة على مسلمات، والذي لا يقبل الصدق، خبر قلب المسلمات نحو: مجموع (واحد) مع (واحد) يساوي ثلاثة، إلاّ إذا توفرت

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 205، 206، 207.

شروط معينة، وهذا يقابله في اللسانيات التداولية فكرة (أوستين) حين وصف الجمل أنّها تتصف بالصدق أو الكذب، وفي هذا الشأن نجد (الغزالي) يقسّم الخبر إلى ثلاثة أقسام:

ـ خبر يجب تصديقه مثل: ما أخبر عنه وما أخبر به الرسول صلى اللّه عليه وسلم، وإجماع الأمة على شيء متفق.

ـ خبر يُعلم كذبه، مثل: ما خالف العقل أو النظر أو الحس، أو ما يخالف النص القرآني والكتاب والسنة والإجماع.

ـ خبر لا يُعلم صدقه ولا كذبه، فيجب التّوقف فيه[1].

كما أنّ الإنشاء ميّزه بعضهم عن الطلب كونه ينحصر في الأفعال التي تقرن دلالتها بألفاظ، وكذلك ميزوا بين الإنشاء الطلبي الذي يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب؛ ومن أنواعه (الأمر، النهي، النداء، التمني، والإستفهام). أمّا غير الطلبي فما لا يستدعي ذلك، مثل: التعجب، والذم، والمدح، والقسم، وغيرها. ومن جانب آخر نجد (السكاكي) يميز بين نوعين في الطلب:

ـ لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.

ـ يستدعي فيه إمكان الحصول.

ومن أغراض الخبر: التفاؤل أو الإظهار والدعاء بصيغة الماضي.

علاوة عن ذلك مما ورد في هذا الباب أن يعبّر بالأمر لكن الدلالة ماض، نحو: مدلول (اعملوا) في نص الحديث الشريف"...لعلّ اللّه اطّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنّة أو قد غفرت لكم"، فلا يمكن أن يفهم من (اعملوا) الإباحة بأن يفعلوا أي شيء. وهي ليست للإستقبال، بقدر ماهي للماضي، وتقديره: "أيّ عمل كان لكم قد غفرته"[2].

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 207، 208.

2 – ينظر: (م، ن)، ص: 209.

ومن أمثلته أيضًا: مجيء الخبر بمعنى الأمر في القرآن نحو: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ ﴾[1] ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ ﴾[2]. وإلى جانب آخر فصّلوا أغراض الأساليب البلاغية؛ حين تخرج العبارة خبرية أو إنشائية عن معناها الحقيقي. وقد جمع (تمام حسّان) أراء القدماء في تقسيم الجملة خبرية وإنشائية، وجعل الإنشائية طلبية وشرطية وإفصاحية.

بالإضافة إلى مختلف الأساليب الإنشائية؛ بتعدد الأغراض البلاغية التي تخرج إليها، ويمكن الإستفادة من مقصود المتكلم. فقد يُخرج الإستفهام (الإستخبار) عن معناه الحقيقي (طلب الفهم ، أوطلب الخبر)، إلى الخبر نحو الإستفهام الإنكاري في قوله تعالى: ﴿ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٣٥﴾[3].

هذا وقد يمكن إضافة الأمر والنهي والنداء...،حيث يخرج كل منها إلى أغراض بلاغية نحو النصح والإرشاد، الكراهة، الدعاء، التعجيز،...الخ.

وقد تناول (أحمد المتوكل) موضوع إنتقال الجملة من معناها المفهوم من الجملة إلى معنى آخر.

فقد ذكر (السكاكي) مراحل إنتقال الدلالة نحو: "إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: (أتفعل هذا) إمتنع توجيه الإستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم ممّا لا يلابسه نحو: أتستحسن؟ وولد معنى الإنكار والزجر.

كما نجد (محمود أحمد نحلة) يقترح، تقسيما للأساليب العربية، على عكس ما يعرضه (أوستين) و(سورل)، حيث ميّز:

---

1 – سورة البقرة، بعض الآية:233.

2 – سورة البقرة، بعض الآية: 228.

3 – سورة الأحقاف، بعض الآية: 35.

الايقاعيات: وهي التي يكون إيقاع الفعل فيها مناسبًا للفظة في الوجود، وتشمل: أفعال البيع والشراء، والزواج، والطلاق، والهبة، والوصية...[1].

فإختلف العلماء في تسميتها فنجد (ابن القيّم) يسميها "الإنشاءات التي صيغها أخبار كبِعت وأعتقت"، وإختلف الحنفية الذين يعدونها أخبارا مع الحنابلة والشافعية الذين يعدونها إنشاءات. فيرى (ابن القيم) أنّ لهذه الصيغ نسبتين؛ نسبة متعلقة بالخارج فهي عبارة عن إنشاءات، والثانية خبر عما قصد إنشاءه فهي إخبارات[2].

الطلبيات: تتمثل في كل الأفعال الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغها، مثل: أمرتك، أوجبت عليك، فرضتُ،... وهذه الأفعال تعدُّ أوامر في قول (الغزالي):"وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمى أمرًا"، وأمثلتها في القرآن الكريم كثيرة نحو: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾[3].

ومن شروط هذه الأفعال مايلي:

_ أن تُصدر ممن يمكنه إصدار الأوامر.

_ يجب أن يكون له ظروف ومواصفات تُخَوِلُ له إصدارها، وهذه الأفعال مرتبطة بالمخاطب.

الإخباريات: تتمثل في الأفعال التي تصف الواقع والأحداث في العالم الخارجي وتنقلها نقلاً أمينًا.

الإلتزاميات: وتتمثل في قصد المتكلم بفعل الإلتزام طوعًا بفعل شيء مثل: أفعال الوعد، الوعيد المعاهدة...،وهذه الأفعال تكون متعلقة بالمتكلم.

---

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص، 212، 213.

2 – ينظر: (م، ن)، ص: 213.

3 – سورة الإسراء، الآية: 23

التعبيريات: تتمثل في العبير عما يجول في خاطر المتكلم والتعبير عن وجدانه ومشاعره في حالته النفسية المختلفة، إضافة لأفعال الشكر والإعتذار والحصرة والشوق.

فهذا التقسيم لهذه الأفعال هو مخالف لِما قسمه (أوستين) و(سورل). وهذا يرجع إلى إختلاف مصادر المدونة العربية القديمة .

وزبدة القول أن ما قدمته الأفعال الكلامية في اللسانيات التداولية، وما قدمه موضوع الخبر والإنشاء في الدرس البلاغي العربي، يؤكد أن الملفوظات والجمل لا يُعتدُّ بشكل صياغتها بقدر ما تستفاد دلالتها من السياق وأحوال الحديث وكذلك نجد البلاغة العربية قدمت بدورها نظرة كاملة للإتصال والمقاربة بينها وبين اللسانية التداولية. وما نستنتجه من خلال هذا أنّ التداولية وجه من وجوه البلاغة[1].

تعد العملية التواصلية أساس الدرس التداولي الحديث، كما نجد كذلك أنّ كل من الإنشاء والخبر والأساليب البلاغية والصدق والكذب لهم علاقة بنظرية أفعال الكلام وهم أحد مفاهيم اللسانيات التداولية. وأخيرًا نجد أنّ البلاغة العربية متداخلة ومشتركة مع اللسانيات التداولية وكل منها يكمل الآخر.

2 _ النحو العربي وإستعمال اللّغة:

تكون البلاغة العربية وحدها كافية لأن تمثل كثيرًا من مباحث اللسانيات التداولية كونها تناولت بعض القضايا المتعدّدة المرتبطة بالإتصال وإستعمال اللّغة، فنجد النحو العربي لا يبعد كل البعد عن البلاغة لوجود بينهما إتصالا وثيقا في الدرس العربي القديم، فالنحو العربي نجده إهتمّ بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعدّه منتج الخطاب، مما تراه يظهر أثره على البنية ذاتها وكذلك السامع ونص الخطاب، فاللّغة هي موضوع النحو تقوم على مفاهيم الإستعمال والتداول، والكلام دليل المعاني بين النّاس. لذلك فأهم، وظيفة تقدمها اللّغة أن تحمل فائدة إلى السامع أو تطلبها منه.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 214، 215.

إذن اللّغة ليست بُنى مستقلة بذاتها، بل هي قائمة على الفعل الحي، والأداء الفعلي الذي تتضمنه. ونجد (عبد القاهر الجرجاني) في مطلع دلائل الإعجاز يعرض تصوره للنحو والحاجة إليه: "ومفاد نصه أنّ النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية، لا يمكن أن يعدّ نحوا وأنّ النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد القائمة بين اللفظ والمعنى بإعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة" هذا النحو الذي يدعو إليه الجرجاني يُعد نحو وظيفي لأنّه يقوم على ضرورة الربط بين اللّغة والوظيفة التي تُؤديها في التواصل[1]. وفيما يلي يتم عرض قضايا التواصل والتداول كالآتي:

أ/ **تداولية المتكلم في النحو العربي**: للمتكلّم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي؛ يستند به في كثير من المباحث نحو: الفرق بين الكلام والتكليم؛ بإعتبار أن التكليم تعليق الكلام بالمخاطب، وهو أخص من الكلام. أمّا المتكلم هو فاعل الكلام، فسمي متكلمًا بالنّظر إلى الفعل الذي يؤديه، ونجد (ابن جني) تجاوز ذلك إلى حدّ أنّه أرجع "أمر الرفع والنّصب والجر للمتكلم نفسه". لقد حظي الكلام حظًا وافرًا لدى النحويين لا سيما في المبحث المشهور بالفرق بين الكلام والقول ونجد (ابن جني) يذكر هذا الفرق ويميز بينهما حيث جعل القول: (للخفوف والحركة) والكلام يتحدّد في (القوى والشدة). فالمجال الدلالي للقول هو الخفة والحركة مخالفًا مجال الكلام، ويُعد كل كلام قولاً وليس كل قول كلام، وتجتمع هذه الشروط التي حددّها النحاة للكلام في: ((كل لفظ يستقل بنفسه مفيد لمعناه))، ومن جانب آخر نجد (السيوطي) زاد شرطًا واحدًا على هذه الشروط ألاّ وهو (القصد).

ونجد أيضًا (إبن هشام) قد أدخل القصد في مفهوم الكلام فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد"، والمراد بالقصد هو ما دلَّ على معنى يُحسن السكوت عليه، فنجد شروط الكلام مرتبطة

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 216، 217، 218.

بالمتكلم لا بغيره. زيادة على ذلك يجعل المتكلم هو المفيد في الأصل، لا الكلام. فيعتبر القصد ضروري لإفادة الكلام[1].

ب/ تداولية المخاطَب في النّحو العربي: تتلخص قيمة السامع في الدرس النحوي من خلال مجموعة من الشواهد أهمها: مفهوم الكلام وأقسامه؛ حيث قسَّم اعتدادا بالسامع وفي هذا قيمة تداولية.

فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناءًا على الأساليب اللّغوية التي يعرفها وحقيقة الكلام مرتبطة ب: "ما سُمع وفُهم، وذلك قولنا: "قام زيد، وذهب عمر".

فهنا لا نجد فصل بين المتكلم والسامع؛ باعتبار أنّ المتكلم هو فاعل الكلام، ولأنَّه يتكلم إلى سامع أيضا، وفائدة القول أنَّ حضور المتكلم يستلزم وجود سامع والعكس. فالكلام عند النحاة مرتبط بالفائدة وما يجرزه السامع من نفع، والفائدة هنا تتحدّد بالسامع دون غيره.

وخلاصة ما يحكم الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النحاة، أربعة مقاييس منها: ما يرتبط بالمتكلم، ما يرتبط بالمخاطب، ما يرتبط بالخطاب في ذاته، وهي (الإسناد، القصد، الإفادة، وحسن السكوت). وهذه مقاييس تداولية في الواقع وخاصة الثلاثة الأخيرة التي لا تتحقق إلاّ بالإستخدام الفعلي للّغة.

وما يمكن ذكره حول مواضيع الإهتمام بالمخاطب أيضا، ما ورد في باب الحذف، حيث تميل اللّغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة؛ بمعنى أنّه ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾[2].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، ص، ص: 220، 221.

2 – سورة النحل، الآية: 30.

فقد حذف (أنزل ربّنا) في الجواب لمعرفة المخاطب ب (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف الذي ينبغي أن يتوفّر في كلّ بنية يعتريها حذف[1].

ج/ تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي: يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النّحوي العربي، وأوّل ما درسه النحاة هو أغراض الأساليب، وخروج الأسلوب من معنى إلى آخر فتناولوا الإستفهام وخروجه من الدلالة على السؤال إلى دلالة معنى آخر. ومن أهمّ الدلالات التي فصلها (ابن هشام) لـ (ال) التعريف وجعلها نوعين (عهدية وجنسية) وقسم كل نوع إلى ثلاثة أقسام مرتبطة بإستخدام اللّغة وهي:

_ أن يكون مصحوبا معهودًا ذكريا.

_ أن يكون مصحوبا معهودًا ذهنيا.

_ أن يكون مصحوبا معهودا حضوريا.

ويعدّ التقديم والتأخير من أهمّ العناصر التي إهتمّت بتداولية الخطاب في النحو العربي مثلاً: تقديم المسند إليه، ومنها يتمكن الخبر في ذهن السامع لأنّ في المبتدأ تشويقا إليه نحو:

والذي حَارَتِ البَرِّيَّةُ فيهِ حيوانٌ مستَحدَثُ من جمادِ.

وكذلك نجد حرف النفي يحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته لغيره نحو قول (المتنبي):

وما أنا أسْقمتُ جسمِي به ولا أنا أضرمتُ في القلبِ نارًا.

فالمعنى من هذا البيت أن السقم الموجود والضرم الثابت، ما أنا بجالب لهما بالقصد هنا نفي كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما. كذلك ذكروا موضع المضمر موضع المظهر نحو إلتزام تقديم

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 222، 223، 224.

ضمير الشأن. كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١١٧﴾[2].

نستنتج من هنا أن الضمير تقدم ليتمكن السامع في ذهنه ما يعقبه. فالسامع عندما لا يفهم من الضمير معنى فينتظر الكلام الموالي فيتمكن المسموع وكذلك نجد تقديم المفعول على الفاعل. وهذا التقديم يكون غرضه معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه وكذلك يقدم الفاعل على المفعول؛ وهذا إذا كان الغرض وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على مَن وقع عليه وهذا عكس الأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ﴾[3].

ويتضح لنا من خلال الآية أنّ الخطاب موجه إلى الفقراء بدليل من (إملاق)، فقدم الوعد برزقهم وهو أهم عندهم من رزق أولادهم، على الوعد برزق أولادهم. ونتطرق إلى أهم مبحث يهتمّ بالخطاب ذاته في النحو العربي ألا وهو: التعبير بالجملة الفعلية وإختلافه عن التعبير بجملة إسمية؛ حيث يكون الأول عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة وليس لديه أي فكرة عنه. أمّا الثاني فيكون حين يملك السامع على الأقل أدنى معرفة بالحديث ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤﴾[4]. فقد عبروا بالفعلية حين حديثهم مع المؤمنين وبالإسمية مع الكفار.

1 – سورة الإخلاص، الآية: 01.
2 – سورة المؤمنون، الآية: 117.
3 – سورة الأنعام، الآية: 151.
4 – سورة البقرة، الآية: 14.

زيادة على ذلك نجد النحاة تحدثوا عن الوحدات اللّغوية مثل: الضمائر، أسماء الإشارة الظروف بنوعيها، وزمن الفعل...، فهذه الوحدات ذات دلالات تداولية يشترك فيها النحويون قديمًا والتداوليون حديثا. ونجد (سيبويه) يقدم نظرة إلى المعنى وعلاقته بالبنية حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام وربط ذلك بمدى صحته في الإستعمال ومطابقة الكلام للواقع، وهذه الأقسام هي:

_ **مستقيم حسن**، مثل: أتيتك أمس، سأتيك غدًا.

_ **محال**، مثل: أتيتك غدًا، وسأتيك أمس.

_ **مستقيم كذب**، مثل: حملت الجبل، وشربت ماء البحر.

_ **مستقيم قبيح**، مثل: قد زيدًا رأيت.

_ **محال كذب**، مثل: سوف أشرب ماء البحر أمس[1].

هذا، وفي نهاية الفصل، نستخلص أن تناول علاقة اللسانيات التداولية بالبلاغة العربية والنحو العربي حيث لا يقتصر الأمر على هذين العلمين فقط. بل توجد علوم أخرى تندرج ضمن التداولية كالنقد والخطابة وغيرهما ولكن هذا الفصل إقتنع بهذين العلمين لكونهما أكثر إرتباطًا بالموضوع ولهما أهمية كبيرة في اللسانيات التداولية. كذلك نجد الباحث يتطرق إلى مفهوم الشعر كونه يحمل قيم تداولية في ذاته نحو القصد، حمل المخاطب على فعل سلوك ما، الإشتراك في حب شيء أو كرهه، أو تحريك لنفسه...إلخ.

ومن شروط تلقي الشعر وتداوله نجد الإهتمام بحال السامع والمرسل من حال الإخبار والإستخبار.

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 225، 226، 227، 228، 229.

أمّا الخطابة نجدها ترتبط أكثر بمبحث الحجاج؛ وهذا الأخير يعتبر أهم مبحث في التداولية؛ فهو موجود في كل لحظة من لحظات إستعمال اللّغة وهو مهيمن على اللّغة ذاتها، كما يهيمن كذلك على الحوار ومن خلاله يصبح مكتسبًا بعدًا تواصليًا، كما نجد مفهومه يرتبط أيضا بالفعل، ومن دلالته (الحجاج) المعجمية في الدرس العربي مايأتي:

_ دلالة المشاركة وهي أصل من أصول المجادلة والمحاورة.

_ دلالة القصد ودلالة الحجة.

كما نجد مباحث الحجاج متقاربة مع الخطابة، وفي الأخير ينبغي الإشارة إلى جانب البلاغة والنحو ونقد الشعر والخطابة والحجاج، فيما قدمه علماء الأصول والفلاسفة المسلمون في كثير من كتبهم، من إشارات غنية بالقيم التداولية، والتي كان هدفها دراسة اللّغة أثناء الإستعمال[1].

1 – ينظر: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، (م، س)، الصفحات: 230، 231، 232، 233.

الآليات المنهجية المستعملة في الكتاب:

ينطلق الباحث في تأليفه من تخصصه في اللسانيات التداولية وهذا ما نلمسه من خلال كتابه، فهو يقترح علينا دراسة تداولية مع محاولة تأصلية للدرس العربي القديم، غير أن هذا لم يمنعه من الإنفتاح على تخصصات معرفية أخرى يمكننا ملاحظتها من خلال المصادر والمراجع التي لم تقتصر على المجال التداولي فحسب وإلى جانب المؤلفات اللّغوية واللسانية تحضر الدراسات النفسية والإجتماعية والبيداغوجية والبرمجة اللّغوية، كما تنوعت المصادر والمراجع إلى عربية وغربية ومن المصادر العربية: إعتمد على العناوين الشهيرة في البلاغة والنّحو العربي، نحو: مفتاح العلوم للسكاكي، الإيضاح للقزويني، والكتاب لسيبويه ...وغيرها.

واعتمد كذلك على عدة مراجع أهمها: ففي التعريف بالتداولية اعتمد كتاب التداولية تاريخ ونقد لـ: فرانسوا لاترافارس، وكتب أحمد المتوكل المختلفة في الوظيفة والتداولية في اللّغة العربية...وغيرها.

ويمكننا تفسير هذا التفرع بالنظر إلى الطابع المركّب للسانيات التداولية.

ومن هذا المنطلق فقد إعتمد الكاتب في طريقة كتابه على خطة فسر كتابه من خلالها إلى ثلاثة فصول، فصلين تطبيقيين وفصل نظري عنونه: **في اللسانيات التداولية _ مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم_**

وفي الأخير ختمه بخاتمة كانت حوصلة للموضوع.

دراسة وتقويم

الحكم على الكتاب في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه:

يُعد هذا الكتاب إضافة نوعية للحقل المعرفي عمومًا وللتداوليّة خصوصًا، حاول الباحث من خلاله أن يؤسس علم جديد ألا وهو اللّسانيات التداوليّة وكذلك أراد أن يبين ويصف لنا التداوليّة من خلال تطبيقه المنهج الوصفي التحليلي، في تحليل المفاهيم والمصطلحات الغامضة من أجل تكوين المعرفة.

إبراز الإضافة النوعية التي جاء بها الكاتب من (الجوانب المعرفية):

ـ الإنفتاح على تخصصات معرفية أخرى، وهذا ما لاحظناه من خلال قائمة المصادر والمراجع بالإضافة إلى جانب المؤلفات اللّغوية واللسانية، وكذلك الدراسات النفسية والإجتماعية والبيداغوجية.

يعدّ هذا الكتاب ذخيرة علمية وأدبية أثْرَت المكتبة العلمية، وجمع بين طياته أصول اللّسانيات التداوليّة.

الإعتراضات أو الإنتقادات التي وجّهت للكتاب:

ـ من خلال إطلاعنا على الكتاب تبيَّن لنا أنّه كتاب صدر في عام 2009م، ونظراً لهذا أُعتمد كمرجع في العديد من الدراسات، وهو ذخيرة علمية كبيرة، وبما أن مستوانا العلمي لا يرقى إلى مستوى هذا الباحث، فإنّه لا يمكننا تسجيل إنتقادًا لهذا الكتاب ولهذا فقد لاحظنا بعض الملاحظات من بينها:

ـ تميزت لغة الكاتب بالغموض ولا يمكن إلى أي باحث فهمها بسهولة فهي تتطلب الدقة والتفكير وليس من السهل إستنتاج وفهم ما يشير إليه الكاتب، بل هي في متناول المتمكنين.

_ أمّا المصطلحات التي إستعملها فقد تميزت بالبساطة ونقص الغموض في الوقت نفسه، وكان يركّز على بعض المصطلحات ويتعمد في تكرارها مثل: التداوليّة، أفعال الكلام، الوظائف التداولية دراسة اللّغة، اللسانيات وتحليل الخطاب، البلاغة والحجاج.

_ كذلك في الإنسجام: فإنّ أفكار الباحث جاءت منسجمة مع بعضها البعض، حرصًا على تثبيت معلوماته في أذهان القراء.

_ كما يبدو لنا أنّه ركّز على التداوليّة وما يشملها وعلى علاقتها بالعلوم الأخرى، إذ ساهمت بدورها في تطوير اللّسانيات وظهور أشياء جديدة.

_ وأيضًا ما لاحظناه على الباحث أنّه خَتَمَ كل فصل بخاتمة ثم في النهاية توصّل إلى خاتمة إجمالية والتي تعتبر حوصلة للكتاب ومن خلالها يتمكن القارىء من فهم ما يدور حول الكتاب.

_ أمّا المنهج المعتمد في هذا الكتاب فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي تمكّن من خلاله وصف التداوليّة من أجل تقريب المعنى للمتلقي.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة؛ التي تضمنت البحث في شبكة اللسانيات التداولية؛ وتحديدا الجانب التطبيقي من قضايا اللسانيات التداولية في الدرس العربي –محاولة تأصيلية– نصل إلى أهم النتائج من خلال ما جاء في طيات البحث المتمثلة فيما يأتي:

– شهد القرنان 18 و19م، قفزة نوعية في مجال الدراسات اللّغوية وذلك راجع إلى شيوع مناهج لغوية جديدة، ساهمت في تطور الفكر اللّغوي الحديث.

_ تعدّ البنيوية أهمّ مرتكز إنطلقت منه الدراسات اللّغوية، خاصة خلال القرن 19م، وذلك راجع للمجهودات المبذولة من طرف روادها في المجال اللّغوي.

لقد كان لأفكار دي سوسير في مجال اللسانيات دورًا هامًا وبارزًا، ممّا أدى إلى ذيوع صيته عبر العالم من خلال ما قدمه للسانيات، فكان المحفّز الذي إنطلق من الباحثين الآخرين في دراسة اللسانيات.

_ تعتبر اللّغة الأداة الأهم لتحقيق التواصل بين الكائنات البشرية؛ وهذه حقيقتها منذ نشأتها وتعدّ الوسيلة المثلى التي تُعتمد لفهم العقل البشري وبيان كيف أنّه يكتسب المعارف ويطورها ويستعملها.

_كان للمدارس اللّغوية دورًا هاما في الدراسات اللسانية، فقد عنيت باللّغة بوصفها أنظمة بنيوية وظيفية، كما أنّها إعتبرتها – أي اللّغة – ذات وظيفة إجتماعية، ساقتها البنيوية في ظل ظروف علمية ومنهجية، الأمر الذي أدى إلى تحوّل الدراسات اللّغوية إلى علم عرف بعلم اللسانيات تفرعت عنه العديد من المناهج والحقول اللّغوية الأخرى، حيث يعدّ آخر حقل لغوي تولد عن اللسانيات هو ما يعرف باللسانيات التداولية.

_ تعدّ التراكيب اللّغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معينة؛ وذلك من خلال وصف الترابط القائم بين بنية اللّغة ووظيفتها التواصلية بإعتبارها وسائل تعبيرية عن أغراض معينة، لذا يسعى

الدرس النحوي القديم والحديث إلى تحليل الكلام وكيفية تركيب وبناء عناصر ليؤدي معنى ذو فائدة في واقع لغوي معين.

_تعمل التداوليّة على دراسة إستعمالات اللّغة، ولعلّ هذه أهم خاصية جعلتها تمتاز عن غيرها من الإتجاهات اللّغوية الأخرى.

_ من الصعوبة حصر التداولية في تعريف موحّد ودقيق، فهي مفهوم تقاذفته العديد من المصادر المعرفية، كل حسب تخصصاته النظرية.

_ التداوليّة حقل يهتمّ بالبعد الإستعمالي الإنجازي للكلام وفق مقتضيات الظواهر اللّغوية، حيث تدرس التراكيب المتلفظ بها كما يستعملها المتكلم؛ أي بإفتراض متكلم ومخاطب وخطاب متلفظ به وظروف خطاب ومقاصد محددة، التي تعدّ جملة الزوايا التخاطبية التي ترتكز عليها التداولية.

_ لقد إهتمّ أوستين بالأفعال الكلامية وقوة الفعل الإنجازية، فالخطاب عنده محطة إنجاز وتأثير وذو قوة تواصلية تحمل مقاصد كلامية في إطار سياقات محددة وتنطلق هذه الأفعال من مبدإ الترابط بين اللّغة ووظيفتها التواصلية ومن التفاعل الحاصل بين الشكل اللّغوي والمقام الذي يجري فيه الخطاب.

_ تتركب التداولية من مجموعة من الوظائف التداولية (المحور، البؤرة، المبتدأ، الذيل، المنادى) المتضافرة فيما بينها، وتختلف هذه الوظائف عن الوظائف؟ الأخرى (التركيبية والدلالية)؛ حيث لا يمكن تحديدها إلا انطلاقاَ من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطَب في طبقة مقامية معينة.

_ بنى خليفة بوجادي تقعيده للنحو العربي على أساس أطراف التواصل (مخاطِب، مخاطَب، خطاب) التي تعد أهم ركائز للتداولية، كما عالج التراكيب الجملية على نحوٍ وظيفي عمليّ.

_ تناول العلماء العرب والنحاة البلاغيون، دراسة الأفعال الكلامية ضمن مباحث نظرية الخبر والإنشاء وراعو في دراساتهم السياق اللّغوي والمعاني ومقاصد المتكلمين وأحوال المخاطبين وكذلك

مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ويعدّ موضوع الحجاج من أبرز مواضيع التداولية، وقد عرفته الدراسات الغربية والعربية القديمة والحديثة على حد سواء.

ـــ يعدّ نحو اللّغة العربية الوظيفي النحو الذي جاء به "أحمد المتوكل" وإقترحه في اطار المنحى اللساني الذي نحاه في دراسته للفكر اللّغوي العربي، فمشروعه يهدف إلى دراسة اللّغة العربية تركيباً ودلالة وتداولاً من منظور ترابط البنية بالوظيفة، فقد حدّد "المتوكل" القواعد الكلية التي تحكم الإستعمال وكشف عن القدرات الإنسانية في تحقيق التواصل، إستناداً على ربط البنية اللّغوية بوظيفتها التواصلية.

ـــ وعليه فإنّنا نرى أن التداولية بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية لسياق الحال، وغرض المتكلم وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب ومفهوم الأفعال الكلامية يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحاً من مفاتيح فهمه.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم، رواية حفض عن عاصم.**

1. ابراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1: 2007م- 1427هـ، ط2: 2009م-1430هـ.
2. أحمد المتوكل: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات رقم 05، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية،الرباط، المملكة المغربية، دار الهلال العربية ، المغرب، ط:1، 1993م.
3. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 1985م.
4. أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية؛ بنية الخطاب، من الجملة إلى النّص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط،2001.
5. أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط: 3، 2007م.
6. ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية ،سيدنا الحسين، ج: 1، 1418هـ
7. حافظ اسماعيل علوي، التداوليات وتحليل الخطاب، بحوث محكمة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، الأردن، عمان، ط:1.
8. خليفة بوجادي: اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات ،ط1، بيت الحكمة، الجزائر،2012م.
9. رومان ياكبسون: الاتجاهات الاساسية في علم اللّغة ، تر: علي حاكم صالح و حسن ناظم، المركز الثقافي العربي (الدار البيضاء – بيروت)، ط:1، 2002م.
10. الزمخشري: أساس البلاغة، تح: محمد جاسل عيون السود، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
11. سعدون محمود الساموك، مناهج اللّغة العربية وطرق تدريسها، دار وائل للنشر والتوزيع، ط:1، 2005م.

12. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط:1، 2004م.
13. الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنيوية – دراسة تحليلية ابستمولوجية- (د، ط)، حيدرة، الجزائر،2001م.
14. العجمي فالح بن شبيب: الربط الذرعي في النّص العربي، أبحاث اليرموك، (د م)، (د ط)، (د ت.
15. عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط: 1، 2003 م.
16. عمر عبد الهادي عتيق: علم البلاغة بين الأصالة والمعاصرة، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، ط:1،2012.
17. ابن فارس: معجم مقايس اللّغة ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (دط)، 1399هـ-1997م.
18. 18- فردينان دو سوسير: علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك، دار الكتب للطباعة للنشر، ، بيت الموصل، بغداد، (د ط)، 1988م، ص: 33.
19. محمد خطابي: لسانيات النص – مدخل إلى إنسجام النص _ المركز العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 2، 2006م
20. محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د، ط)،2002م
21. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط: 1، 2005م.
22. ابن منظور جلال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط:1، (د، ت.
23. نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، ط:1، الأردن، 2009م.

24. نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي – المبادئ والإجراء– بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط: 1، 2009م.

25. نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، (د.ط)، المكتبة الجامعية 2000، الأسكندرية، مصر.

26. وائل بركات: مفهومات في بنية النص، ط:1، دار معهد للطباعة والنشر و التوزيع ،1996م، دمشق، سوريا.

27. _ عباس حشاني: الخطاب الحجاجي والتداولية– دراسة في نتاج ابن باديس الأدبي– جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، العبدلي، ط:1، 2014م.

فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....أ– ج

مدخل.....**02**

الفصل الأول: دراسة اللّغة من البنيوية إلى التداولية

اللّسانيات البنيوية.....10

لسانيات ما بعد البنيوية 20

الفصل الثاني: في اللّسانيات التداوليّة

في المرجعيات الفكرية والثقافية للتداوليّة.....26

في الماهية؛ مفهوم التداولية 30

تطور التداوليّة؛ أشكالها وأقسامها 33

من قضايا اللسانيات التداوليّة.....37

علاقة التداوليّة بتخصصات أخرى.....58

أهمية التداولّية. 68

الفصل الثالث: من قضايا اللسانيات التداوليّة في الدرس العربي القديم- محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم

في مصادر التفكير اللّغوي التداولي عند العرب ومبادئه 69

في المجالات المفهومية لمصطلح (تداولية) في العربية 71

من مباحث اللسانيات التداولية في الدرس العربي القديم 74

في البلاغة العربية والإتصال 74

النحو العربي واستعمال اللغة 98

دراسة وتقويم 107

خاتمة 109

قائمة المصادر والمراجع 113

فهرس الموضوعات.....117